جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إشكالية الأمن في منطقة الخليج
بين السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية

من إعداد الطالب:
حشوف ياسين

إشراف الأســـــــتاذ:
أ.د. لعجال أعجال محمدالامين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. فوزي نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د لعجال أعجال محمد الأمين	أستاذ تعليم عالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
أ.د شرقي محمود	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	ممتحنا
د. راقدي عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	ممتحنا
د. طويل نسيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
د. هشام عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الأمين.

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي القدير، الأستاذ الدكتور: *لعجال أعجال محمد الأمين* على تشريفه لي بقبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى صبره و تحمله و تشجيعه لنا و على نصائحه و توجيهاته التي كانت بمثابة الشمعة التي تنير درب الباحث. و الشكر موصول للجنة المناقشة الموقرة على تشريفها لي بقبول مناقشة هذا البحث. كما أشكر في هذا المقام كل أساتذة و عمال كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة بسكرة.

شكـرا جزيلا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أمر الله ببرهما و الإحسان إليهما الوالدين الكريمين أطال وبارك الله في عمريهما.

إلى زوجتي الغالية التي كانت سندا لي.

إلى إبني " سيف الإسلام " الذي ملئ عليا الدنيا.

إلى إخوتي: فتحي، رمضان، ربيع، صالح.

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور.

شكرا جزيلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة البحث

مقدمة:

<u>الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.</u>

المبحث الأول: نحو مقاربة مفاهيمية لدراسة الأمن والنظام الإقليمي.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

المطلب الثالث: مفهوم النظام الاقليمي، السياسة الاقليمية والدور الاقليمي.

المبحث الثاني: طبيعة النظام الإقليمي الخليجي.

المطلب الأول: تعريف النظام الاقليمي الخليجي

المطلب الثاني: حدود النظام الاقليمي الخليجي

المطلب الثالث: هيكلية النظام الاقليمي الخليجي

المبحث الثالث: المكانة الجيو إستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي.

المطلب الأول : الأهمية الجيوتيمغرافية لمنطقة الخليج العربي

المطلب الثاني: المكانة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

المطلب الثالث: البعد الاستراتيجي لمضيق هرمز

المبحث الرابع: خصائص الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي

المطلب الثاني: معالم البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي

المطلب الثالث: ملامح المشهد الأمني الراهن في منطقة الخليج العربي

<u>الفصل الثاني: المحددات الداخلية لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.</u>

المبحث الأول: التحديات السياسية للنظام الإقليمي الخليجي.

المطلب الأول: أنظمة الحكم وإشكالية شرعية الحكم

المطلب الثاني: إشكالية الحكم الوراثي والنخب

المطلب الثالث: موجة التحول الديمقراطي وحركيات العولمة وتأثيرهما على النظام الإقليمي الخليجي

المبحث الثاني: الإشكالات الاقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي.

المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالتبعية الإقتصادية

المطلب الثاني: ثلاثية: النموالإقتصادي،الصناعات التحويلية والتجارة البينية في النظام الإقليميالخليجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أمن الموارد المائيـــــــــــــــــة

المبحث الثالث: تهديدات وتحديات: الهوية، العمالة والإرهاب في منطقة الخليج.

المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالهويـــــــــــــــة

المطلب الثاني: العمالة الوافدة والتحدي الأمني

المطلب الثالث: إشكالية الإرهاب وأثرها على الأمن الخليجي

المبحث الرابع:التفاعلات التعاونية في النظام الإقليمي الخليجي قبل إنشاء مجلس لتعاون.

المطلب الأول: مشاريع التنسيق والتكامل في مجال الشؤون الإقتصادية

المطلب الثاني: مشروعات التعاون المقترحة في مجال الشؤون الأمنية والعسكرية

الفصل الثالث: المحددات الإقليمية لإشكالية الأمن في الخليج.

المبحث الأول: التصور الإيراني للأمن الإقليمي الخليجي.

المطلب الأول: المنظور الكرونولوجي للسياسة الإيرانية في الخليج

المطلب الثاني: الطموح النووي الإيراني والبحث عن التفوق الإقليمي

المطلب الثالث: البعد الإستراتيجي للدور الإيراني في النظام الإقليمي الخليجي

المبحث الثاني: المتغير العراقي في المنظومة الأمنية الإقليمية للخليج العربي.

المطلب الأول: المنظور التاريخي لبداية الدور العراقي في المنظومة الإقليمية والخليجية

المطلب الثاني: الحرب العراقية– الايرانية وصراعات الزعامة الاقليمية

المطلب الثالث: حرب الخليج الثانية والترتيبات الأمنية الجديدة

المطلب الرابع: إحتلال العراق والتداعيات الإقليمية

المبحث الثالث: تركيا وإسرائيل: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي.

المطلب الأول: تركيا والدور الإقليمي في المنظومة الخليجية

المطلب الثاني : المنظور الإسرائيلي للأمن الإقليمي الخليجي

المبحث الرابع : المحددات الإقليمية ودورها في نشوء مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: تصدع النظام الإقليمي العربي

المطلب الثاني: الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه (جانفي 1979)

المطلب الثالث: الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)

المطلب الرابع: الخطر الإسرائيلـــــــــــــــي

الفصل الرابع: المحددات الدولية للأمن في منطقة الخليج.

المبحث الأول: البعد التاريخي للإستراتيجيات الدولية تجاه منطقة الخليج

المطلب الأول: مرحلة التواجد الدولي (ماقبل الإستقلال)

المطلب الثاني: مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الثالث: مرحلة مابعد الحرب الباردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: موقع منطقة الخليج في الإستراتيجية الروسية

المطلب الأول: أشكال التدخل السوفياتي في منطقة الخليج

المطلب الثاني: موقف الإتحاد السوفياتي من أبرز القضايا الإقليمية

المطلب الثالث: منطقة الخليج في الإستراتيجية الروسية

المبحث الثالث: البعد الإستراتيجي لسياسة الأمريكية في منطقة الخليج

المطلب الأول: أشكال التدخل الأمريكي في الخليج: خلفية تاريخية

المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية لمصادر التهديد في الخليج بعد الحرب الباردة

المطلب الثالث: إفرازات التدخل الأمريكي في منطقة الخليج

المبحث الرابع: الإقتراب الأوروبي لأمن منطقة الخليج

المطلب الأول: توصيف المشهد الراهن

المطلب الثاني: طبيعة الدور الأوروبي لأمن الخليج

خاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة عامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

تعد معطيات الجغرافية السياسية من المقومات التي تصنع خصائص الدولة (أو الإقليم) التي تتأثر بها الوحدات السياسية ، وتحدد أهميتها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية ، ولعلاقتها التفاعلية مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى ، ويمتد تأثير هذه المعطيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود الوحدة السياسية ومن ثم تحديد دورها في العلاقات الدولية .

يرى "بسمارك" في الجغرافية العنصر الوحيد والدائم للسياسة ، وهنا يظهر لنا جليا أهمية الخصائص الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي الذي يعد أنموذجا واضحا في العالم من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة ، وضح ذلك (فير جريف) الذي أطلق تسمية (منطقة الارتطام والتصادم cnushzone) على المنطقة البينية التي هي جغرافيا بينية بموقعها بين القوى العالمية الكبرى . وتمثل تلك المنطقة بطبيعتها وبيئتها منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بدرجات متفاوتة ، وهي استراتيجيا جبهة تصادم ومن ثم أرض للمعركة فيما إذا حدثت بينها ، وقد حدد(فير جريف) تلك المنطقة الإستراتيجية وجعلها تشمل الوطن العربي بما فيه الخليج ، وهذا مما يثبت بشكل تطبيقي أهمية منطقة الخليج على مر الزمن وهذا ما جعل المنطقة من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم ، وضمن اهتمامات الدول الكبرى وكذلك الدول النامية ، ومحورا من المحاور الأساسية للنزاعات والصراعات الدولية .

أهمية الموضوع :

تستأثر منطقة الخليج بصفة خاصة بإهتمامات متزايدة من قبل الباحثين والمتخصصين ، بسبب الأهمية الكبيرة والإنشائية للمنطقة في العلاقات الدولية ، والتي تنبع من موقعه الجغرافي المتوسط للعالم القديم في كتلة أوراسيا ، باعتباره واسطة لنقل الحضارات بين الشعوب الواقعة على سواحله القريبة منه مع بلاد وادي الرافدين ، وكهمزة وصل بين الشرق والغرب ، بين أوروبا وكل من الهند والشرق الأقصى واستراليا لتيسير النقل الاستراتيجي . كما يعتبر ممرا مائيا يحتوي على أهم المضايق الدولية التي تتحكم بنقل النفط ، فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر ، وكذلك يعتبر أحد أذرع المحيط الهندي ، وهو بذلك يعد ممرا حيويا له أهميته من الناحية التجارية والعسكرية.

وتأتي أهمية الخليج كونه يضم مضيق هرمز . أحد أهم المضائق العالمية باعتباره عنق الزجاجة في مدخل الخليج ، الذي يتحكم بطرق التجارة من وإلى الخليج خصوصا أن الخليج كان يطل على قناة السويس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرية (قبل افتتاح قناة السويس) ، لربط دول كتلة أوراسيا ، وهذا ما يفسر اهتمام بريطانيا لاحتلال العراق والإمارات المطلة على الخليج ، وبعد افتتاح قناة السويس تضاءلت هذه الأهمية التي عادت بعد اكتشاف النفط ، مما جعل السيطرة على مضيق هرمز تعني من حيث الواقع السيطرة على الملاحة في الخليج ومن ثم إمدادات البترول اللازم للصناعة في الدول المتقدمة . ونظرا لهذه الأهمية الإستراتيجية يعد الخليج وحتى الوقت الحاضر من أهم مناطق القواعد العسكرية في العالم باعتباره الشريان الرئيسي بل الوحيد للملاحة في المنطقة. كما أن قربه من بؤر الصراعات الإقليمية والدولية ، خاصة تلك المؤثرة دوليا وإقليميا ، مثل الصراع العربي – الصهيوني ، والصراع الهندي – الباكستاني ، وقربه من الاتحاد السوفيتي (سابقا) والمحيط الهندي ، جعله يحضى بأهمية إستثنائية في سلم الاستراتيجيات الدولية والإقليمية.

كما عرفت منطقة الخليج العربي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أحداثا هامة كانت كافية لجعل منطقة الخليج تأخذ مكانها في الدراسات الإستراتيجية. ومن أهم هذه الأحداث : الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه (جانفي 1979)، الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) ففي سبتمبر 1980، اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية وألغى الطرفان اتفاقات الحدود بينهما حيث ألغى العراق اتفاق الجزائر لعام 1975 وألغت إيران منذ عام 1969 اتفاق 1937.

ولما كان هذا الصراع بين أقوى دولتين في الخليج ، وهو صراع تاريخي ، فقد شكل مرحلة جديدة وخطيرة في تاريخ المنطقة ، وأدى إلى تزايد قلق وخوف الدول الخليجية الأخرى من انعكاسات هذه الحرب على أمنها واستقرار المنطقة.

ونتيجة لهذه الظروف و المتغيرات جائت تجربة التكامل الخليجي و المتمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ أنه يوجد طرحان أو رأيان حول المتغيرات والظروف التي أدت إلى إيجاد وإنشاء هذه التجربة التكاملية ومساعدتها على الاستمرارية والديمومة.

- فالرأي الأول: يشيد ويفخر ويعتز بهذه التجربة وبإستمراريتها وديمومتها وكذا بالإنجازات التي حققها.
- أما الرأي الثاني: والذي أثار الجدل والنقاش، فهو يشكك في حقيقة وصدقية هذا التجمع الإقليمي العربي وهذه التجربة التكاملية الخليجية، ويرى أنها كيان أو وسيلة لتحقيق أغراض وأطماع ومصالح قطرية، إقليمية ودولية، تتدخل فيه عدة أطراف للقيام بهذه الوظيفة، وهذه الأطراف تتوزع على عدة مستويات هي : المستوى المحلي(القطري)، الإقليمي والدولي.

فهذا الرأي يشكك في هذه التجربة فيرى أنه تجسيد للوظيفة السابقة ويستدلون بالدلائل التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ فعلى المستوى المحلي(القطري):

نجد أن الفروق العربية الخليجية الاقتصادية كانت من الأسس التي قام عليها مجلس التعاون الخليجي والذي استثنى دولا قريبة جغرافيا منها مثل اليمن والعراق والتي اعتبرت كدول ضعيفة اقتصاديا، ولذلك سمي هذا المجلس بمجلس الأغنياء–كل أعضائه دول نفطية– وجاء ليحقق المصالح القطرية لكل دولة.

وكذلك ما يتعلق برغبة بعض دول المجلس بأن تكون الدولة المهيمنة في المنطقة –السعودية كدولة محورية– ولذلك تم إبعاد العراق في ظل تنامي قوته العسكرية مع بداية الثمانينيات ، ولذا فإن التنافس العربي العربي(الخليجي) على الهيمنة أو التباين الاقتصادي العربي الخليجي، عوامل أساسية في قيام هذه التجربة، ضف إلى ذلك التناقض السياسي ومصالح كل دولة، حيث أن المصالح القطرية طغت على تأسيس وإنشاء هذا المجلس.

إضافة إلى بروز ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب، إذ حرصت دول مجلس منذ إنشاءه على مواجهة ظاهرة التطرف والغلو، التي تؤدي إلى ممارسات العنف و الشغب والإرهاب. ومن بين هذه الظواهر نذكر: اختطاف الطائرة الكويتية في 04 ديسمبر 1984، الاعتداء الذي تعرض له أمير دولة الكويت يوم 25 مايو1985، الانفجار والحرائق التي شاهدتها الكويت في 12 جوان 1985، أعمال الشغب التي تعرض لها الحرم المكي الشريف في 12 سبتمبر 1987 التي أثارها الحجاج الإيرانيون، القصف الذي تعرضت له الكويت بالصواريخ والاعتداءات الإيرانية، والاعتداء الإيراني على سفارتي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في طهران.

✓ أما على المستوى الاقليمي:

يرون أن مجلس التعاون قام في بادئ الأمر بقرار بإيحاء من الخارج في مواجهة ثلاث قضايا هي: الثورة الإيرانية والتواجد السوفيتي في أفغانستان،– هذه هي القضية الأهم– وكذلك أمن النفط أو أمن الطاقة للأسواق العالمية، هذه هي الأسباب الحقيقية التي قام من أجلها، وحسبهم قد انتهت وظيفة مجلس التعاون الآن بعد احتلال العراق وأصبح له وظيفة أخرى الآن يجب أن ينظر إليها(الملف النووي الإيراني) وحسبهم أنه منذ أن سقط نظام الشاه سنة 1979 برزت تهديدات للمنطقة وزعزعتها بتصدير الثورة وبرز المد الثوري الإيراني الإسلامي فكان دور العامل أو المتغير الأمني الإقليمي كأحد أهم العوامل في قيام هذه التجربة التكاملية الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ وعلى الصعيد الدولي:

يرون أن للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير ومؤثر في قيام هذه التجربة التكاملية، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى فيه وسيلة ضرورية لتحقيق أغراض وجودها وكذا لحماية مصالحها الحيوية والإستراتيجية، واتضح ذلك من خلال الدور الذي لعبه المجلس في حرب الخليج الأولى وكذا حول الخطر السوفياتي في أفغانستان، وهذا ما أدى وعزز من استمرارية المجلس لأنه يتفق مع سياسات وتوجيهات الولايات المتحدة في المنطقة.

وكذا التنافس الأورو –الأمريكي على هذه المنطقة بعد بروزها كمنطقة جيو استراتيجية، وكذلك الدور الروسي الصيني.

وعلى المستوى الدولي الذي لعب دورا كبيرا في رسم خارطة النظام الإقليمي الخليجي في مختلف أبعاده وبالخصوص الأمنية، فلقد كان للانسحاب البريطاني(1971) من الخليج تداعيات خطيرة على المنطقة. وكان مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون قد أدرج ثلاثة أخطار متوقع في الخليج نتيجة الانسحاب البريطاني هي :

أ– حدوث اضطرابات داخل الدول الخليجية نفسها .

ب– حدوث نزاع بين دول الخليج .

ج– نمو نفوذ القوى الأخرى في الخليج .

وهكذا كان قرار الانسحاب البريطاني من الخليج سببا رئيسيا ومباشرا في إثارة قضية أمن الخليج بشكل لم يحدث من قبل، عندما كانت بريطانيا تقود الهيمنة في الخليج. فقد كشف هذا الانسحاب الغطاء عن إحدى أغنى مناطق العالم وأكثرها أهمية إستراتيجية وخلق فراغ قوة خطير ، وأصبح الخليج مركزا للتنافس بين القوتين العظميين كما تزايدت حدة التوترات بين دول الخليج مع تعارض مصالحها وتصادم إيديولوجياتها وأنظمتها السياسية المختلفة (دول المجلس الست والعراق وإيران) .

ثم جاء التدخل السوفياتي في أفغانستان وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج بغزو السوفيات عسكريا لدولة أفغانستان. فقد كان لهذا الغزو أبعاد إستراتيجية متعددة الأشكال بالنسبة إلى دول الخليج و الولايات المتحدة الأمريكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استهدفت الإستراتيجية السوفياتية من وراء تدخلها المباشر في أفغانستان إلى تحقيق أهداف معينة أهمها ، إيجاد موقع قدم في المنطقة.

ولكن بعد أن أكملت بريطانيا انسحابها العسكري من الخليج العربي عام 1971 بدء التساؤل يتردد حول القوة التي ستتولى مسؤولية ضمان الأمن الجماعي في هذه المنطقة المهمة استراتيجيا للغرب بسبب نفطها وموقعها . هل ستتولى ذلك دول المنطقة (فرادى أو مجتمعة) أو تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تحتل الريادة على دول العالم أجمع ولا ينافسها سوى الاتحاد السوفياتي ، ولذلك كانت عين أمريكا دائما على الاتحاد السوفياتي ، حيث كان التحرك السوفياتي النشط في المحيط الهندي يقلق الإدارة الأمريكية.

بعد المتغيرات الإقليمية التي شهدها الخليج والشرق الأوسط عموما في بداية الثمانينات والتي أدت إلى تغيير موازين القوى إقليميا خاصة بعد سقوط شاه إيران . والغزو السوفياتي لأفغانستان وتداعيات الحرب العراقية الإيرانية وغيرها كان على الولايات المتحدة أن تعيد ترتيب الأوضاع بشكل يجعلها تتحرك بسرعة وكفاءة ليس على المستوى العسكري فحسب بل على المستوى السياسي والاقتصادي أيضا .

فجاءت أحداث الحدي عشر من سبتمبر عام 2001 والتي كان لها أثر كبير على البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج لترسم معالم نظام إقليمي خليجي جديد تحكمه اعتبارات جديدة.

و منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 ، يطغى التوتر وعدم الاستقرار على المشهد الأمني الخليجي ، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة قبلية لبيئة تتسم بعدم الاستقرار الذي يصل إلى حد الانفلات كما في الحالة العراقية ، أو سيطرة الشك والتوجس المتبادل ، كما هو الحال في العلاقات بين واشنطن وطهران على خلقية أزمة الملف النووي الإيراني ، الذي قد ينذر في تفاعلاته بمواجهة جديدة ستلقى بتداعياتها على جميع دول المنطقة . لكن الحاصل من هذه الحرب يشير إلى أن المنطقة معرضة للانفجار ، لاسيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية ، وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية من ناحية ثانية ، وتنامي التهديدات الداخلية من ناحية ثالثة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب اختيار الموضوع :

استحوذت العقود الأربعة الماضية على كثير من النقاش الخاص بالسبل الكفيلة بإقامة نظام فعّال للأمن في منطقة الخليج.

ولقد تغيّرت مضامين هذا النقاش بتغير معطيات البيئة الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بيد أن وتيرة التغيّر في المعطى الإقليمي ظلت على نحو دائم أكثر سرعة من تلك المعنية بالفضاء الكوني. وهنا تكمن إحدى إشكاليات القراءة المنهجية لهذا الأمن.

وتجلت المعضلة الأخرى، أو لنقل الإشكالية المنهجية الأخرى، في مضمون واتجاه المتغير الإقليمي ذاته، لأن هذا المتغير لا يزال عصيّاً على التوصيف استناداً إلى الأدوات الكلاسيكية في التحليل الإستراتيجي، خاصة أن مفاهيم توازن القوى والردع لا يمكن مقاربتها على الصعيد الخليجي على النحو الذي تم تثبيته في الكتب الدراسية المتداولة.

هذا يتم في وقت غابت فيه الجهود النظرية الهادفة إلى تطويع الأدوات التحليلية المتداولة بما ينسجم والكم المتزايد والمعقد من خصوصيات البيئتين الجيوسياسية والإستراتيجية للخليج.

وعلى صعيد ثالث، لم تكن بيئة الخيارات الدولية للنظام الإقليمي الخليجي، طوال العقود الأربعة الماضية سهلة التوصيف، استنادا إلى مفاهيم ومصطلحات الحرب الباردة.

فعراق ما بعد عام 1958 لم ينتم بالمدلول النظامي للمصطلح إلى أي من المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، كما أنه لم يكن في الوقت نفسه محايداً، وذلك على الرغم من انتمائه إلى كتلة عدم الانحياز، والأمر ذاته ينطبق على إيران ما بعد عام 1979، ولو ضمن سياقات مغايرة.

ومن هنا، بدت مقولة احتواء النفوذ السوفياتي في الخليج مقولة مبهمة إلى حد بعيد، وهذا ما لم يلحظه مبدأ كارتر الذي قال ضمناً، في ترجمته الإقليمية، بوجود تقارب في المعطيات الإستراتيجية بين أوروبا الغربية والخليج.

ولقد تمت إعادة إنتاج مبدأ كارتر في خليج ما بعد "عاصفة الصحراء"، ولكن دون أن تحدد إعادة الإنتاج هذه ماهية العلاقة بين القوة والاحتواء، وهذه إحدى الإشكاليات التي لا تزال تفرض نفسها على المقاربة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأميركية لأمن الخليج، لكنها ليست إشكالية مرتبطة بهذه المقاربة وحسب، بل هي أيضاً تحد معرفي يفرض نفسه على أدوات التحليل المنهجي لهذا الأمن.

على صعيد رابع، لا تبدو المعايير التي تُوّجه التفاعلات البينية في النظام الإقليمي الخليجي واضحة، وما إذا كانت هذه التفاعلات مستندة إلى محددات ثقافية أو مرتكزة إلى معطيات اقتصادية، أو إلى مزيج من الأمرين، أو أنها مرتبطة بضرورات إدارة "التعايش" اليومي في الإقليم وحسب.

وترمي هذه التساؤلات بظلالها على أي مقاربة هيكلية لقضية الأمن في الخليج، وتستوجب بالضرورة الخروج عن المناهج الكلاسيكية في التحليل البنيوي للنظم الإقليمية.

وهذه هي المعطيات الراهنة للبيئة الأمنية للخليج: انهيار للتوازن الإستراتيجي، وغياب للردع بشتى صوره، وتضخم متزايد للهواجس الأمنية لدى غالبية الفرقاء، وإن ضمن قراءات متباينة، لا وجود لأي نظام أمني قادر على احتواء التوترات والحيلولة دون نشوب نزاعات مسلحة.

إن المعطيات الهيكلية للبيئة الأمنية في الخليج هي نتاج أحداث كبرى غيّرت وجه المنطقة، بقدر ما هي انعكاس لتكوين جيوسياسي يصعب القفز عليه.

وإذا كان لهذه المعطيات أن تتغير فهذا لن يحدث إلا كنتاج تراكمي بعيد المدى لنسق كلي من التحولات البنيوية الطابع.

وعليه فالأسلم هو البحث عن نظام للأمن الإقليمي يطوّق التناقضات الكامنة في بنية الإقليم، ويحول دون تسببها في حرب جديدة، تُعمق الصراع وتجعل فرص التعايش أكثر بُعداً.

ومن الأسباب الذاتية التي أعطت أهمية لهذه الدراسة وكانت وراء اختياري لها هي أن هذه الدراسة تعتمد على عدة مقاربات ، سياسية، مقاربة أمنية، مقاربة مؤسساتية قانونية، ، ضف على ذلك أن جل أو أغلب الدراسات في هذا الموضوع ركزت على جانب أو متغير وأغفلت الجوانب والمتغيرات الأخرى، كتركيزها على الجانب الأمني أو السياسي أو الاقتصادي، وفي هذه الدراسة سوف نقوم بمحاولة مسح كلي أو شبه كلي لجل الجوانب والمتغيرات للخروج بتصور ونتيجة متكاملة وهذا بالاستعانة بالدراسات السابقة. بالإضافة إلى قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تستند إلى أسس علمية ومنهجية، التي تناولت هذا الجانب من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة وهذا حسب اطلاعي. كذا عزوف الباحثين العرب عن تناول واقعهم وتجاربهم لاستنباط نقاط القوة وأسباب الفشل أو القصور.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الأدبيات التي ساهمت في توجيه هذا المشروع البحثي مسارا و نتائجا، من خلال التناول المنهجي أو طبيعة الأفكار المقدمة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر :

1. أحمد يوسف أحمد، **النظام العربي وأزمة الخليج الانعكاسات الدولية والإقليمية**،(دط). مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1991.

تناول المؤلف في كتابه تداعيات أزمة أو حرب الخليج على النظام الإقليمي العربي في المستويين الإقليمي و العربي. أما في بحثنا سوف نركز على تداعيات حرب الخليج على النظام الإقليمي الخليجي في المستويات القطرية، الاقليمية و الدولية.

2. السمان نبيل، **آل سعود أمريكا الاختلال**، (دط)، شركة الشهاب، الجزائر، 1991.

يتناول الكتاب العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية ممثلة في العائلة الحاكمة.الامر الجديد في بحثنا هو البحث في التواجد و العلاقة التاريخية للولايات المتحدة مع دول النظام الاقليمي الخليجي و الاستراتيجيات الامريكية في المنطقة و تاثيرها على استقرار و امن المنطقة.

3. العجمي ظافر محمد ، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالية من منظور العلاقات الاقليمية والدولية**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

في هذا الكتاب تم تناول أمن الخليج العربي من المنظور الإقليمي و الدولي.على عكس بحثنا الذي يتناول أمن الخليج بأبعاده القطرية، الاقليمية و الدولية.

4. حلمي رجب يحي، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، الجزء الأول. مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2002.

يتناول الكاتب في كتابه هذا امن اخليج في ظل المتغيرات الاقليمية و الدولية،و مدى تاثيرهافي الامن في النظام الاقليمي الخليجي.اما في بحثنا سنفصل أكثر في المتغيرات الاقليمية و الدولية درجة تأثيرها في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استقرار منطقة الخليج.ضف الى ذلك البحث في المتغيرات القطرية الوطنية و ما مدى تأثيرها في بناء معادلة للامن في المنطقة.

5. حلمي رجب يحي، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، الجزء الثاني. العلم و الايمان للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
6. صبري مقلد إسماعيل، **أمن الخليج و تحديات الصراع الدولي:دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات،دط.شركة الربيعان للنشرو التوزيع**،الكويت،1984

يبحث الكاتب في مؤلفه عن الصراع الدولي و التنافس بين القوى الكبرى و مدى تأثيره على الامن و الاستقرار في منطقة الخليج.

7. إدريس محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
8. مجموعة باحثين، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، الطبعة الأولى.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004.

يتناول الكتاب الاثار و التدعيات التي انتجها العدوان على العراق، على المستوى الاقليمي و الدولي.

إشكالية البحث:

وبذلك فالدراسة تهدف إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :

- **ماهي أبرز المقومات البنيوية و المحددات الإستراتيجية التي تحكم واقع الأمن بمفهومه الشامل في منطقة الخليج ؟.**

وتجعلنا هذه الإشكالية أمام عدة تساؤلات فرعية:

1- ماهي أبرز الاعتبارات الأمنية التي تعتبر مهددات لاستقرار النظام الإقليمي الخليجي؟.

2- ماهي أهم الإشكالات الأمنية في منطقة الخليج ؟.

3- ماهي انعكاسات التطورات في البيئة الإستراتيجية بعد أحداث الحدي عشر من سبتمبر عام 2001 على الاستقرار و الأمن في الخليج ؟.

4- كيف يمكن لدول منطقة الخليج أن تجد نظام إقليمي جديد للأمن يتماشى والتحديات والرهانات الإقليمية و الدولية؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة نقدم الفرضيات التالية:

1- كلما استمرت المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة،كلما أدى ذلك إلى الحيلولة دون إيجاد نظام أمني أكثر مرونة و استقرار.

2- يرتكز أمن الخليج على النفط في المستقبل المنظور.

3- يعتبر التوجه الإيراني نحو المزيد من التسلح و النفوذ في المنطقة،أحد أبرز المتغيرات المساعدة على التوتر وعدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي.

4- يعتبر التسابق الإقليمي و الدولي نحو إيجاد مساحة نفوذ في منطقة الخليج من بين المتغيرات المساعدة على عدم استقرار المنظومة الأمنية الخليجية.

منهجية الدراسة :

أما فيما يخص المقاربة المنهجية التي سوف يتم إتباعها لتحليل المشكلة ومحاولة كشف الحقيقة فقد استعملت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل منظم وعلمي عن طريق وصف أهم المحطات التي ميزت النظام الإقليمي الخليجي ، وقد كان رجوعنا للتاريخ من خلال المنهج التاريخي، ضرورة لكشف الظاهرة والحقيقة ثم وصفها ومحاولة تحليلها. منهج تحليل النظم: من مميزات هذا الإقتراب أن مدخلات النظام فيه متأثرة و مرتبطة بنوعين من البيئات، وهي البيئة الداخلية و البيئة الخارجية.

صعوبات الدراسة :

إن كل بحث لا يخلو من صعوبات، حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات و مدى تأثيرها على مسار البحث و قيمته، و أهم ما واجهني منها جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني و المكاني الكبير الذي يحاول تغطيته. و كذلك فيما يتعلق بوجود إهتمام دائم بموضوع الأمن مما يستوجب تحيين المعلومات و بعض الحقائق و المعطيات.

من بين أهم و أكبر المشاكل التي رافقت البحث في مسألة الأمن في منطقة الخليج العربي، هي أن هذا الموضوع ليس له بداية و ليس له نهاية، لذلك فمهمة بناء منطق تحليلي معين صعبة جدا لأنه تتداخل فيه كل المستويات الوطنية (القطرية)، الإقليمية و الدولية، و الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى كل هذا إن موضوع الأمن – بمفهومه الشامل – في الخليج، لم يتم تناوله من طرف باحثين فرادى وإنما من طرف مراكز دراسات و بحوث أو من خلال ملتقيات و مؤتمرات دولية.

هيكل الدراسة :

ولدراسة وتحليل الاشكالية المطروحة واختبار مختلف الفرضيات التي تندرج في إطارها، اعتمدنا على خطة من أربعة محاور:

الفصـل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

تناولناه من خلال تحليلنا لأربع متغيرات وهي: مقاربة مفاهيمية لدراسة الأمن والنظام الإقليمي وطبيعة النظام الإقليمي الخـيجي. المكانة الجيو إستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجـــي. خصائص الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجـــي.

الفصل الثاني: المحددات الداخلية لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

حاولنا من خلاله إبراز أهم وأبرز المحددات الداخلية لمعادلة الأمن في الخليج وهذا من خلال تناولنا للعناصر التالية: التحديات السياسية للنظام الإقليمي الخليجي. الإشكالات الاقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي. تهديدات وتحديات: الهوية، العمالة والإرهاب في منطقة الخليج. التفاعلات التعاونية في النظام الإقليمي الخليجي قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث: المحددات الإقليمية لإشكالية الأمن في الخليج

أما الفصل الثالث و الذي خصصناه للبحث عن المتغيرات المحددة للأمن في الخليج وهذا من خلال تحليلنا وتفكيكنا للعناصر التالية: التصور الإيراني للأمن الإقليمي الخليجي. المتغير العراقي في المنظومة الأمنية الإقليمية للخليج العربي. تركيا وإسرائيل: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي. المحددات الإقليمية ودورها في نشوء مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الرابع: المحددات الدولية للأمن في منطقة الخليج.

وفي الفصل الأخير للبحث و الذي تم تخصصيه لمعالجة و البحث عن ماهي أبرز واهم المحددات الدولية التي تشكل المعادلة الأمنية الخليجية: البعد التاريخي للإستراتيجيات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجاه منطقة الخليج، موقع منطقة الخليج في الإستراتيجية الروسية،البعد الإستراتيجي لسياسة الأمريكية في منطقة الخليج،الإقتراب الأوروبي لأمن منطقة الخليج

خاتمة: النتائج و التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الأول:

التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

- المبحث الأول: نحو مقاربة مفاهيمية لدراسة الأمن والنظام الإقليمـــي.
- المبحث الثاني: طبيعة النظام الإقليمي الخلـــيجي.
- المبحث الثالث: المكانة الجيو إستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجـــي.
- المبحث الرابع: خصائص الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجـــي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:ــ التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

إن الحديث عن الأمن في أي منطقة جغرافية، يشير إلى حالة الاستقرار في تلك المنطقة، وعليه فالأمن بهذا المعنى يحمل مدلول الاستقرار، هذا الأخير الذي يشكل كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك العسكرية، ومدى تكاملها لتشكل في الأخير المعنى الشامل للأمن القومي. من هذا المنطلق يذهب الكثير من الملاحظين والدارسين إلى أن منطقة الخليج العربي من أبرز المناطق في العالم الأكثر تأزما واللا استقرار ويستندون في ذلك إلى عدة مؤشرات قطرية، إقليمية ودولية. إذ أن النظام الإقليمي الخليجي من بين أكثر الأقاليم من حيث كثافة التحديات والتهديدات خاصة على المستوى المتوسط أو البعيد.

وعليه سنحاول التطرق في هذا الفصل المفاهيمي إلى أربعة محاور رئيسية من خلال أربعة مباحث، إذ أنه سنتناول في المبحث الأول مدخل مفاهيمي لتحديد مفهوم الأمن والنظام الإقليمي والمبحث الثاني يتناول طبيعة وهيكلية النظام الإقليمي الخليجي، والمبحث الثالث يتطرق إلى المكانة الجيو إستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي.

ونختتم الفصل بالمبحث الرابع والذي خصصناه لدراسة خصائص الوضع الأمني لنظام الإقليمي الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:ــ التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: نحو مقاربة مفاهيمية لدراسة الأمن والنظام الإقليمي.

إن مفهوم " الأمن" من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى. ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ماتتخذ " الأمن" هدفا من أهدافها، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة أو بحسب ما أطلق عليه أرنولد ولفرز " أهداف البيئة" ولم يعد " الأمن " على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

إن دراسة "الأمن " لا يمكن فهمه أو تفسيره، إلا بتوضيح المفهوم العام ل " الأمن" ثم تحليل مفهوم " الأمن القومي والإقليمي" ومن ثم تبيان مستوياته، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم النظام الإقليمي ونظام الأمن الإقليمي.

المطـــلـــب الأول: تحديد مفـــــهوم الأمـــن.

إن " الأمن " ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة " الأمن" شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. [1]

ومن ذلك يرى باري بوزان (barry buzan) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدأ بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[2]

---

[1] مريم سلطان لوتاه، **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، 1991، ص.12.

[2] Barry buzan, **isinternational security possible**? Paper presented at: new thinking about strategy and international security (confrence) , edited by ken booth, london: harper collins academic ,1991, p31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:ــ التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

إرتبط مفهوم " الأمن" في الدراسات الدولية، تقليديا بمفهوم " الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث إعتبر الامن إحد الاسباب نشأة الدولة، فقد ميز " توماس هوبز" بين حالة "المجتمع" وحالة " الطبيعة "، وإعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون " حالة المجتمع"، بينما تعيش الدولة " حالة الطبيعة " في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال " عقد إجتماعي" تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة.

ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم.[1]

ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها.

الأمن كذلك حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد بالشعور بالأمن.[2]

يمتاز الأمن أيضا بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتحليل في آن واحد، فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل ان " زبيغنيو بريجسنسكي" قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وفي ذلك يقول " سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية".[3]

---

(1) للمزيد من التوسع أنظر: حسن نافعة، مترجما، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص ص 52-54.

(2) John spanie,**games nation play**, 6 th ed, washington, DC CQ Press: 1987, p 117.

(3) زبيغنو بريجسنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مفهم " الأمن" الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة ولسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي.

أي أنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".[1] ووفقا لهذا الرأي فان هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

ومن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الخشن (الصلب) والأمن الناعم، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي) فالأمن التقليدي يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما " الأمن الناعم" فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، المخدرات)، الهجرة غير الشرعية، المشاكل العرقية، التطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.

كما يمكن أن يتحول مفهوم " الأمن الناعم" إلى مفهوم صلب، إذا عولج بأدوات عسكرية مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك قد يتحول المفهوم الصلب للأمن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر، وإجمالا، فإن هذين المفهومين يعبران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي الذي يراعي بها التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن.

---

[1] أحمد جلال الشمري، "**متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية– العربية**"، ورقت قدمت الى ندوة: مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت، الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 26–27 مايو 1997، 1998، ص 288.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفلندي للدراسات الروسية والأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات ل " الأمن الناعم"، تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي[1]:

- المخاطر الفردية: مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.
- المخاطر المجتمعية: مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.
- تهديدات عابرة للحدود: مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.
- الأزمات الزاحفة: اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.
- الكوارث المحتملة: تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم مثل: الأعاصير، الكوارث النووية، والمشاكل البيئية الكبرى.

مفهوم الأمن القومـــــــي:

إن موضوع " الأمن القومي" كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع، أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات، وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات: كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول، يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية[2]، وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها، كما أن "الأمن القومي" هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن أي بلورة جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفرض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه.[3]

ولقد إرتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان " والتر ليمان " من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح " الأمن القومي" فاعتبر

---

(1) إبراهيم عرفات، **الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى**، في هدى منكيس والسيد صدقي عابدين، محرران، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص 222.

(2) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص ص 51-52.

(3) علي الدين هلال، محررا،**العرب و العالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها ان أرادت أن تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول: " ان الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[1] فأمن الدول – وفقا لهذا– مساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب، غير أن الأمر قد اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي له، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، مما دعى العديد من الدارسين إلى المناداة ببناء مفهوم موسع للأمن خارج نطاقه القومي الضيق، وعلى فقد هذا سعى " باري بوزان " إلى إيجاد رؤى حول الأمن. تتضمن جوانب سياسية واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي، ونبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات، وفي ذلك يرى " أن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي، فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي ".[2] كما يرى البعض الآخر أن ظاهرتي العولمة والتفكك[3] اللتين يتميز بهما العصر الحديث تزيدان من الدعوة إلى الاهتمام بالأمن المجتمعي، فالعولمة في محصلتها النهائية ستؤدي إلى تقويض النظام السياسي القائم على أساس الدولة القومية، وفتح مجال كبير لأطر سياسية أكثر اتساعا، في حين أن تفكك الدولة المختلفة – مثل الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا – قد كشف عن معضلات جديدة تتعلق بالحدود الدولية، والأقليات الدينية والاثنية، الأمر الذي أثر في عملية الاستقرار الإقليمي والدولي، وخلق قضايا معقدة ومتشابكة، تدخل ضمن أولوياتها الدعوة إلى مراجعة حقيقية للمفهوم الضيق ل " الأمن القومي".

وضمن إطار العمل الجاد للمفكرين والمهتمين بشؤون الأمن لإيجاد تعريف شامل لمفهوم " الأمن القومي" وسعيا منهم لتطوير هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ نشأته على مفهوم غياب الحرب والصراع، كمحددات رئيسية لوجوده، وبتركيزهم على أولوية الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة القومية، وعلى ماعداها من قضايا الأمن القومي، ظهرت مدارس فكرية، وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة، إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لتعريف الأمن القومي، ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة، منها ما ركز على القيم

---

(1) **International emcyclopedia of the social sciences**, David sills, editor, 19 vols, New York: Mac millan, 1968, vol .2, pp40-45.

(2)Barry buzan, **peuple, states, and fear: the national security problem in international relations**, Brighton: harvester wheatsheaf, 1990 pp .142-212.

(3) Ian clarck, **globalization and fragmentation**, international relations in the twentieth century, Oxford University press, 1997.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإستراتيجية، ومنها ما طرح أهمية الدولة القومية، وآخرين انبروا للدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك هناك من إعتمد على ظاهرة العنف.

أصحاب الاتجاه الأول ينظرون إلى الأمن القومي، بوصفه قيمة إستراتيجية مجردة، يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة، ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية، تنصرف دراسات الأمن بناء على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها.

وقد تجلت هذه النظرة إلى الأمن القومي، ووفقا لهذا الاتجاه على أنه " تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم".[1]

وبهذا فإن المصالح الحيوية الأساسية – تبعا لذلك – تتمثل في حماية الأمة وحرمة أراضيا وسيادتها وإستقلالها السياسي وإستقرارها. وهذا بالطبع يتطلب عنصرين: الأول عسكري كوسيلة فاعلة لحماية الدول ضد أعمال العدوان، والثاني سياسي يندرج في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو في شن الحرب الدعائية عليها، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها، وعليه فقد توافق أصحاب هذا الرأي مع تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفهوم " الأمن القومي"، التي ترى " الأمن، من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها".[2]

ويتمثل الاتجاه الثاني في فكر المدرسة الواقعية، التي يتمحور فكر أنصارها حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن، و أولوية الأمن القومي على ما سواه من المستويات المتعددة لمفهوم "الأمن"، وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظرو المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا، وبناء على هذا الاعتقاد يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لأمن الدول[3]، فهذا الفكر لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب، بل يعتبرها الفاعل الأكثر أهمية لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية والغير حكومية التي تنظم نهج هذه

---

(1) سمير خيري،**الأمن القومي العربي**، بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983، ص18.

(2) جميل مطر وعلي الدين هلال، محرران، **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996، ص 97.

(3) أحمد بيضون وآخرون،**العرب و العالم ما بعد 11 أيلول / سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي، 23، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص ص 252-253.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظمات، وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها، حيث أن السلوك الخارجي للدولة يتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا يوجد فيها حكومة عالمية، ولا اتفاق أخلاقي، أو أي حس تضامني[1]، وعليه فإن الدولة تلجأ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع عن مصالحها من خلال الاستحواذ على القوة واستخدامها، الذي يعد جوهر السياسة الأمنية للدول، فالقوة العسكرية هي العامل المحوري للقوة وأداتها الرئيسية، أما السلام فيبقى حالة مؤقتة، إذ لا يعني لديهم سوى غياب الحرب، فوجود الأمن الحقيقي يكون إذا في ظل علاقات الصراع والحرب.

فالأمن – بحسب تلك الرؤية – هو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة، الذي يهدف في محصلته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي، وإن أي شيء يحمل اسم القانون الدولي أو الأخلاق لا بد من أن يكون شكلا متخفيا من أشكال سياسة القوة.[2]

إن النظرة التقليدية إلى الأمن في الفكر الواقعي أخذت بالتطور وا+29لاتساع من مضمونه الضيق ليضم أبعادا أخرى غير البعد العسكري للأمن، بفعل تغيرات عالمية متعددة، منها دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي، خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة كثافة القضايا والاهتمامات المتغيرة التي تختلف عن تلك القضايا التي كانت ترتكز عليها المدرسة الواقعية وكذلك بروز دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، التي أخذ دورها في التزايد كعوامل دولية فاعلة متمايزة من الدولة – وإسهامها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نتج عنه تغيرات حقيقية في بنية العلاقات الدولية، هذه التغيرات على الصعيد العالمي أثرت بشكل رئيسي في أطروحات الفكر الواقعي، حيث بدا ذلك جليا من خلال بعض الدراسات التي توحي بذلك، منها دراسة كل من "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" التي ترى أنه لم يعد بالإمكان افتراض أن الدولة ليست دائما المحور الرئيسي للعلاقات الدولية[3]، بل ان هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر أو تفوق تأثيرا في قضايا العلاقات الدولية، بالقدر التي تؤثر به الدولة القومية، كما قالوا من أهمية الدولة في تنظيم العلاقات الدولية، حيث ظهرت قوى وجهات أخرى ليست دولية تسهم في تنظيم تلك العلاقات، إضافة إلى ذلك أكد الباحثان في دراسات أخرى وجود قوى ومؤسسات عبر قومية تسهم في صياغة العلاقات

---

[1] جيفري ستيرن، **تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ترجمة، مركز الخليج والأبحاث، دبي: المركز، 2004، ص 28.

[2] نفس المرجع، ص 24.

[3] Robert O KEOHANE and Josephs: Nye, Eds, **transnational relations and world politics**, Cambridge: Ma: Harvard University press, 1972.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية، بشكل متوازي مع الدول من خلال عملية الاعتماد المتبادل المعقد، الذي يتم عبر قنوات متعددة بين المجتمعات، يختلط فيها نشاط الدولة مع نشاطات الفاعلين من غير الدول، تكون للقوة فيه دور ثانوي، وذلك بعكس الدور المحوري للدولة في تنظيم تلك العلاقات ضمن إطارها الدولي، بحسب مايراه الفكر الواقعي التقليدي.

وبتعبير آخر فان عملية الاعتماد المتبادل المعقد يفترض وجود فاعلين آخرين غير دوليين، ودور هامشي للقوة في العلاقات الدولية إضافة إلى عدم وجود هرمية لقضايا تلك العلاقات وهذا الطرح بحد ذاته يعتبر تغيرا مهما للفكر الواقعي الذي اصطلح على تسميته ب " الواقعية الجديدة " التي من أهم منظريها "كينيث والتز" وأتباعه من الواقعيين الجدد.

في ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي من بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة العالمية، ظهرت بوادر التيار الثالث بأبعاده اللبرالية تتسرب إلى الدراسات الأمنية لتحديد وتعريف مفهوم " الأمن القومي" رافضا بذلك تحليلات التيار الواقعي لكون الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيرا عن مفهوم " الأمن القومي" وعلى هذا النحو فقد ظهر كتاب روبرت مكنمارا " جوهر الأمن" في ستينيات القرن الماضي ليؤكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية بالأمن الأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن، وفي ذلك يقول: " ان الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وان كان يتضمنها والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وان كان ينطوي عليه ان الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة، أن تظل آمنة".[1]

ووفقا لذلك، فقد ربط "ماكنمارا" بين الأمن والتنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وان شكلت أحد أهم ركائزه، فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية، وبذلك أضاف هذا التعريف بعدا جديدا من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة ولكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن.

---

[1] روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن** ، ترجمة ، يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 125.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الإطار الفكري لأصحاب هذا التوجه قام على رفض وانتقاد آراء الواقعيين، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل يوجد هناك فاعلون آخرون داخل الدولة وخارجها، ممن يكون تأثيرهم في الأمن مساويا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة، فالأمن لا يقتصر على البعد العسكري بل على أبعاد أخرى متنوعة، فلقد أظهرت نهاية الحرب الباردة بجلاء تلك النظرة، حيث شهدت اللبرالية تقدما واضحا في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية، بوصفها المتغير الحاسم للعلاقات الدولية، فالقيمة المقرونة بالقدرة العسكرية قد تراجعت درجتها بعد نهاية هذه الحرب، على الأقل بين دول الغرب من حيث أن الدفاع عن الأراضي أصبح أقل إلحاحا، وفي ذلك يرى" كين بون" " أن القوة في الشؤون العالمية تتجه، على نحو متزايد، إلى النجاح الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية"[1]. وهذا لايعني تبدل أهمية الدولة ككيان نتيجة لهذا التغير، ولكن يعني التغير النسبي الذي في ضوئه يتم ترتيب الدولة الواحدة على المستوى العالمي مقابل الأخرى، وعليه فقد استطاع الاقتصاد أن يقلل من الانخفاض النسبي لقضايا السياسة العليا المتعلقة بالأمن والاستقرار، كما أنه شجع على الاعتماد المتبادل لتفادي العودة إلى نظام الحرب والصراع.

وتأسيسا على ما تقدم حول الاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير مفهوم " الأمن القومي"، نرى سيطرة الفكر الواقعي على الدراسات الأمنية ومفاهيمه بمراحلها الثلاث، بدأ من المدرسة الواقعية التقليدية التي ظهرت في عصر التنوير، وروادها ميكيافيلي وروسو وهيوم، بمرورا بالمدرسة الواقعية الحديثة التي نادى بها مورغانتو بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء بالمدرسة الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز، حيث طورت تلك المدارس الوعاء الفكري الخاص بالدراسات الأمنية، بيد أن الفكر الواقعي قد تعرض للتحدي بعد التغيير في هيكل النظام الدولي، وبروز عمليات التكامل والاندماج الاقتصادي عبر صيغ تكتلات اقتصادية إقليمية وفتح آفاق جديدة لحرية التجارة والاقتصاد، مما عزز من مكانة دور فاعلين فوق قوميين جدد في العلاقات الدولية، وأدى إلى إضعاف الدور النسبي للدور القومية وللقوة العسكرية، ذلك أن القوة لم تعد مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبعد العسكري، بل تعدت ذلك إلى النمو الاقتصادي والثورة التكنولوجية، وعمليات الاعتماد المتبادل وعصر المعرفة، حيث أسهمت المعرفة في تغيير مفاهيم الأمن، وتقديم مفاهيم جديدة للحرب، مثل الحروب الفضائية وحروب الشبكات[2]، الأمر الذي اتسع معه مفهوم " الأمن" بإهتمامه بأبعاد أخرى جديدة غير عسكرية أكثر تعقيدا مقتربا بذلك من المفهوم اللبرالي، وبعيدا عن الفكر الواقعي. كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر

---

(1) Ken booth, **introduction: the interregnum: world politics**, paper presented at: new thinking about strategy and international security. p8.

(2) سلمان رشيد سلمان، **البعد الاستراتيجي للمعرفة**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003، ص ص 156-220.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2001، قد أحدثت تغييرات واسعة في مفهوم الأمن أعادت من جديد سيطرة الفكر الواقعي التقليدي على مفاهيم الأمن وأبعاده بشكل كبير.

المطلب الثاني: مستويـــــــات الأمن.

تطرقنا في المطلب الأول إلى أن مرحلة مابعد الحرب الباردة أحدثت تغيرات على مستوى مفهوم " الأمن" وبعض المفاهيم الأخرى التي أصبحت غير قادرة على تغيير الواقع الدولي في تلك المرحلة، فنظرا لتشابكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والعسكرية، جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر خطر يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة، فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة، كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا مثل خطر " الإرهاب "، " الهجرة غير الشرعية "، " تبييض الأموال"، " الجريمة المنظمة " ... الخ.

من خلال هذا نستنتج إن هناك عدة مستويات للأمن " الأمن الوطني، الإقليمي، الإنساني، الدولي"

1- الأمن الوطـــــني:

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة.

فعلى المستوى الداخلي، فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة، من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف، والذي يكون عبر طرق غير شرعية، وكذلك توفير وتعبئة كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد. والمقصود هنا إن لا يشهدا المجتمع طرق غير شرعية كمحاولات تغيير الوضع القائم (الانقلابات العسكرية، المظاهرات الغير سلمية والغير قانونية، جميع الأفعال والأعمال والتي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار الوطني).

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين، الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع احتياجات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من اللا أمن مثلا: فرضها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح مع من لا يحترمها، وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير وإبداء الرأي، بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون في صالح أو متلائمة مع طلب الأغلبية من أفراد المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين".

-2- الأمن الإقليمـــــي:

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المضلة الأمريكية وهي الأخرى من أجل مصالح معينة.

فالأمن الإقليمي يعرف على أنه "عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"، حيث يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد، انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة.

فالأمن الإقليمي لا يعدوا أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض " اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"[1].

وكذلك هناك من يراه " سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"[2]. ووفقا لذلك، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ماتوافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة

---

(1) حسن أبو طالب، **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي**، ورقت قدمت الى: أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس خرج الله، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1998، ص 495.

(2) محمد صلاح سالم، **العراق ماذا جرى ... و احتمالات المستقبل**، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003، ص140.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بغض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدأ من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي، ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائيا، لابد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محددة للأمن الإقليمي، وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية.[1]

وتأسيسا على ذلك، فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو متعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي[2]، ولقد ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح " المجمع الأمني" لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره " يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث ان أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض". ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية.

3- الأمن الدولـــــــي:

المقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، مع نشأة عصبة الأمم، وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطلق أو الأخلاقيات الدولية، إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من ورائه، ويعرفه أحد الباحثين بأنه " النظام الذي تعتمد فيه

---

(1) مفيد محمود شهاب، **نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي**، ورقة قدمت إلى: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط2، بيروت: المركز، 1997، ص 539.

(2) جمال مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسة العربية**، ط 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، 269.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[1].

فنظام الأمن الدولي ليس معناه أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي لحل تلك التناقضات بين وحدات النظام الدولي، " وبالتالي فمفهوم الأمن الدولي يتلخص في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من شخصين، شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدين".[2]

ومما سبق يتضح أن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي يتضمن عالما خال من العدوان ويعمل على صيانة حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس غير الشريف فيما بين الدول الكبرى ولذلك وجب لتحقيق الأمن الدولي توافر مجموعة من الشروط:

أ- حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا في حالتين :

- من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسئولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.
- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب- احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ج- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

د- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

-4- الأمن الانسانـــــي:

إن التركيز على الفرد في تحليل العلاقات الدولية ليس حكرا على التحليلات الحديثة في العشرينيات الأخيرة، وإنما يرجع إلى ما قبل ذلك في عهد نوه فيه" وليام فريدمان" بأهمية الفرد في التأثير، وقد تراوحت النظرة إلى الإنسان منذ القدم، بين نظرة متشائمة حول الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة حب السيطرة

---

(1) زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا: دار الرواء، 2002، ص 203.

(2) نفس المرجع، ص 204.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتفوق، فسعي الإنسان حسب ميكيافيلي يكون دائما نحو امتلاك القوة فهذه الأخيرة عامل حاسم في السلوك الإنساني وهذا السعي نحو بلوغ السلطة والقوة لا يتوقف الا عند الموت.[1]

ويبين نظرة ايجابية تنظر إلى الإنسان على أن المنطق الذي يحكمه عموما هو الإرادة الخيرة، مثلما هو الشأن بالنسبة " لايمانويل كانط " الذي يرى أن الطبيعة الإنسانية الموجهة للحرب هي ذاتها قد توجه نحو السلم.

كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية في مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغيرا من كونه أمنا قوميا لدولة السيادة، إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية والضمانات الأساسية للفرد وتختفي التهديدات المحدقة به.

عرف الأمن الإنساني في جوان 1996 من قبل " لويد أكسفورد" وزير خارجية كندا آنذاك، بأنه "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات والأسباب إلى جانب النتائج والقضاء عليها، فمواجهة التهديد تكون بمواجهة منابعه والعمل على تحييدها ".

ومفهوم الأمن الإنساني يختلف جوهريا عن المفاهيم المتعلقة بمفهوم أمن الأشخاص، على هذا الأساس، فإن التعامل مع هذه التهديدات ينتقل من مجرد مواجهة آنية إلى البحث عن منابعها.

أما الطرح المعتمد من طرف المقاربة اللبرالية، والتي ترى في الفرد محورا أساسيا وتدعو إلى الاعتماد المتبادل والمبادئ الديمقراطية مفتاحا للسلام العالمي، فتطرح فكرة العولمة كأداة تقوض سلطة الدولة وتسحب الاهتمام من الأمن العسكري، وتوجهه صوب تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مما يكبل سيادة الدولة كتعبير عن نقدها لمبدأ السيادة وعدم التدخل[2]. فمفهوم الأمن الإنساني أبعد ما يكون عن الاشارات اللبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الامتلاكية الفردية، أي الامتداد كقوة الشخصية والنشاط الذاتي المبني على حقوق الملكية، والخيار في مكان السوق وحريته، فالتعريف الذي أتت به النظرية اللبرالية لأمن الفرد يقتصر على الجانب المادي، وعليه ففي حين تقع الكفاية المادية ضمن مركز إهتمام الأمن الانساني، فإن المفهوم ذاته يشتمل أيضا على على الحاجات اللامادية، ليشكل كلا معنويا ونوعيا متكاملا، بمعنى آخر فإن الكفاية المادية ضرورية، ولكنها ليست كافية، ذلك أن الأمن الانساني له أبعاد أخرى لا تتعلق بالضرورة بالبقاء

---

(1) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة، وليد عبد الحي، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1985، ص 69.

(2) محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الانساني في العلاقات الدولي**، ط1، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ص ص 41-45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفيزيائي الانساني[1]، فهو مفهوم يقوم على صيانة الكرامة الانسانية، حيث تعرفه لجنة أمن الانسان بأنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الانسان، وتحقيق الانسان لذاته، فأمن الانسان يعني حماية الحريات الاساسية التي تمثل جوهر الحياة، ويعني حماية الناس من التهديدات والاوضاع الحرجة والمتفشية والعمل على تجسيد تطلعات الناس، وايجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معا الناس لبناء البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة.[2]

يرى لويد أن الأمن الانساني هو" طريقة بديلة لرؤية العالم يركز على إجراءات وقائية لتحقيق أمن الأفراد عبر الحدود وداخلها، وليس أمن الأراضي أو حدود الدول في حد ذاتها، وإذا كانت المقاربة الكندية ترى في الأمن الانساني أمنا سياسيا يقتصر على أمن الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب، وفصله عن الابعاد الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنها تتصرف الى شق التنمية البشرية كما تستبعد الكوارث الطبيعية لكون مصدرها وصانعها ليس الانسان حتى وان كان من يتجرع نتائجها فإن مقاربات أخرى، كتلك التي أتى بها " شارل فيليب آني" "بياتريس باسكال"، يرى في الأمن الانساني شاملا للتحرر من الحاجة الاقتصادية والاستبعاد والعنف السياسي، وبالتالي الأمن يستدعي اتباع كل المطالب الأساسية للانسان اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية في كل زمان ومكان عليه فإن نزع ومراقبة التسلح والتنمية المستدامة واحترام القانون والعدالة الاجتماعية ورشادة الحكم هي أوجه لعملة واحدة. ممثل في الحقوق الانسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة.

وفي نفس الاتجاه يأتي التعريف الياباني على البعد التنموي للأمن الانساني، وتتبنى اليابان اقترابا شاملا للمفهوم من حيث التركيز على كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير أنها تركز على الجانب الاقتصادي في ممارساتها من خلال تقديم المساهمة المالية للمشروعات التنموية لمساعدة الأفراد وهو تعريف يقترب من مفهوم الأمم المتحدة، حيث عرفه " كوفي عنان " الأمين العام الأمم المتحدة في عام 2000 في خطاب بعنوان " تحت البشر" قائلا: " يتضمن إضافة الى انتقاء خطر الصراع، حقوق الانسان والحكم الرشيد، التعليم والرعاية الصحية، واتاحة الفرص والخيارات للأفراد، والحماية من الفقر والخوف، وحق الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي أساس أمن الانسان وبالتالي الأمن القومي.

---

[1] علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الانساني"، الجزائر: **مجلة العلوم الانسانية**، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04، ماي 2004، ص 15.

[2] خديجة محمد عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، **مجلة مفاهيم**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13، السة الثانية، يناير 2006، ص 15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرفه " كارولين توماس" بأنه:" الأمن الانساني يصف شروط الوجود والمتمثلة في الحاجة المادية الأساسية، وكذا الكرامة الانسانية والمشاركة الفعالة والمعبرة في الحياة.[1]

المطلب الثالث: مفهوم النظام الاقليمي، السياسة الاقليمية والدور الاقليمي.

1- مفهوم النظام الاقليمي.

اختلفت المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم الاقليم من باحث الى آخر، ومن نظرية الى أخرى، فهناك من اعتمد العامل الجغرافي الذي يرى أن الاقليم هو وحدة جغرافية، تضم في حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول التي تشكل نظاما فرعيا في النظام الدولي، الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه.[2]

والى جانب العامل الجغرافي فإن هناك معايير أخرى تشكل أسسا متكاملة يستند اليها مفهوم الاقليم، فعلم الجيوبوليتيك اهتم بمدى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والموارد الطبيعية ...الخ

أما مفهوم النظام الاقليمي بمدلوله العلمي، كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث تم تداوله في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والأساس الذي استند اليه هو اقامة منظمات اقليمية باعتبارها ايسر واكثر فعالية من المنظمات الدولية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين على اعتبار أن الاقليمية هنا لاتشكل بديلا عن العالمية.

والمنظمة الاقليمية هي تلك المنظمة التي تختص بأمور عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية، لكن عضويتها تقتصر على بعض الدول فقط، ولعل أهم الأسباب التي تدفع الدول الى انشاء وتطوير قواعد النظام الاقليمي تنحصر في أمرين أساسيين: - دافع الأمن- دافع التعاون.

ويقوم النظام الاقليمي على معايير أساسية في تحديد وجوده أهمهم[3]:

أ- إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الاقليمي.

ب- إعتراف عالمي بأن الاقليم يشكل حالة متميزة من النظام العالمي.

ت- وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية. وعلى هذا الأساس إن السمات العامة لأي نظام اقليمي تظهر أنه تجمع لعدد من الدول في اقليم جغرافي معين.

وتناول بروس روست في دراسته عن النظام الاقليمي خمسة مداخل لتعريف هذا المفهوم[1]:

---

(1) تاجي طارق، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة دراسة في تطور مفهوم ومجالات الأمن**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص4.

(2) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مرجع سابق، ص 15.

(3) نفس المرجع، ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدخل الأول: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق اقليم ما من النواحي الثقافية والاجتماعية.

المدخل الثاني: الدول الاقليمية التي تتشابه أنظمتها السياسية أو سلوكها الخارجي، ويحدد هذا السلوك التصويت للحكومات الوطنية في الأمم المتحدة.

المدخل الثالث: مناطق الاعتماد السياسي المتبادل حيث تنظم الدول الاقليمية بعضها مع بعض بشبكة مؤسسات سياسية فوق قومية أو بين الحكومات.

المدخل الرابع: المناطق ذات الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث تحددها عملية التبادل التجاري أو التناسب في معدلات الدخل القومي.

المدخل الخامس: يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الاقليمية.

والأصل في مفهوم النظام الاقليمي أن له مقومات ثلاثة أساسية تتمتع بقبول عريض من دارسي العلاقات الدولية، وتلك هي[2]:

1- التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها.

2- الاتساع – كحد أدنى- لعضوية ما لايقل عن ثلاثة دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية – الاقتصادية.

3- كثافة التفاعل وتنوع أنماطه فيما بين مختلف وحدات النظام.

2- مفهوم السياسة الاقليمية:

تعبر السياسة الاقليمية في الغالب عن النمط الذي تعتمده الدول في سياستها الخارجية ازاء الدول الأخرى وبخاصة دول الجوار الاقليمي التي تشترك معها في رابطة الانتماء المشترك للاقليم.

واذا تتبعنا التطورات التي شهدتها السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لوجدنا أن متغيرات عديدة طبعت العلاقات الدولية، أبرزها تعزيز اتجاهات التعاون على الصعيد الاقليمي ودعم التعاون على الصعيد العالمي، وقد تم ذلك عبر العديد من المنظمات الاقليمية والعالمية.

---

[1] نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 25.

[2] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى ضوء ادراك المصالح الاقليمية للدولة يتحدد الموقف من التعاون الاقليمي صعودا باتجاه التكامل والوحدة الاقليمية.

فأهداف وغايات الدول القومية تحدد مسبقا موقف الدول وسياستها الاقليمية داخل النظام الاقليمي المنخرطة فيه، وقد تختلف المواقف والاهداف والغايات الوطنية والقومية، التي تحددها دول، فتتضارب السياسات الاقليمية بسبب تناقض الاديولوجيات والمصالح، الأمر الذي يهدد الأمن الاقليمي، وهناك من يرى أن العوامل المؤثرة في سياسات الدول الاقليمية تتطلب ادراكا مميزا للمصالح الاقليمية، فاعتماد سياسة اقليمية تهدف الى تحقيق التعاون والتكامل الاقليمي خدمة للمصالح المشتركة يتطلب من الدول استعدادا مشتركا للتنازل التدريجي وبارادتها عن جزء من السيادة لصالح وحدة قرارية اقليمية أعلى تشكل قمة الهرم التنظيمي، "واستنادا الى ذلك فإن السياسة الاقليمية هي السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية التي تعبر عن أهداف ومصالح محددة ضمن وحدات الأخرى في الاقليم، مع إفتراض أن يؤدي ذلك الى دفع الدول الأخرى ضمن الاقاليم الى التفكير بالتعاون الاقليمي سعيا وراء أداء سياسي أكبر انطلاقا من اهتمامات ومحددات اقليمية وضمن اطار التفاعل الاقليمي".[1]

3- مفهوم الدور الاقليمي:

تسعى الدول من خلال انخراطها في تنظيمات اقليمية الى لعب دور معين يتناسب ومصالحها القومية لتحقيق أمنها واستقرارها وبغية لاكتساب منافع أخرى ويتحدد هذا الدور حسب القدرات المادية وحسب قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية ودرجة تأثيرها في محيطها الاقليمي فالدول تختلف بعضها عن البعض الآخر في رسم المصالح والاهداف كما تختلف في سلوكها السياسي الخارجي، باختلاف طبيعتها بين قوى عظمى، ودول كبرى ودول صغيرة، فيكون الدور الذي تؤديه يعكس طبيعتها ومكانتها.

ومفهوم الدور الاقليمي في حقل العلاقات الدولية يتحدد وفق السلوك السياسي الخارجي للدول وتبعا لمصالحها وأهدافها وقدراتها المادية والمجتمعية وموقعها الجيوسياسي والتوازنات الاقليمية والدولية باعتبار أن القوى الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات، فإن الوظائف والأدوار تصبح بدورها غير ثابتة.

أما فيما يخص الدور القومي للدولة ضمن المحيط الدولي فينبغي هذا الدور ادراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي والسعي لتحديد القدرات والالتزامات والاحكام والانشطة المناسبة لدولهم، وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الاقليمية.

---

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال ، مرجع سابق، ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: نحو مقاربة مفاهيمية نظرية لنظام الاقليمي الخليجي.

عند الحديث عن النظام الاقليمي الخليجي (النظام الفرعي الخليجي) وطبيعة حدوده وهيكلته، ينبغي ملاحظة الفرق بين مجموعتين من الوحدات السياسية: الأولى تتكون من دول ليس لها عمق جغرافي وهي سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، ومعظمها واجه الاختيار بين الاتحاد أو التفكك عندما اقتربت من عهد الاستقلال عن التبعية البريطانية، والمجموعة الثانية تتكون من ثلاثة دول كبيرة: السعودية، ايران، العراق، تمتد الى مسافات بعيدة عن الخليج وتنتمي الى أقاليم جغرافية مختلفة، بجانب امتلاكها لسواحل مطلة على الخليج تتفاوت من حيث مدى الامتداد في هذا المبحث نتناول ملامح وخصائص النظام الأقليمي الخليجي من خلال ثلاث مطالب يحويها هذا المبحث، فالمطلب الأول يتعرض الى تعريف النظام الاقليمي الخليجي، أما المطلب الثاني يتناول حدود النظام الاقليمي الخليجي والمطلب الثالث يحدد هيكلية النظام الاقليمي الخليجي.

المطلب الأول: تعريف النظام الاقليمي الخليجي.*

تشكل الدول الثمانية المطلة على شواطئ الخليج: دول مجلس التعاون الخليجي الست، إضافة الى العراق وايران، مايعرف باسم النظام الاقليمي الخليجي، وهو في الأساس نظام نفطي.[1] وتعتبر دوله أغنى دول العالم بالنفط، وهي أكبر الدول انتاجا وتصدير للنفط الخام، والوحيدة في دول العالم التي تمتلك احتياطات نفطية تزداد اتساعا وضخامة مع مرور الوقت حتى أصبح النظام الاقليمي الخليجي الآن يشكل بدون منازع مركز الثقل النفطي العالمي.

وعليه فان النظام الاقليمي الخليجي هو ذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي، يضم كلا من العراق وايران والسعودية والكويت والامارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان.[2]

---

* سوف نستخدم مصطلح النظام الاقليمي الخليجي اختصارا لمصطلح النظام الاقليمي للخليج العربي دون أن يعني هذا الاختصار أي تغيير في المعنى و الدلالة.

(1) عبد الخالق عبد الله، "التوترات في النظام الاقليمي الخليجي"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 132، أفريل 1998، ص22.

(2) Lies Graz, **the turbulent gulf,** London: new yourk .i.b tauris, new yourk, st.martin's press, 1990.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمثل النفط أبرز خصائص هذا النظام الفرعي، وهو ما يميزه عن النظم الاقليمية الأخرى في العالم، كما أنه (أي النفط) هو العامل المحدد لطبيعته وهويته، يضفي عليه الأهمية السياسية والاستراتيجية الدولية المتنامية.

ويتميز النظام الاقليمي الخليجي لكونه مرتبطا تاريخيا بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية، وجزئيا بريطانيا وبدرجة أقل فرنسا، كما أنه يعتبر نظام فرعي لنظام فرعي أكبر هو نظام الشرق أوسطي، أو النظام العربي وهناك من يتعامل معه كنظام فرعي مباشر من النظام العالمي[1].

وهناك من يرى أن طبيعة النظام الاقليمي الخليجي يمكن أن تتحد ملامحه وخصائصه انطلاقا من النظام الرئيسي الذي يتفرع منه[2]، ويتوقف ذلك على ما اذا كان هذا النظام الاقليمي الخليجي قاصرا على دول مجلس التعاون الخليجي الست، أم يشمل أيضا شبه الجزيرة العربية مع اليمن والعراق وأنه يمتد ليضم ايران وعرب الخليج.

هناك من يقدم ثلاثة افتراضات للتحليل:

- **الافتراض الأول:** إذا إقتصر النظام الفرعي على دول مجلس التعاون، يكون هذا النظام أشد ارتباطا بالنظام العالمي الذي تلعب فيه القوتان العظمتان دورا مؤثرا، والنظام العربي الذي يمثل النظام الرئيسي.
- **الافتراض الثاني:** أن النظام الفرعي الخليجي يشمل عرب الخليج، وقد يشمل عرب الجزيرة أيضا وهذا يجعل نظامه الرئيسي الأول هو النظام العربي مع ارتباطه أيضا بالنظام العالمي، كلما حدث توتر بين ضفتي الخليج الشرقية (ايران) والغربية (العرب) أو اشتد الصراع العربي– الاسرائيلي، مثلما حدث مع حضر البترول العربي.
- **الافتراض الثالث:** أن النظام الفرعي الخليجي يشمل الخليج فقط وحوض الخليج على وجه التحديد شرقا وغربا، وهذا الافتراض يجعل نظام الخليج مرتبطا بعدة نظم رئيسية هي: النظام الآسيوي والنظام العربي والنظام العالمي.

---

(1) محمد السعيد ادريس، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص ص27–30.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الا أنه هناك من يرى أن الحلقة الخليجية لم تعد معزولة عن جوارها بل أصبحت ترتبط فعليا ورسميا على نحو متزايد بحلقة شرق أوسطية أكثر اتساعا، وأبعد مدى وهي الحلقة التي يطلق عليها الآن النظام الشرق أوسطي، الذي لم يتبلور لسمته وملامحه بصورة محددة حتى الآن[1].

والملاحظ أن لنظام الاقليمي الخليجي الذي يتميز في المرحلة الراهنة بكونه نظامنفطي في الأساس، إلا أنه يتصف إيضا بكونه نظام متأزم غير مستقر، ومليئ بالتوترات والصراعات التي ازدادت كما ونوعا في السنوات الأخيرة، بين الدول الكبيرة من ناحية وبين دوله الكبيرة والصغيرة من ناحية أخرى.

إن خاصية التأزم وعدم الاستقرار التي يتميز بها النظام الاقليمي الخليجي، نابعة من التوترات والأزمات التي شهد لها منذ القديم الوحدات السياسية لهذا النظام، فالدول الثمانية المتقاربة جغرافيا والتي تشكل البنية السياسية للنظام الاقليمي الخليجي، كانت ولا تزال في حالة دائمة من النزاع والخلاف مع بعضها البعض.

لقد أخذت هذه الخلافات عبر التاريخ أشكالا متعددة وبرزت في صيغ مختلفة، وكانت أحيانا محدودة عابرة، وأحيانا أخرى عميقة وشاملة، في فترة من الفترات كانت الخلافات شخصية وقبلية ومذهبية تقليدية، وفي فترة لاحقة أصبحت الخلافات تغطية عقائدية وقانونية متجددة بتجدد القضايا اليومية[2]، وكانت الحروب العراقية – الايرانية وحرب الخليج الثانية من أعنف الصراعات في التاريخ المعاصر للنظام الفرعي الخليجي.

إن عدم الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي مرتبط أولا بواقع عدم التوازن في القدرات والامكانيات بين دوله الكبيرة والصغيرة، وثانيا الخلافات السياسية المتفاقمة بين دوله الكبيرة الثلاث: ايران، العراق، السعودية.

وتشكل هذه القوى الاقليمية الرئيسية أساس النظام الاقليمي الخليجي، هي التي تدير شؤونه، بما في ذلك شأن إستقراره أو عدم إستقراره، وتتحكم في تطوراته وأحداثه، والدول الأخرى هي مجرد دول صغيرة قليلة النفوذ والتأثير في خيارات وأولويات هذا النظام، بل تميل عموما للانقياد لارادة دوله الكبيرة.

---

[1] نفس المرجع، ص27.

[2] عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق، ص24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن حالة الصراع والتوتر في النظام الاقليمي الخليجي مرتبطة بطبيعة العلاقات فيما بين الدول الكبيرة في هذا النظام. فعلاقات هذه الدول تنافسية تناصرية غير مستقرة ومتوترة وأحيانا شديدة التوتر، وذلك بسبب تباني الأنظمة السياسية والاختلافات العقائدية ورغبة كل منها في فرض نفوذها وهيمنتها التقليدية على الدول الصغرى المجاورة، فالعلاقات العدائية بين ايران والعراق مثلا أدت في مرحلة ما الى اندلاع حرب دامية دامت ثماني سنوات متتالية.

وعلاوة على العلاقات التناصرية بين الدول الكبيرة فحالة النزاع والصراع في النظام الاقليمي الخليجي مرتبط أيضا بالخلافات الحدودية العالقة والتي لم تحسم نهائيا لحد الآن، فالنزاعات الحدودية هي أحد أهم العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في هذا النظام، معظم الصراعات والتوترات التاريخية والمعاصرة بين دول هذا النظام سببها المشكلات الحدودية العالقة والتي هو أساسا جزء من الارث الاستعماري.

ولا توجد دولة صغيرة أو كبيرة من دول هذا النظام بدون خلافات حدودية تتفاقم أحيانا وتخف أحيانا أخرى، دون أن تجد حلا نهائيا، وتأتي الخلافات الحدودية بين العراق وايران وبين العراق والكويت على رأس قائمة المشكلات الحدودية الحادة، وكذلك الخلاف بين السعودية وكل من الكويت وقطر والامارات وبين البحرين وقطر، وبين الامارات وعمان، وبين الامارات وعمان وقطر وايران.

تبقى الاشارة الى العلاقة الوثيقة بين النفط وعدم الاستقرار في النظام الفرعي الخليجي، فالنفط وعدم الاستقرار في النظام الفرعي الخليجي، فالنفط جنى الثراء لشعوب هذه الدول من ناحية وأحيانا العديد من التوترات والنزاعات القديمة من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: حدود النظام الاقليمي الخليجي.

بالنسبة لقضية حدود النظام الاقليمي وما تتضمنه من وجود بعض الغموض والاختلاف حول مسألة العضوية في هذا النظام، فينبغي الاشارة بداية الى أنها قضية عامة ومثارة بالنسبة لأغلب النظم الاقليمية.[1] ربما باستثناء حالة النظم الاقليمية القومية حيث تلعب الهوية الواحدة دورا بارزا في حسم أي خلاف حول حدود وعضوية تلك النظم.

---

[1] روبرتو ألبوني، "البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص " الاقليمية مقابل الكونية "، ترجمة، سلوى حبيب، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 66-67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع شيوع هذه القضية، الى تباني وتعدد المعايير التي تستخدم من جانب الباحثين لتعريف وتحديد عضوية وحدود النظم الاقليمية، الأمر الذي يؤدي إما الى إدخال أو إخراج دولة أو أكثر في / أو من عضوية النظام الاقليمي، وكانت النتيجة المباشرة لذلك ظهور حالات التداخل في العضوية بين النظم الاقليمية المتجاورة.

أما بالنسبة لعضوية الدول في النظام الاقليمي الخليجي، فإن المعايير الخمسة التي تم استخلاصها من تحليل أدبيات تعريف النظم الاقليمية تحسم الخلاف الذي يمكن أن يثار حول عضوية وحدود النظام الاقليمي الخليجي بحيث تتحدد بالدول الثمانية المطلة على سواحل الخليج العربي.

فالنظام الاقليمي الخليجي، وفق هذا التكوين وتلك العضوية، يضم أكثر من ثلاثة أعضاء، كما أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة هي منطقة أو إقليم الخليج العربي. ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من ايران الى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني، إضافة الى ذلك، هناك درجة كبيرة من التجانس وشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام بحيث أصبح النظام مختلفا أو مميزا في تفاعلاته من النظام الاقليمي العربي والنظام الاقليمي الشرق أوسطي، إذا لم يعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله، مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع العربي – الاسرائيلي)، ولذلك يمكن أن نستخلص من هذا التطور أن دول الخليج العربي باتت تعتبر نظاما فرعيا بحد ذاتها.

وإذا كانت هناك بعض التحفظات على عضوية ايران أو العراق في هذا النظام، فإن هذه التحفظات ترجع الى إعتبارين: الأول نظرة بعض الباحثين الى انخفاض مستوى التجانس بين كل من ايران والعراق مع الدول الست الأخرى، والثاني في ضآلة اطلالة العراق على شواطئ الخليج.

ربما يكون التجانس بين ايران والدول العربية الخليجية السبع بما فيها العراق، أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست إقل منه فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى، كما أن التجانس السياسي ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الاقليمي ... هذا الشرط ربما يكون خاصا بالنظم الاقليمية القومية أكثر منه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنظم الاقليمي الأخرى، فالتفاعل هو المعيار الأهم، وإذا أخذنا التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الاقليمي الخليجي، سنجد أن ايران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام.[1]

أما بالنسبة لمسألة ضآلة الساحل العراقي على الخليج العربي فهي ليست مبررا كافيا لا يعاد العراق عن عضوية النظام الاقليمي الخليجي، لكن ربما تكون شدة أو ضعف حاجة الدولة للخليج كشريان مائي معيارا أكثر أهمية في تأكيد أو نفي مشاركة أي دولة في عضوية النظام. فضيق الساحل العراقي على الخليج والذي لا يتجاوز كثيرا ال 15 كلم من أهم العوامل التي تجعل العراق شديد العصبية في علاقاته مع الدول المجاورة، وبخاصة الكويت، نظرا لأن هذه الاطلالة الضيقة على الخليج هي المنفذ الوحيد للعراق على الخارج، ومن دونها يكون العراق دولة مغلقة بلا أية سواحل. ومع تزايد اعتماد العراق على الصادرات النفطية زاد اعتماده على الخليج، وبدأ يسعى الى توسيع سواحله بما يتناسب مع احتياجاته الاقتصادية والتجارة العسكرية المتزايدة، ومن ثم كانت أزمة الحدود بينه وبين الكويت[2].

خريطة توضح حدود النظام الإقليمي الخليجي

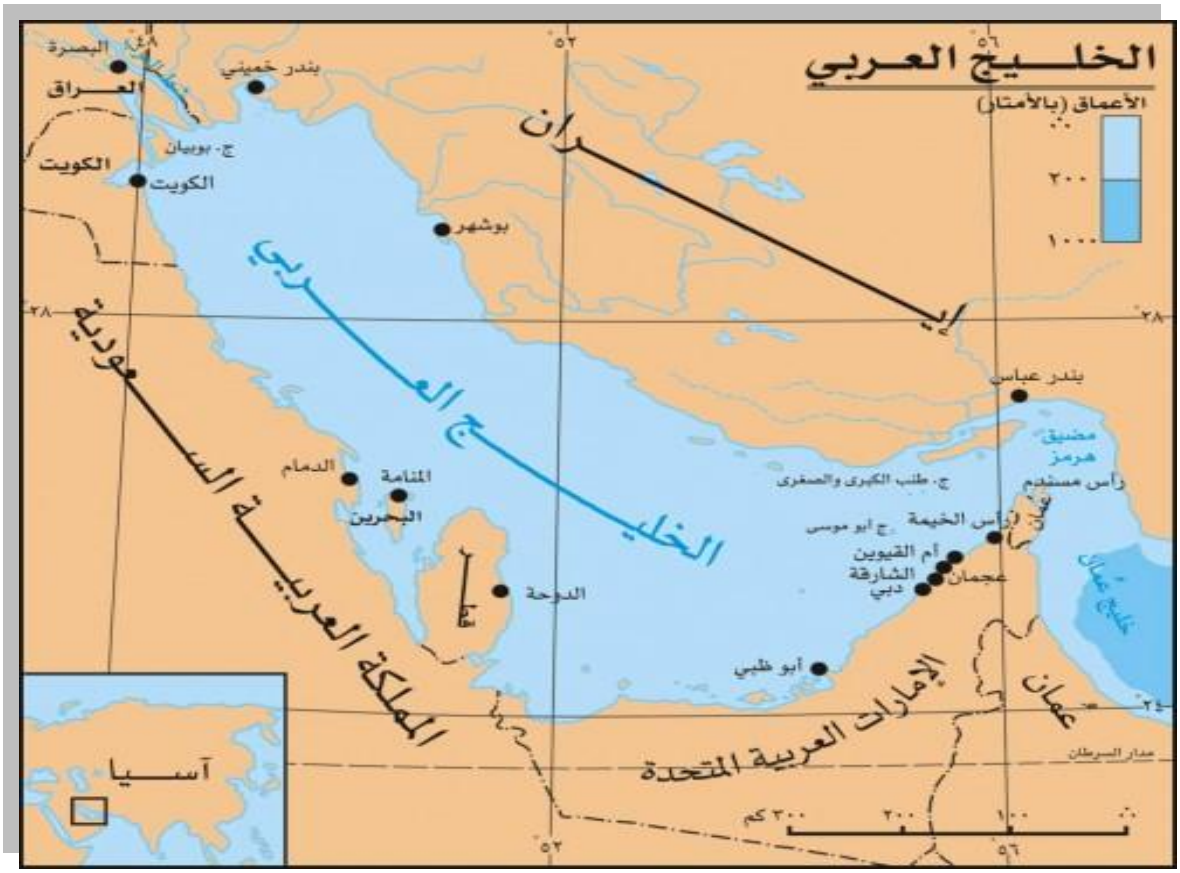

---

[1] محمد السعيد ادريس، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، مرجع سابق، ص 33.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تكشف مدى حاجة العراق لسواحله الخليجية مع بداية حربه مع ايران عام 1980، عندما أغلقت أنابيب النفط العراقية عبر الأراضي السورية[1]، الأمر الذي اضطر العراق لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر الأراضي السعودية بمحاذاة خط النفط السعودي من السواحل الشرقية السعودية على الخليج الى ميناء ينبع على البحر الأحمر.

ولاتقل أهمية الخليج بالنسبة لايران عنه بالنسبة للعراق، على رغم أن الساحل الايراني على الخليج هو أطول السواحل ويصل الى 1200كلم، وعلى رغم أن لايران ساحلا طويلا يطل على خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي، فالخليج يشكل أهمية حيوية للوجود الايراني كوجود قومي مستقل، وهذه الحقيقة جعلت الايرانيين شديدي الحساسية لأي تحديد فعلي أو محتمل أو حتى مجرد ادراك لاحتمال هذا التهديد للأمن والمصالح الايرانية الأخرى في الخليج.

ويمكن تثمين أهمية الخليج بالنسبة لايران من خلال دراسة البيئة الجيواستراتيجية للموقع الايراني، فالحدود الشمالية كانت تواجه الاتحاد السوفياتي بكل ضخامته، وازدادت الخطورة السوفياتية بعد التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان. أما في الشرق، فان ايران تواجه الى جانب الوجود السوفياتي في أفغانستان منطقة شبه القارة الهندية بكل اتساعها وضخامة سكانها الذين يتجاوزون المليار نسمة، وفي الغرب من ايران هناك تركيا والعراق.

هذا يعني أن دول الخليج في الجنوب الايراني كما يمكن لايران أن تصبح بلدا مغلقا من دون أي منافذ بحرية مثل أفغانستان.

وعلاوة على أن الخليج هو المنفذ البحري على العالم الخارجي، نظرا لصعوبة التضاريس في المناطق الجبلية الوعرة المطلة على ساحل خليج عمان، فإن الثروة النفطية الايرانية تتركز بصفة رئيسية في منطقة خوزستان وفي الجرف القاري في الخليج، ومن دون الحقول النفطية الجنوبية هذه كان يمكن أن إيران لفي إعداد الدول فقرا. وهذا كلها أمور تجعل ايران شديدة الارتباط بالخليج على مستوى الامن ومستوى المصالح.

---

[1] شارلز كاريه، "التحالف الطبيعي بين سوريا وإيران"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 91، يناير 1988، ص 313-315.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: هيكلية النظام الاقليمي الخليجي.

المقصود بدراسة هيكلية النظام الاقليمي الخليجي في هذا المبحث التعرف على خصائص هذه الهيكلية بإعتبارها محددا رئيسيا في تفاعلاته. فدرجة الاستقطاب داخل النظام وطبيعة عملية الحراك بين قطاعته وداخلها تؤثر بدرجة كبيرة في تفاعلاته.

وتكشف درجة الاستقطاب داخل النظام طبيعة أنماط علاقات القوة داخله، هل هي علاقات صراعية أم تنافسية أم تعاونية؟، ويمكن الاستعانة هنا بنماذج مورتن كابلان الستة الشهيرة لمعرفة طبيعة علاقات القوة داخل النظام الاقليمي الخليجي[1].

أما دراسة الحراك، فتركز على تتبع مايحدث من تبدل في مواقع فواعل النظام داخل القطاعات الثلاثة على مدى بسنوات الدراسة لمعرفة تأثيرها هذا القبول في أدوار هذه الفواعل وأنماط التفاعلات داخل النظام. فمواقع هذه الفواعل لا تتسم دائما بالجهود، وكثيرا ما يحدث انتقال لموقع أحد هذه الفواعل من مركز الى الاطراف أو العكس وقد تصل معدلات كثافة التفاعل إحدى القوى الخارجية المؤثرة (ضمن نظام التغلغل) الى درجة تجعلها تقترب من مركز النظام. وهنا معايير بيرسون الثلاثة: النزاع والمشاركة والمساعدة دورا ملحوظا في كشف واقع الحراك الحادث داخل النظام.[2]

وسوف نركز في هذا المطلب على دراسة القطاعين المحوريين (المركزيين) والطرفي داخل النظام الاقليمي الخليجي.

1- القطاع المحوري (المركزي):

يتكون هذا القطاع من الدول التي تملك مقاليد النفوذ أو كما يقول بعض الباحثين من دولة أو مجموعة دول تشكل بؤرة مركزية للسياسة الدولية في منطقة معينة.

وتتحدد فواعل هذا القطاع بالدول الكبرى الثلاث في النظام التي تملك أكبر قوة عسكرية واقتصادية وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي داخل اقليم الخليج، هذه الدول هي: ايران والعراق والعربية السعودية.

---

(1) Morton a. Kaplan, **system and process in international politics**, john wiley new yourk, 1962, pp 98-112.

(2) محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- القطاع الطرفي:

وفقا لمعياري " القوة " و" التفاعل " فإن القطاع الطرفي للنظام يضم الدول الخمس الصغيرة والصغرى في النظام، وهي الامارات العربية المتحدة وعمان والكويت وقطر والبحرين، ويتفق أغلب الباحثين مع هذا التوصيف لفواعل النظام الاقليمي الخليجي داخل القطاعين المحوري ولطرفي، لكن توجد بعض الاختلافات المحدودة في الرؤى، لكنها لاتؤثر في جوهر هذه الهيكلية المقترحة للنظام، ففي الوقت الذي يقر فيه البعض بأن القطاع المحوري يضم مايسموه بالقوة الاقليمية[1]: العراق وايران والعربية السعودية، ويخرجون عمان من القطاع الطرفي وتجعلها في مستوى وسيط بين القطاعين استنادا الى أنها كانت في القرن التاسع عشر احدى القوى الاقليمية، وهناك من يعطي الأولوية للقوة البشرية، وبناء على ذلك يقسم النظام الخليجي الى ثلاثة أقسام: القسم الأول يضم كلا من ايران والعراق، وهما دولتان ذواتا حجم سكاني كبير نسبيا، ولكل منهما قاعدة زراعية الى جانب القاعدة النفطية، وهما تعانيان فائضا في الأيدي العاملة، ويضم القسم الثاني كلا من العربية السعودية وعمان وهما دولتان ذواتا حجم سكاني متوسط وتغطي الصحراء معظم أرجائها، وتعاني كل منهما نقص في العمالة، وبخاصة العمالة الفنية والماهرة، أما القسم الثالث، فيضم كلا من الكويت والامارات و البحرين وقطر، وهي " دول المدنية"، حيث تضم العاصمة معظم السكان، وتعتمد اعتمادا كليا على النفط وتستورد الأيدي العاملة بدرجة كبيرة بحيث أصبح عدد الوافدين يساوي، بل يفوق عدد المواطنين، ولكن هذه الدول على رغم ضعفها السياسي والاجتماعي، فإنها تمتلك القوة النفطية التي تحيطها بمكانة بين دول العالم وبخاصة الدول المستهلكة للنفط.

يمكن القول في ختام هذا المبحث، إن النظام الاقليمي الخليجي لايتسم بالضرورة بالاستقرار، فوجود ذلك النظام لا يعني وجود الاستقرار والتعاون واختفاء الصراعات والنزاعات بين دوله، بل ربما كانت حال الصراع والتوتر، وليس الأمن والاستقرار، هي السمة الغالبة لذلك النظام، كما هي الحال في النظام الخليجي والنظام العربي العام الذي وصفه البعض بأنه " ولد مأزوما" [2].

لم يكن النظام الاقليمي الخليجي منذ ولادته، وخلال المراحل المختلفة التي مر بها، بمنأى عن الأطماع والتأثيرات الخارجية، لذا فإن منطقة الخليج منذ أمد بعيد هي بؤرة من بؤر التوتر والصراع الساخن، سواء

---

(1) روبيرتو أليبوني، "البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص " الاقليمية مقابل الكونية "، مرجع سابق، ص 66-67.

(2) محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، **عالم المعرفة**، 253، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992، ص14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين دولها التي لا تخلو علاقاتها من صراعات وخلافات حدودية وضع بذورها الاستعمار، أو بين وحدات النظام والقوى الخارجة عنه والطامعة فيه.

من هنا يمكننا القول ان النظام الاقليمي الخليجي هو في حد ذاته ليس نظاما آمنا لأمن الدول الخليجية الست الصغرى، بل إنه نظام يحمل بين طياته احتمالات التهديد، نتيجة الفارق الكبير بين مقومات القوى، السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية، بين كل من الدول الخليجية الست ومصدر الاقليمي العراق وايران، ومصادر التهديد الدولي من خلال أطماع القوى الدولية الكبرى في المنطقة نظرا للأهمية الجيواستراتيجية التي يتمتع بها النظام الاقليمي الخليجي وهو ماسوف يظهر لنا في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: المكانة الجيواستراتيجية لنظام الاقليمي الخليجي.

تعد معطيات الجغرافية السياسية من المقومات التي تصنع خصائص الدولة (أو الاقليم) التي تتأثر بها الوحدات السياسية، وتتحدد أهميتها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، ولعلاقتها التفاعلية مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، ويمتد تأثير هذه المعطيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسية الوحدة السياسية ومن ثم تحديد دورها في العلاقات الدولية.

يرى بسمارك في الجغرافية العنصر الوحيد والدائم للسياسة وهنا يظهر لنا جليا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية والاستراتيجية[1] للخليج العربي الذي يعد نموذجا واضحا في العالم من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة، وضح ذلك " فير جريف" الذي أطلق تسمية (منطقة الارتطام والتصادم cnusgwone) على المنطقة البينية التي هي جغرافيا بينية بموقعها بين القوى العالمية الكبرى، وتمثل تلك المنطقة بطبيعتها وبيئتها منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بدرجات متفاوتة، وهي استراتيجيا جبهة تصادم ومن تحد أرض للمعركة فيما إذا حدثت بينها، وقد حدد (فير جريف) تلك المنطقة الاستراتيجية وجعلها تشمل الوطن العربي بما فيه الخليج العربي، وهذا ما يثبت بشكل تطبيقي أهمية منطقة الخليج العربي على مر الزمن وهذا ماجعل المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وضمن اهتمامات الدول الكبرى وكذلك الدول النامية، ومحورا من المحاور الأساسية للنزاعات والصراعات الدولية.

---

[1] حسين فيصل غازي، "المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 244، 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أكثر الأعداء قابلية وأعظمهم خطرا هم أولئك الذين يقعون عند خطوط الصدع(lines fault) بين حضارات العالم الكبرى، كما يقول صامويل هنتنغتون[1]، والخليج العربي كما سنرى يقع على الحدود الدامية بين الحضارتين العربية والفارسية، ثم بين الحضارة الاسلامية والحضارتين الهندية والصينية اللتين وصلت سفنهما اليه في عهد أسرة مين (ming)، ثم الغربية المسيحية، إذا لم يكن الخليج العربي مجرد تعبير جغرافي فقط، بل كان تعبيرا اقتصاديا حينا، ثم سياسيا أو عسكريا في أحيان أخرى، وتتضح أهمية منطقة الخليج العربي إذا طبقنا عناصر الجيوستراتيجية التي تشمل مقومات رئيسية هي: الموقع الجغرافي، والموارد الاقتصادية، والسكان، والتضاريس، والمناخ، والنظام السياسي، ودرجة التقدم، إذ يتم تفاعل العناصر السابق ذكرها من مادية ومعنوية ونظامية في تشكيل دور المنطقة في المحيطين الاقليمي والدولي.

المطلب الأول : الأهمية الجيوتيمغرافية لمنطقة الخليج العربي.

1- تسمية الخليج العربي:

سمي الخليج العربي ب: الخليج الفارسي، والبحر الأدنى، البحر المر، وأرض الله ، وأرض البحر، وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عمان. ولم يوافق الفرس على تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507 م، واستعمل عرب الخليج الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى، ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت عام 1961 بنسختيها الانجليزية والعربية، وهي أول محمية تستقل فيه، ومصطلح الخليج العربي ابتدعه السير شارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين خلال الثلاثينيات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطاني مع ايران حول البحرين والجزر العربية كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى " الخليج الفارسي" من قبولها وثائق تحمل هذا الاسم، وهي الوثيقة (UNAD.3M/QEN) المؤرخة في 05 مارس 1971، والوثيقة الثانية، وهي (UNLA45.B 2E.) المؤرخة في 10 أغسطس 1984، وبالاضافة الى ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجوب مندوبين من العرب[2].

وفيما سبق صحة لا ينكرها باحث منصف، لكن تسمية الخليج الفارسي تعود الى أمير البحر اليوناني نيارکوس الذي عاد من الهند الى العراق سنة 326-325 ق.م عن طريق الخليج، حيث كان

---

(1) صمويل هنتنغتون، **صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة، مالك عبيد أبو شهيرة ومحمود محمد خلف مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية، 1999، ص 71.

(2) Atefeh maziyar: atefeh maziyars article on Persian Gulf, **daily tahran**, 26/6/2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسكندر في انتظاره، ولكن أمير البحر المقدوني لم يتعرف الا على الساحل الفارسي[1]، بالاضافة الى أن الشعوب التي تسكن ضفته الفارسية هم عرب في أغلبيتهم، والمعروف أن الفرس ليسوا من أهل البحر، بل لطالما كان العرب هم بحارتهم في عز مجد فارس البحري*.

2 – الموقع الجغرافي وأهميته:

ان البيئة الجغرافية لأي نظام سياسي هي أحد مصادر قوة أو ضعف ذلك النظام، ومن ثم فهي تمثل إما إضافة أو خصما من مفردات القوة لذلك النظام، فالبيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة سياستها الخارجية، وبالتالي تعمل باعتبارها أحد محددات قوة دور الدولة الخارجي، فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية، وتحدد – الى حد كبير – ماهية التهديد الموجه الى أمنها ومصادره.

وفي هذا الاطار سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات السياسة الخارجية التي تقول بالتأثير المباشر للجغرافيا في سياسة الدول الخارجية وقدرتها على بناء قوتها البرية والبحرية وهو ماعرف بنظريات الجغرافيا السياسية لكل من ماهان وماكيندر وراتزل الالماني الذي قال بالحتمية الجغرافية[2].

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحويه أراضيها من ثروات نفطية، جعلا هذه المنطقة مطمعا للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي، وصارت المنطقة محورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية، فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الاستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى، ويكتنز في جوفها أكبر نسبة إحتياطي من النفط العالمي، كل ذلك دفع القوى الكبرى الى التنافس على هذه المنطقة.

يقع الخليج العربي[1]، جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وايران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمالا، وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلين اقتصاديا

---

(1) قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت: شركة المطبوعات، 1992، ص 8.

* قائد البحرية الايرانية سابقا، ثم وزير الدفاع، هو علي شمخاني من عربستان، وكان مرشح الرئاسة ضد خاتمي في انتخابات 2001.

(2) محمد طه بدوي، **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، ط03، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1976، ص 137-142.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسياسيا وطبيعيا، هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي وتبلغ مساحتها (2.476.000 كلم)، والمنطقة المائية الممثلة بالسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي يغطي مساحة مقدارها(148.028كلم)، ويتمد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة عرض(30 درجة شمالا)، وخط الطول (48 درجة شرقا) الى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض (26 درجة)، وخط طول (56 درجة) شرقا[2]، وهو أحد بحار المحيط الهندي، يصل طوله الى (615 ميل بحري) وعرض يصل الى حوالي (210–220 ميل بحري) داخل مضيق هرمز، والخليج عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل نسبيا يبلغ متوسط عمقه الى حوالي (300قدم) يزداد حتى يصل (360 قدم) بالقرب من مضيق هرمز، وتبلغ طول سواحله الغربية فتبلغ حوالي، وتبلغ طول سواحله الشرقية (3760كلم) أي ضعف الساحل الشرقي وتطل عليه ايران بشكل أساسي، إضافة الى القسم الشمالي الذي يشكل جنوب العراق وغرب منطقة عبر يستان (الأحواز)[3]، وتعد منطقة الخليج من المناطق القليلة السكان في الوطن العربي قياسا بمساحتها وثروتها الهائلة وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها ايران، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دول النظام الاقليمي الخليجي.

ويبلغ اجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.47 مليون كلم^2، وتتميز ايران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول ألف ومئتي كلم، تليها الامارات، فالسعودية، بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكا للسواحل البحرية على الخليج العربي، حيث لا تتعدى سواحله 15 كلم.

إضافة الى اشراف ايران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفياتي السابق، كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج الى المياه المفتوحة، مما يضيف اليها مصدرا من مصادر القوة، ويجعل كل الدول الكبرى تسعى الى كسب ودها وتتفادى الاصطدام بها بقدر الامكان.

---

(1) ان اطلاق تسمية (الخليج الفارسي) على الخليج العربي، نشأت من اكتشاف الاسكندر المقدوني منذ 23 قرنا، للساحل الفارسي من الخليج، للمزيد من المعلومات أنظر: السيد نوفل، **الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، ط2. القاهرة: مطبعة المعرفة، 1961.

(2) أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، **أزمة الخليج الثانية و موقف السياسة اليمنية منها**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003–2004، ص 9.

(3) الدول العربية المطلة على الساحل الشرقي هي: الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الامارات، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول التالي القدرات والامكانات الجغرافية لدول النظام الاقليمي الخليجي، متضمنا المساحة وطول الساحل البحري لكل منها على الخليج العربي.

الجدول رقم (1-1): الامكانت الجغرافية لدول النظام الاقليمي الخليجي.

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي(كلم)	نسبة طول الساحل في المئة	المساحة كلم ^{2}	نسبة المساحة في المئة
الامارات	800	24	77 ألف	1.7
البحرين	120	4	600	0.1
العراق	15	0.4	450 ألفا	10
عمان	90	2.6	300 ألف	6
الكويت	200	6	17 ألف	0.3
قطر	380	11	11 ألفا	0.2
السعودية	550	16	2.2 مليون	49
ايران	1200	36	1.6 مليون	35
الاجمالي	3355	100	4.47 مليون	100

المصدر: عبد الخالق عبد الله، "النظام الخليجي"، **السياسة الدولية**، العدد 114 (تشرين الأول/ أكتوبر 1993)، ص 23.

إن وضع دول النظام الاقليمي الخليجي الجغرافي قد أسهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام، فدولة مثل السعودية مترامية الأطراف نشأت بينها وبين معظم دول النظام الاقليمي الخليجي نزاعات حول الحدود، مثل النزاع مع كل من: ايران، الكويت، العراق، الامارات، اليمن، قطر، وسلطنة عمان. وكذلك هناك النزاع القطري البحراني الذي حل قضائيا، والنزاع الامراتي الايراني حول الجزر الثلاث المغتصبة، والنزاع الذي ثار بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان حول واحة البريمي.

بل إن هناك نزاعات داخلية نشبت بين الامارات السبع المكونة لدولة الامارات، والنزاع العراقي الكويتي الذي انتهى بالغزو عام 1990، وكانت له نتائج وتداعيات سلبية مازالت دول وشعوب المنطقة تعاني آثارها، وقبله النزاع حول شط العرب بين العراق وايران الذي أسفر عن حرب دامت نحو ثماني سنوات... الخ، وكلها من الدلائل التي تؤكد أن المعطيات الجغرافية الخليجية أسهمت في حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-الطبيعة الديمغرافية (التركيبة السكانية):

يمثل السكان أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء قوة الدولة العسكرية، وبخاصة إذا ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني.

والتوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية مطلوب، والا مثل التزايد السكاني عبئا ثقيلا على الاقتصادات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية من دون وجود حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية من دون رادع.

وتعتبر ايران أكبر دول النظام الاقليمي الخليجي من حيث عدد السكان، فتفوقها العددي وقوتها لا تضاهيهما أي قوة أخرى داخل النظام الاقليمي الخليجي، فهي تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، وخمسة أضعاف سكان المملكة العربية السعودية، أما باقي الدول الخليجية فأعداد سكانها لا تكاد تذكر بالمقابلة مع ايران، وتتوقع بعض المصادر أن يصل عدد سكان ايران عام 2025 الى نسبة 67 في المئة من العدد الاجمالي لسكان النظام الاقليمي الخليجي، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد السكان خلال الفترة 1995 .2001م

الجدول رقم (2-1): تطور عدد السكان في النظام الاقليمي الخليجي:

الدولـــــــــــــة	1995	1996	1997	2001
العربية السعودية	18.801.588	19.344.556	20.001.487	22.024.000
دولة الامارات	2.411.041	2.479.000	2.624.000	2.369.000
الكويت	1.801.797	1.894.362	1.979.689	1.974.000
سلطنة عمان	2.131.000	2.214.720	2.255.609	2.553.000
قطر	490.132	505.826	522.023	744.000
البحرين	577.684	598.225	620.378.	63.4.000
العراق	19.890.000	.....	.....	22.676.000
ايران	61.528.050	.....	.....	65.620.000

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، الرياض: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، 1999، ص 3-4،

وإذا تتسم القاعدة السكانية في النظام الاقليمي الخليجي بعدم التجانس الديمغرافي، وتعاني اختلالا واضحا في التوزيع لمصلحة ايران، وهذا ما جعل دولة مثل الكويت عاجزة عن مجابهة غزو تقوم به دولة أخرى تفوقها عددا وعتادا مثل العراق، كما جعل دولة مثل الامارات العربية المتحدة عاجزة عن اتخاذ عمل عسكري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضاد لايران لاسترداد الجزر الثلاث التي استولت عليها تلك الأخيرة، وهذا من شأنه أن يسهم في عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

المطلب الثاني: المكانة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

1- إمكانات القدرة الاقتصادية:

إن توافر الموارد الاقتصادية في حد ذاته من دون إمكانات تسمح بإستغلالها إستغلالا أمثل لا يمثل مصدر قوة، على الرغم من كونه يمثل أساسا لها، لذلك على كل دولة أن تسعى الى إستغلال ما تتوفر عليه من موارد وثروات إقتصادية إستغلالا سلميا لتحويلها الى قوة حقيقية تستطيع معها التأثير في مجريات الأمور الدولية على الصعيد الاقتصادي، كما أن إمتلاك الدولة لتلك الموارد يجعها مطمعا للاخرين، لذلك لابد إن يواكب هذه الموارد إمتلاك القوة العسكرية القادرة على حمايتها، كما أن علاقات التكامل الاقتصادي والاستفادة المتبادلة على المستويين الاقليمي والدولي أمران ضروريان لردع الأطماع الخارجية.[1]

وتشمل قوة الدولة الاقتصادية عددا من العناصر الرئيسية [2]:

1- الناتج المحلي الاجمالي.
2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
3- الصادرات كنسبة مئوية من الواردات.
4- نسبة الأرض الصالحة للزراعة.
5- انتاج الطاقة الكهربائية.
6- انتاج النفط.
7- انتاج الغاز الطبيعي.
8- نسبة التضخم.
9- معدل نمو الناتج المحلي.

تستأثر منطقة الخليج العربي بصفة خاصة بإهتمامات متزايدة من قبل الباحثين والمتخصصين، بسبب الأهمية الكبيرة والانشائية للمنطقة في العلاقات الدولية، والتي تنبع من موقعه الجغرافي في المتوسط للعالم

---

[1] سعيد حمد الحساني، **تطور العلاقات بين دولة الامارات العربية المتحدة و ايران: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث**، أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 1999، ص 38-39.

[2] القييعير صالح بن عبد العزيز،**السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على الأمن القومي1979 -1995**، أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1988، ص 33-34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القديم في كتلة أوراسيا بإعتباره واسطة لنقل الحضارات بين الشعوب الواقعة على سواحله القريبة منه مع بلاد واد الرافدين، وكهمزة وصل بين الشرق والغرب، بين أوروبا وكل من الهند والشرق الأقصى واستراليا لتسيير النقل الاستراتيجي كما يعتبر ممرا مائيا يحتوي على أهم المضايق الدولية التي تتحكم بنقل النفط، فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحم، وكذلك يعتبر أحد أذرع المحيط الهندي وهو بذلك يعد ممرا حيويا له أهميته من الناحية التجارية والعسكرية.

وتأتي أهمية الخليج كونه يضم مضيق هرمز، أحد أهم المضائق العالمية باعتباره عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي[1]، الذي يتحكم بطرق التجارة من والى الخليج خصوصا وأن الخليج كان يطل على قناة السويس البرية (قبل افتتاح قناة السويس)، يربط دول كتلة أوراسيا، وهذا ما يفسر إهتمام بريطانيا لاختلاف العراق والامارات المطلة على الخليج، وبعد إفتتاح قناة السويس تضاءلت هذه الأهمية التي عادت بعد إكتشاف النفط، مما جعل السيطرة على مضيق هرمز تعني من حيث الواقع السيطرة على الملاحة في الخليج ومن ثم إمدادات البترول اللازم للصناعة في الدول المتقدمة، ونظرا لهذه الأهمية الاستراتيجية يعد الخليج العربي وحتى الوقت الحاضر من أهم مناطق القواعد العسكرية في العالم بإعتباره الشريان الرئيسي بل الوحيد للملاحة في المنطقة[2]، كما أن قربه من بؤر الصراعات الاقليمية والدولية، خاصة تلك المؤثرة دوليا وإقليميا مثل الصراع العربي – الاسرائيلي، والصراع الهندي – الباكستاني، وقربه من الاتحاد السوفياتي (سابقا) والمحيط الهندي، جعله يحضى بأهمية إستثنائية في سلم الاستراتيجيات الدولية والاقليمية[3]، إضافة الى خصائص المنطقة الجغرافية من حيث كثرة الجزر والخلجان المنتشرة في الخليج، ذات الأهمية الاستراتيجية من حيث تحديد الجرف والسيطرة على الملاحة ناهيك عن أن بعضها إمكانية ذات أهمية نفطية كبيرة، أعطت المنطقة أهمية إستراتيجية عسكرية[4]، من خلال إقامة القواعد العسكرية والبحرية الى جانب كونها مناطق وثوب على الساحل العربي للخليج، كقاعدة الظهران في السعودية، وقاعدة مصيره في سلطنة عمان، والجفير في البحرين، التي أقامتها أمريكا وتحاول من خلالها السيطرة على المنطقة لتأمين مصالحها وبالتالي إحكام السيطرة من خلال تأمين بقاء التأييد الخليجي للوجود الأمريكي في المنطقة، وللوجود البريطاني قبل

---

(1) رجب يحي حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي – رؤية مستقبلية**، ط1، الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1983، ص 21.

(2) جاسم بن محمد القاسمي،**التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته و تحدياته**، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، مصر: 2000، ص 126-127.

(3) Makhleh Emile, **arab-american relation in the Persian Gulf**, d.c.washington, 1976, p1.

(4) عبد الوهاب عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات، د. ت، ص 592.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك، لتصبح بذلك المقولة التي تصف الخليج" هو قلب الشرق جغرافيا وبابه السحري وصندوقه الذهبي ومحور الصراع الدولي سياسيا وإقتصاديا".

الجدول رقم (3-1): تاريخ إكتشاف النفط في الدول الخليجية.

الدول الخليجية	تاريخ الاكتشاف	تاريخ الانتاج
البحرين	1932	1932
العراق	1909	1934
الكويت	1938	1946
عمان	1962	1969
قطر	1940	1940
السعودية	1938	1938
الامارات	1953	1965
اليمن	1938	1985

المصدر: عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، **الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الخليج العربي**، ط 1. دار مجدلاوي، عمان، 2002. ص 38.

والنظام الاقليمي الخليجي يمكن أن يطلق عليه " النظام النفطي " فقد وصل إجمالي إيرادات الدول الثماني من النفط خلال الفترة من 1973م وحتى عام 1993م نحو ألفين وخمسمئة مليار دولار (2.5 تريليون دولار)، وهذه الثروة النفطية هي التي جعلت ذلك النظام يشهد مجموعة من التغييرات الحضارية والمادية، نقلت تلك النظم من طور النظم القبلية الريعية الى دول حديثة متكاملة كما إن هذه الثروة هي ذاتها المسؤولة عن كل الصراعات التي دارت وتدور بين دول ذلك النظام حول الحدود والتخوم المشتركة لاحتواء أراضيها على النفط كما أن هذه الثروة قد جعلت من هذه الدول محطا للأطماع الخارجية.

ويساهم النفط وحده بنحو 80 في المئة من صادرات تلك الدول و90 في المئة من مصدر عملاتها الأجنبية، ونحو 40 في المئة من الناتج القومي الاجمالي فيها، مع العلم أن تلك الدول عمدت الى عدم الاعتماد على النفط وحده، وسعت الى تنويع مصادر الدخل القومي فإتجهت الى زيادة مساهمت القطاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتاجية الأخرى، خصوصا القطاع الصناعي، وبدت تلك الدول قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات الرعاية الصحية والتعليمية، الأمر الذي أدى الى تحقيق درجة عالية من الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، وإزداد مستوى الانفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي الذي بلغ متوسطه 32 في المئة و29 في المئة سنويا على التوالي، كما أصبح متوسط دخل الفرد الخليجي من أعلى المعدلات في العالم، فالامارات تحتل المركز الأول على مستوى النظام الاقليمي الخليجي من حيث معدل الدخل الفردي، تليها الكويت، ثم قطر، فالبحرين، ثم سلطنة عمان، فالسعودية، فالعراق، وأخيرا ايران.

وبينما تحتل السعودية المركز الأول من حيث الناتج القومي الاجمالي، تليها ايران، تأتي البحرين في ذيل القائمة.

الجدول رقم (1– 3): القدرات الاقتصادية لدول النظام الخليجي.

الدولة	الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار)	انتاج النفط (مليون برميل)	معدل دخل الفرد بالدولار	نسبة التعليم في المئة	استهلاك الكهرباء للفرد كيلووات /ساعة	الصادرات بالمليار دولار	الواردات بالمليار
السعودية	105	8.4	10330	77	4692	52.638	42.197
الكويت	27	1.5	15984	96	13800	14.673	13.663
الامارات	33	2.2	23330	78	9892	38.9	36.08
البحرين	4	.....	10804	83	7645	5.518	4.322
قطر	7	0.4	11800	89	13912	9.427	3.214
عمان	12	0.5	10573	11	2828	8.429	7.947
العراق	40	0.5	3510	73	.....	.....	.....
ايران	9	3.5	3120	43	.....	.....	.....
الاجمالي	321				52769	91074	74951

المصدر: **شؤون خليجية**، العدد 27 (خريف 2001)، ص 222–224، و عبد الله، المصدر نفسه، ص 40 و43.

يمكن القول أن النظام الإقليمي الخليجي يمتلك إمكانات إقتصادية هائلة مقابل العديد من دول النظام العالمي، وإن هذه الدول قد استطاعت تحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي مقابل العديد من دول العالم النامي، الا أن ماشهدته تلك المنطقة من حروب وإضطرابات أمنية دفعها الى تخصيص نسبة كبيرة من إمكاناتها الاقتصادية نحو الانفاق العسكري وأثر مباشرة في مواصلة جهود التنمية في تلك الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: البعد الاستراتيجي لمضيق هرمز.

يعتبر مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، وقد لعب دورا دوليا وإقليميا هاما منذ عدة قرون أسهم في تطوير التجارة الدولية، ولم تكن الملاحة فيه أنذاك خاضعة لمعاهدات دولية بل كانت تخضع لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطا على السفن طالما أن مرورها يكون سريعا من دون توقف، ويكتسب مضيق هرمز أهمية من كونه يعد بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي وهو المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج العربي بإستثناء المملكة العربية السعودية والامارات وسلطنة عمان.

ومن الناحية القانونية فإن مضيق هرمز عبارة عن مضيق مائي يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى.

يقع مضيق هرمز بين أراضي دولتين هما ايران وسلطنة عمان، وفي الوقت ذاته يضم جزأين من مياه البحار العالية، وهي مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وتنطبق عليه من الناحية القانونية حالة المضيق الذي يقع بين أراضي دولتين فيكون والحالة هذه خاضعا لسيادة وإختصاص الدول الساحلية على مقدار بحارها الاقليمية أو الى الخط الوسط لمجرى المياه حسب إتساع المضيق، وبما أن إتساع المضيق حوالي (23 ميلا) فإنه يقع ضمن المياه الاقليمية العمانية والايرانية ولكونه يربط بين جزأين من البحار العالية فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية من دون الحاجة لاستحصال إجازة مرور مسبقة من الدولتين الساحليتين، فيما يعتبر الخط الوسط هو الحد الفاصل بين المياه الاقليمية للدولتين في حالة وجود أو عدم وجود معاهدة بينهما، وإذا كانت المياه الاقليمية متداخلة بسبب ضيق المضيق بالنسبية الى مياهها الاقليمية، فإن خط الحدود بينهما إما يثبت في وسط المضيق أو المركز البحري الوسطي، مالم ينظم ذلك بمقتضى إتفاقيات خاصة بين الدولتين[1].

وعلى إعتبار أن مياه الخليج العربي تعد بحرا شبه مغلق لذلك يشكل مضيق هرمز المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربية (العراق، الكويت، قطر، البحرين) التي تعتبر أكثر إرتباطا بالمضيق مقارنة بغيرها مثل ايران وربما عمان والمملكة العربية السعودية والامارات العربية التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج، وبالتالي فإن صلتها البحرية بالعالم الخارجي لا يمكن أن تقوم الا عبر مياه مضيق هرمز، لذلك تم تخصيص ممرين (دهابا وإيابا) للملاحة في المضيق وفقا للخصائص الهيدروغرافية المحددة من قبل (المنظمة الدولية للملاحة البحرية).

---

(1) خضير عباسي النداوي، "مضيق هرمز.....بين الأهمية الاقتصادية والضغوط العسكرية"، **مجلة آراء**، رقم 47، أغسطس 2008، مركز الخليج للأبحاث، ص90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الملامح الاستراتيجية لمضيق هرمز:

تأتي أهمية مضيق هرمز الاقتصادية كونه يمثل الممر البحري لتجارة خمس دول عربية هي: العراق والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة، بالإضافة الى ايران والمملكة العربية السعودية، وبذلك يصبح المضيق ممرا لتجارة سبع دول، آخذين في الاعتبار إمتلاك الدولتين الأخيرتين سواحل بحرية أخرى، على خليج عمان وبحر العرب بالنسبة لايران وعلى البحر الأحمر، بخصوص المملكة العربية السعودية، وتشترك الدول التسع المتشاطئة على الخليج العربي بكونها من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

وبلغت ذروة أهمية هذه المنطقة لكونها تمتلك إحتياطات نفطية هائلة تجاوزت (730) مليار برميل، وبذلك تصاعدت أهمية مضيق هرمز الذي يعد المنفذ الذي تخرج منه صادرات النفط الى الدول المستهلكة في مختلف دول العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، والتي تبلغ أكثر من (17) مليون برميل يوميا، فضلا عن عشرات السفن التي تعبر المضيق وتنقل البضائع من والى الدولة المطلة على الخليج العربي، وبالتالي أضحى مضيق هرمز من أهم المضائق الملاحية في العالم، حيث تعبره أكثر من (80) سفينة يوميا وبمعدل ناقلة نفط أو سفينة تجارية في كل (06) دقائق، حيث يسمح عمق المياه بالمرور للناقلات النفطية العملاقة، وتوجد في المضيق قناتان ملاحيتان، تقع القناة العميقة بالقرب من السواحل العمانية، بينما توجد القناة الأقل عمقا بالقرب من السواحل الايرانية[1].

وتأتي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في منظور الجغرافيا السياسية من الأهمية الاستراتيجية والنفطية لمنطقة الخليج العربي بشكل عام، وهو مادفع بعض دول الخليج العربية الى التخفيف من إعتمادها على هذا المضيق بسبب الأزمات السياسية التي أثارها في فترات سابقة، في حين قامت ايران في زمن الشاه بإحتلال الجزر الاماراتية الثلاث بالقوة أوائل السبعينيات بهدف دعم سيطرتها العسكرية على المضيق[2]. وأقامت فيها قواعد عسكرية للسيطرة على حركة السفن في الجنوب الغربي للمضيق الى جانب سيطرتها عليها في الشمال بواسطة القاعدة البحرية الايرانية في مدينة (بندر عباس).

ومنذ إكتشاف النفط في منطقة الخليج أصبح مضيق هرمز موضوع رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى، فالاتحاد السوفياتي السابق كان يتوق للوصول الى المضيق لتحقيق تفوقه المنشود والتمكن من نفط المنطقة. بينما سعت الولايات المتحدة الى إطلاق أصاطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي ومتنت الروابط

---

(1) نفس المرجع، ص 90-91

(2) Anthony h: cordesman, **iran, oil, and the strait of harmuz ,**center for strategic and international studiies, Washington, march 26, 2007, p3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضمانا لوصولها الى منابع النفط والاشراف على طرق إمداده إنطلاقا من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءا من أمنها الوطني بإعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه مسألة دولية بالغة الأهمية لاسيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية.

ويقع مضيق هرمز بين أراضي دولتين هما ايران وسلطنة عمان، وفي الوقت ذاته يربط جزأين من مياه البحار العالية، وهي مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وتنطبق عليه من الناحية القانونية حالة المضيق الذي يقع بين أراضي دولتين فيكون والحالة هذه خاضعا لسيادة وإختصاص الدول الساحلية على مقدار بحارها الاقليمية أو الى الخط الوسط لمجرى المياه حسب إتساع المضيق، وبما أن إتساع المضيق يتراوح ما بين 20 و32 ميلا بحريا فإنه يقع ضمن المياه الاقليمية العمانية والإيرانية ولكونه يربط بين جزأين من البحار العالية فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية من دون الحاجة الى أخذ إجازة مرور مسبقة من الدولتين الساحليتين، غير أن ايران وسلطنة عمان تتمسكان بسريان نظام المرور البري الذي يضمن لهما السيطرة على المضيق، وحماية أمنهما من الأخطار التي تنتج عنه، في حين أن بقية الدول الخليجية الأخرى تتمسك بحق المرور العابر طبقا للمادة 38 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والذي يقترب معناه من نظام المرور الحر، ويعني ذلك إتاحة الحق في المرور دون إعاقة.

من هنا فإن ثمة مصلحة واضحة للمجموعة الدولية في إنسياب حركة الملاحة في مضيق هرمز وقد تتباين المصالح في العبور عبر الممر المائي الاستراتيجي مابين دولة وأخرى، ولكن الجميع في كون هذه المصالح حيوية أو مهمة ولها إنعكاسات مباشرة لا تخفى على الاقتصاد العالمي.

2- النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز:

خلال مناقشة الأحكام القانونية للمضايق في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار، حدث صراع بين الدول الكبرى والدول النامية حول النظام القانوني المستخدمة للملاحة الدولية حيث وافقت الدول الكبرى على بقاء هذه المضايق مفتوحة وخاضعة لنظام المرور العابر بالنسبة لجميع السفن بما فيها السفن الحربية والطيران، أما الدول المستطئة لهذه المضايق فكانت تسعى الى تطبيق مبدأ السيادة الاقليمية على هذه الممرات المائية الدولية وإخضاعها لنظام المرور البري الذي يفرض فيه مرور السفن والطائرات التجارية دون السفن والطائرات الحربية التي يشترط لمرورها الاذن المسبق[1]، الا أن الاتفاقية إعتمدت حق المرور العابر للسفن والطائرات في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار ومنطقة إقتصادية

(1) الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، دراسة موجزة منشورة بتاريخ 30 نوفمبر 2009 من خلال موقع جامعة الملك سعود الالكتروني، متوفرة على الرابط التالي:
http // blogs.ksu .edu.sa/noufandaseel / 2009/11/30/147

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خالصة وجزء آخر من أعالي البحار ومنطقة إقتصادية خالصة، وأوضحت الاتفاقية حقوق وواجبات السفن التي تمر في المضيق، وحقوق وواجبات الدول الساحلية المطلة عليه، وتنطبق هذه الأحكام على مضيق هرمز [1].

يعتبر نظام المرور العابر من الأنظمة التي إستحدثتها إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ولم يكن من الأنظمة الملاحية المعروضة من قبل، وقد إستخدمت المشروعات التي نوقشت في المؤتمر الثالث لقانون البحار تعبير" المرور العابر" كمحاولة للتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة التي سادت مناقشات موضوع المرور عبر المضايق المستخدمة للملاحة الدولية[2].

وعرفت الفقرة الثانية من المادة 38 من الاتفاقية المرور العابر بأنه " ممارسة حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق"، وبموجب هذا النظام تتمتع جميع السفن والطائرات دون تمييز سواء أكانت تجارية أو غير تجارية، أو حربية بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق، بمعنى أن المرور العابر هو أن تمارس السفن والطائرات حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق، ولا يمنع ذلك من الدخول الى الدولة الساحلية المطلة على المضيق أو مغادرتها أو العودة منها مع مراعاة شروط الدخول الى تلك الدول، ولا يمس نظام المرور خلال المضيق النظام القانوني للمياه التي يتشكل منها ولا ممارسة الدول الساحلية المطلة على المضيق لسيادتها وولايتها على هذه المياه وحيزها الجوي وقاعها وباطن أرضه.

أما المادة 37 من الاتفاقية فقد حددت نطاق تطبيق نظام المرور العابر حيث أشارت الى أن هذا النظام يطبق على المضايق التي تستخدم للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة.

وخلال المؤتمر الثالث لقانون البحار ناقشت لجنة الجزاء العرب التي تم تشكيلها لدراسة موضوعات قانون البحار ما أوصى به مجلس جامعة الدول العربية في قراره رقم 2978 لعام 1972 بقبول مبدأ حرية الملاحة في المضايق والخلجان.

---

(1) المواد (34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45) من **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982**.

(2) ابراهيم العتاني، **قانون البحار**، ج1، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1985، ص 179.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة توضح الملامح الجغرافية لمضيق هرمز

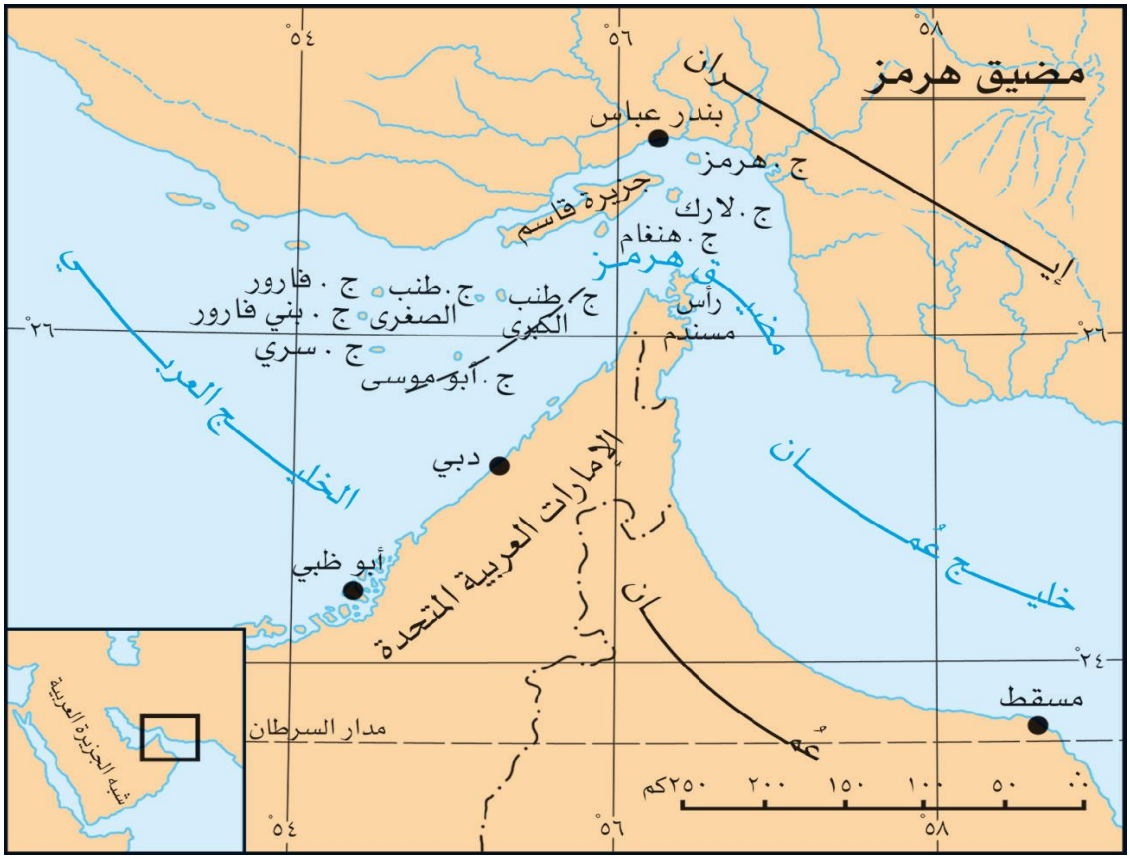

المبحث الرابع: خصائص الوضع الأمني لنظام الاقليمي الخليجي.

تشكلت دول النظام الاقليمي الخليجي الثماني في مراحل تاريخية متفاوتة، وشهد مطلع العقد السابع من القرن العشرين إكتمال عملية إستقلالية هذه الدول، فمنذ التعرف على وجود نظام إقليمي خليجي، لم يشهد في هذه التفاعلات البينية داخل هذا النظام تفوقا لمضمونها التعاوني، بل ظل البعد الصراعي مهيمنا عليها، بالإضافة الى شهودها في الاقليم ثلاثة حروب في الفترة بين عامي 1980–2003.

عرف النظام الاقليمي الخليجي في بعض مراحل تطوره شكلا غير مستقر من توازن القوى المحلي، كان يبدو فيه العراق موازنا لايران، أما اليوم فإن هذا النظام يفتقر لوجود أي نظام محلي مشترك للأمن يمكن النظر نحوه من خلال حل النزاعات القائمة أو السيطرة عليها، والاهتمام بالحيلولة دون تحولها الى صراعات عسكرية ناجمة عنها بشكل واضح، فالمنطقة تحتاج الى صناعة بيئة أمنية آمنة تشكل بديلا للواقع القائم، وهذا ما ينعكس على البيئة الأمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:ــ التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي.

ظلت قضية الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي – وماتزال– تحتل هرم الأوليات الاستراتيجية ليس لدول المنطقة فحسب بل ولجميع القوى والاطراف الاقليمية والدولية المعنية بأمن وإستقرار هذه المنطقة الحيوية في العالم، ويعزى هذا الاهتمام المتزايد بأمن الخليج والى الأهمية الجيوإستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة والتي تكسبها من موقعا الاستراتيجي الحاكم والمتحكم في عدد من إهم الممرات المائية ذات الأهمية المتعاظمة للتجارة والأمن الدوليين، بالإضافة الى إمتلاك الخليج أكثر من (60) بالمئة من إحتياطي النفط المؤكد عالميا، ونسبه ليست بالقليلة من الاحتياطات المؤكدة من مخزون الغاز الطبيعي، وتتسم أسواقه المالية بالحيوية الجاذبة لرؤوس الأموال المباشرة، كما أن الأسواق الخليجية تتسم بقوتها الشرائية العالية والمتزايدة لا سيما في ضوء الوفورات المالية.

وبسبب هذه الأهمية من ناحية، والظروف والمعطيات الدولية والاقليمية من ناحية أخرى لم تنعم منطقة الخليج بفترات طويلة من الأمن والاستقرار الاقليمي على مدار العقود الثلاثة الاخيرة عصفت بالمنطقة حروب مما فرض على دول المنطقة تحديات أمنية كبيرة جسام لا سيما أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001. لقد أفرزت هذه الأحداث تداعيات عديدة على أمن الخليج العربي من زوايا عدة خاصة من حيث طبيعة التحديات الجديدة التي باتت تهدده، ودور القوى الدولية القادرة والمعنية بتحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي والحفاظ عليه.

تعد منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مؤثرا إستراتيجيا في النظام الاقتصادي، الدولي، فهي مركز لأربع دوائر متصل بعضها مع بعض، وهذه الدوائر هي: الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، إضافة الى أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا، وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيرا عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي سابقا الذي يفصله الخليج من الوصول الى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله الى بحر العرب والقرن الافريقي.

أسباب تزايد الاهتمام بموضوع الأمن في منطقة الخليج العربي:

أولا: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي على الصعيد العالمي، إذ تساهم دول الخليج بأكبر كمية من الانتاج العالمي للنفط، ولديها أكبر حجم من الاحتياطي العالمي من هذه السلعة الاستراتيجية المهمة، والتي تؤكد تقارير ودراسات عديدة أن الاعتماد عليها سوف يستمر الى عقود مقبلة رغم كثرة الحديث عن مصادر بديلة عن النفط، من هنا فإن نمو الاقتصاد العالمي مرتبط الى حد ما بأمن وإستقرار منطقة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أن المنطقة لم تنعم بالأمن والاستقرار منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، إذ شهدت أربعة حروب لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن هي: الحرب العراقية – الايرانية التي إستمرت لقرابة عقد من الزمان، وكارثة الغزو العراقي لدولة الكويت، وحرب تحرير الكويت، والحرب الأمريكية – البريطانية على العراق، التي إنتهت بالاطاحة بنظام الحكم في العراق، ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي الذي أفضى إلى تفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، ودخول البلاد في دوامة من العنف والصراعات التي لا يعرف أحد كيفية الخروج منها، ولاشك في أن كثرة الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة عمقت من الهواجس والمخاوف لدى العديد من الأطراف المعنية، مما أثر ويؤثر سلبا في فرص وإمكانيات بلورة صيغة مستقرة للأمن في الخليج العربي.

ثالثا: تزايد الوجود الأجنبي الغربي في منطقة الخليج العربي، فالثورة النفطية الضخمة للمنطقة جعلتها في بؤرة إهتمام القوى الدولية الكبرى، إذ أن النفط شكل عنصرا جوهريا في مختلف الحروب التي شهدتها المنطقة، وكان من أبرز نتائج الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990 م تزايد الوجود الأجنبي وخاصة الأمريكي في منطقة الخليج، إذ أصبح للولايات المتحدة وجودها المباشر في المنطقة، وذلك من خلال قوات برية وجوية، وقواعد وتسهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج، ومن هنا فقد أصبحت الولايات المتحدة لاعبا رئيسيا في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، والطرف الدولب الرئيسي في المعادلة الأمن في الخليج انما يزيد من معضلة الأمن تعقيدا لأسباب داخلية وخارجية على مستوى دول الخليج والدول الاقليمية وكذلك على المستوى الدولي.

رابعا: وجود مشاكل سياسية وأمنية متفجرة في المنطقة، تهدد بالمزيد من مخاطر عدم الاستقرار في حال عدم التوصل الى حلول جذرية لها عبر القنوات والوسائل السياسية والدبلوماسية، ومنها الحالة العراقية، وأزمة الملف النووي الايراني وتداعياته على المستوى الاقليمي والدولي والارهاب وغيرها من المشاكل التي تشكل عناصر تهدد أمن الخليج العربي.

خامسا: معظم دول الخليج العربي دول صغيرة بمعايير المساحة وعدد السكان والقدرات العسكرية، ولكن لديها في الوقت نفسه ثروات نفطية كبيرة، والمشكلة أن هذه الدول توجد في منطقة مضطربة وغير مستقرة من العالم، خاصة في ظل وجود قوى إقليمية ودولية كبرى لها طموحات وتطلعات في هذه المنطقة، ومن هنا فان مسألة الأمن تعد أكثر حساسية بالنسبة للدول الصغيرة، وخاصة في ظل تعدد مصادر الخطر والتهديد الراهنة والمحتملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: معالم البيئة الأمنية في منطقة الخليـــــــج العربـــــي.

منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، يطغى التوتر وعدم الاستقرار على المشهد الأمني الخليجي، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة قبلية لبيئة تتسم بعدم الاستقرار الذي يصل الى حد الإنفلات كما في الحالة العراقية، أو سيطرة الشك والتوجيس المتبادل، كما هو الحال في العلاقات بين واشنطن وطهران على خلقية أزمة الملف النووي الايراني، الذي قد ينذر في تفاعلاته بمواجهة جديدة ستلقى بتداعياتها على جميع دول المنطقة، ويدحض هنا التصورات التي ترددت قبل الحرب على العراق بأن الإطاحة بنظام صدام حسين سيؤدي الى إنتفاء مصادر تهديد الأمن الاقليمي، وستدشن لبيئة جديدة مواتية للأمن والاستقرار، ولكن الحاصل بعدما يقرب من خمس سنوات من هذه الحرب يشير الى أن المنطقة معرضة للانفجار، لا سيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية، وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية من ناحية ثانية، وتنامي التهديدات الداخلية من ناحية ثالثة.

- **خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي.**

يتميز الوضع الأمني لدول الخليج بعدة خصائص أهمها:[1]

أ- تجديد عوامل عدم الاستقرار أو الأسباب الدافعة لها في المنطقة فلا تكاد تنتهي أزمة الإ وتتولد أخرى، فخلال عقد الثمانينات من القرن المنصرم، شهدت المنطقة حربا واحدة هي الحرب العراقية – الايرانية (1980-1988) وفي عقد التسعينيات شهدت حرب الخليج الثانية (1991) وفي العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، شهدت حرب الخليج الثالثة (الغزو الامريكي للعراق) في مارس 2003، وهذا يعني أن المنطقة شهدت خلال أقل من ثلاثة عقود حروب بمعدل واحدة كل عقد من الزمان تقريبا ... وإذا لم يتم التعامل مع نتائج حرب الخليج الثالثة بشيئ من الواقعية، فإن المنطقة قد تشهد حربا رابعة في المستقبل وهذا يكشف بوضوح عن سمة تلازم منطقة الخليج منذ نشأتها وهي حالة عدم الاستقرار، سواء كان ذلك بفعل قوى إقليمية أو بفعل قوى دولية أو نتيجة لتعارض مصالح القوى الدولية مع مصالح القوى الإقليمية في المنطقة[2].

---

(1) عبد المنعم المشاط،"الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات العلمية والاستراتيجية، العدد 171، 2008، ص 70.

(2) للمزيد من التفاصيل حول هذا أنظر: أشرف سعيد العيسوي، **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**، ط01، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص ص11-12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجد هذه السمة تفسيراتها في كون المنطقة حبلى بالصراعات والنزاعات، سواء بين دولها، أو بين بعض دولها وأطراف خارجية، فبالنسبة للنزاعات البينية تبرز مشكلة الحدود التي تمت تسوية معظمها، لكن بعضها لا يزال قائما، كمشكلة إحتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، أما بالنسبة للنزاعات الخارجية، فتبرز أزمة الملف النووي الايراني مع الولايات المتحدة و الدول الغربية بتفاعلاتها المختلفة.

ب- إختلاف وتنوع طبيعة التهديدات التي تواجه دول المنطقة إذ تشمل تهديدات واقعة بالفعل، كما هو الحال نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق (وهو خطر خارجي)، أو التعرض لخطر الارهاب (وهو خطر داخلي له روافده الخارجية)، أو نتيجة للتهديد بإستخدام القوة العسكرية من جانب قوى خارجية، إذا رفضت إحدى دول الاقليم الإذعان لمطالب معينة، وتجسد هذه الحالة ايران التي تتعرض لتهديدات بإستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة، إذا لم تستجيب لمطالب المجتمع الدولي بالنسبة لأزمة الملف النووي الايراني.

ت- تداخل قضايا الأمن في منطقة الخليج، ويرجع ذلك في جانب منه الى تعدد الاطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن الخليج، وتنافسها على النفوذ، أو بمعنى آخر صراعها على المصالح. فهناك ايران التي تحولت الى قوة إقليمية، وتريد أن تترجم هذه القوة الى نفوذ سياسي، ليس في منطقة الخليج فحسب، بل أيضا في منطقة الشرق الأوسط، وهناك العديد من القوى الدولية في مقدمتها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، إضافة الى الصين وروسيا اللتين تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر الى منطقة الخليج العربي، ومع تعداد الأطراف، تتعارض الرؤى الأمنية، فرؤية دول مجلس التعاون الخليج غير رؤية إيران، والرؤية الايرانية متعارضة مع الرؤية الأمريكية والعربية، ومع تعدد الرؤى تتعارض المصالح وتكون الأزمات.

ونتيجة لما سبق فقد تداخلت وتنوعت قضايا الأمن في المنطقة، فلم تعد مقصورة على مسألة النفط كما كان الأمر من قبل. بل ان هذه القضايا قد اتسعت لتشمل العديد من المستويات والأطر المتداخلة والمركبة، فالمخاطر التي تواجهها منطقة الخليج بالأساس في تنامي بعض الجماعات المتطرفة والارهاب، لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الأوضاع الأمنية المنفلتة في العراق، كما أن الأزمات الأمنية المتفجرة في المنطقة (أزمة الملف النووي الإيراني) لا يمكن فصلها عن السياسة الأمريكية إزاء المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على العراق، والتي تتبع سياسة أكثر تدخلية في شؤون الاقليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: ملامح المشهد الأمني الراهن في منطقة الخليج العربي.

في ضوء ماسبق يمكن القول ان الوضع الامني الراهن في منطقة الخليج العربي يواجه تحديات عديدة، تشترك معظمها في سمة رئيسية، هي قابليتها للإنفجار، بعضها نابع من البيئة الداخلية والآخر من البيئة الاقليمية، الا أن ثمة ترابطا واضحا بينها.

هناك العديد من مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن الخليج، والعبرة ليست بوجود هذه المصادر فحسب، ولكن أيضا بطبيعة مدركات ورؤى الأطراف المعنية لهذه التهديدات وسبل التعامل معها، ومن هذا المنطلق، تتمثل أبرز التهديدات القائمة والمحتملة في منطقة الخليج العربي بما يلي:

أولا: التحديات الاقليمية: وهي معظمها تعد نتاجا للغزو الأمريكي للعراق، وترتبط بتخبط أو فشل السياسات الأمريكية في التعاطي مع مرحلة ما بعد الحرب، وتتمثل في:

1- الوضع الأمني في العراق:

يبرز ذلك من خلال تعثر العملية السياسية في ظل إستمرار غياب الإتفاق بين القوى والتكوينات العراقية الرئيسية على مشروع يتعلق بواقع ومستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق، فضلا عن إستمرار سطوة المليشيات المسلحة، وإنتشار العنف الطائفي، وزيادة عمليات التهجير القسري على أسس طائفية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مع إستمرار ضعف أجهزة السلطة ومؤسساتها وإستثراء الفساد المالي والإداري، وفي ظل هذه الأوضاع فقد أصبح العراق مجالا مفتوحا للتدخلات الخارجية من قبل دول وتنظيمات عابرة لحدود الدول، كما أصبح ساحة لتصفية الحسابات وتوصيل الرسائل بين بعض الأطراف الاقليمية والدولية ذات التأثير الكبير في الأوضاع الداخلية في العراق، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والتنظيمات الارهابية، فيما تسيطر الثانية عن كثير من مفاصل الدولة العراقية، أما التنظيمات الارهابية فقد وجدت في العراق ملاذا مناسبا، وفي ضوء ذلك فإن إستمرار الحالة الراهنة في العراق سوف يجعل منه بؤرة رئيسية لعدم الاستقرار في الخليج، بإعتبار أن العراق دولة محورية في المنطقة، وله مكانته الكبيرة في السوق العالمي للنفط، مما يجعل من إستقراره عنصرا جوهريا لتحقيق الإمن في الخليج إضافة الى أن الوضع في العراق والاقتتال الطائفي سوف يكون لها تداعيات على الاستقرار في منطقة الخليج العربي[1].

فإذا كان عدم الاستقرار في العراق يؤثر سلبا في الأمن في الخليج، فان الخطر سيكون أعظم في حالة نشوب حرب أهلية قد تفضي الى تقسيم العراق بحيث تظهر دويلة كردية في الشمال ودويلة شيعية في

---

(1) اسماعيل محمد صادق، أمن الخليج العربي ...قراءة في مستقبل مجهول، 2008، من موقع اسلام أون لاين بتاريخ 2008/03/13 على الرابط التالي: http: // w.w.w.islamoline.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنوب، ودويلة سنية في الوسط، ومما يشير القلق على مستقبل العراق أن هناك الكثير من المعطيات والعوامل التي يمكن أن تساعد على ذلك لا سيما أن الواقع الراهن في العراق اليوم هو أقرب الى التقسيم من الناحية العملية في إستمرار دورة العنف والعنف المضاد التي تجعل العراق في شبه حرب أهلية.

في أن تفكك الدولة العراقية سيفضي الى مزيد من عدم الاستقرار، فالعلاقة بين الدويلات سالفة الذكر سيكون في الأغلب الأعم محكومة بطابع الصراع والمواجهة، وكل منها سوف تسعى الى تعزيز موقعها من خلال الإرتباط بقوة خارجية، بحيث تصبح في التحليل الأخير مجرد أداة لها، كما أن التفكك سوف يجعل من العراق بؤرة لتصدير التطرف والإرهاب الى خارج حدوده، وهذا سيكون عامل مؤثر بشكل سلبي على أمن وإستقرار منطقة الخليج العربي في حالة الضعف الأمني في الخليج العربي[1].

2-أزمة الملف النووي الايراني:

تعد واحدا من أثر الملفات الأمنية في المنطقة قابلية للانفجار، وتكاد تنذر تطوراتها بتداعيات خطيرة على أمن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وأمن منطقة الخليج بصفة خاصة، إذ تعتبر هذه الأزمة أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن في الخليج خاصة، إذ تعتبر هذه الأزمة أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن في الخليج خاصة في حالة الفشل في حلها بطرق سلمية، وإندلاع مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الملف النووي الإيراني وقضايا أخرى، وبغض النظر عن التكهنات المتضاربة والتحليلات المتباينة بشأن إحتمال حدوث هذه المواجهة بين الطرفين.

إن الصراع حول الملف النووي الإيراني هو جانب مهم جزء منه ينقسم الى صراع الإرادات بين الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى تعاني من تآكل في قدراتها على التأثير والحسم سواء على الصعيد العسكري أو السياسي مما أثر سلبا في هيبتها ومكانتها العالمية، وبين إيران كقوة إقليمية صاعدة لها طموحات وتطلعات في محيطها الإقليمي أحدث خللا كبيرا في هذا الميزان لصالحها، ورغم أن خيار المواجهة المسلحة بين الدولتين ضعيف الاحتمال وربما ذلك يعود لإعتبارات عديدة أبرزها تفاقم ورطة أمريكا في العراق.

3-التهديد الإسرائيلي لأمن منطقة الخليج العربي:

من المعروف أن لإسرائيل أطماعها الثابتة في منطقة الخليج العربي، وقد سبق لها قصف المفاعل النووي العراقي في الثمانينات وتدق حاليا على نغمة ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران بإعتبارها تشكل خطرا على أمنها ومصالحها، فإيران تدعم حزب الله اللبناني.

---

(1) المرهون عبد الجليل، **أمن الخليج و قضية السلاح النووي**، البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007، ص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد إسرائيل القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يشكل نوعا من الإستمرار في سياسة المعايير المزدوجة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع قضايا المنطقة كذلك يؤثر التقدم في العملية التفاوضية ومحادثات السلام العربية على أمن وإستقرار منطقة الخليج العربي مما يعني أن أمن الخليج العربي مرتبط الى حد كبير بأمن المنطقة العربية[1].

4-خطر التهديدات الإرهابية:

يشكل الإرهاب عنصرا رئيسيا في معادلة الأمن في منطقة الخليج، فهو حاضر بقوة على الساحة العراقية، بل ان العراق تحول إلى ساحة لتنظيمات الإرهابية.

وفي ضوء هذا فان التصدي لخطر، الإرهاب يمثل متغيرا مهما في أي تصور لتحقيق الأمن في الخليج، وقد بات في حكم المؤكد أن الحل الأمني لا يكفي بمفرده لتجفيف منابع التطرف والإرهاب، حيث إن ذلك إلا من خلال إستراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية.

(1) إسماعيل محمد صادق ، مرجع سابق، ص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصـــــل الأول:

في ضوء ماسبق، ومن خلال تفكيكنا لمفهوم الأمن ومفهوم النظام الإقليمي وتحديد أبرز الدلالات المعرفية والمفاهمية لهما، وكذا تحديدنا لطبيعة النظام الإقليمي الخليجي والحركيات ذات المسارات المتداخلة داخل هذا النظام التحت إقليمي، وتبيان المكانة الجيواستراتيجية التي يستحوذ عليها، مما فرض تميزه بخصائص إشكالات أمنية ذات أبعاد متعددة والتي سوف نتطرق لها بالتفصيل في الفصول القادمة من البحث، يمكن القول أن الأمن سيظل هو الهاجس الذي يؤرق دول الخليج العربي، فالتحديات التي واجهها النظام الإقليمي الخليجي وإن اختلفت درجة خطورتها من دولة إلى أخرى، إلا أن معظمها قابل للانفجار وسيؤثر في تداعياته على الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة. كما أن هذه التحديات أيضا قابلة للتحريك، سواء من جانب قوى إقليمية أو دولية.

وعليه أصبح لزاما على دول المنطقة إلى إيجاد إستراتيجية شاملة وموحدة، مقبولة من جميع الأطراف لتتعامل مع هذه التحديات، وهذا ما سنتطرق له من خلال فصولنا القادمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

المحددات الداخلية لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

- المبحث الأول: التحديات السياسية للنظام الإقليمي الخليجي.
- المبحث الثاني: الإشكالات الاقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي.
- المبحث الثالث: تهديدات وتحديات: الهوية، العمالة والإرهاب في منطقة الخليج.
- المبحث الرابع: التفاعلات التعاونية في النظام الإقليمي الخليجي قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنتعامل في دراستنا لطبيعة التحديات الأمنية في منطقة الخليج من منظور إقليمي، معتمدين على منهج النظام الفرعي الإقليمي، نظرا لعديد من الإعتبارات والذي يتكـــون من 08 دول هـــــي: إيران، العراق، السعودية، الكويت، البحرين، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، لكن مع تحفظ على إشتراك إيران مع الدول السبعة الأخرى، لذا سنتعامل مع سبعة دول والتي تتميز في طبيعة تكوينها وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات فيما يلي:

1- المقومات وطبيعة التفاعلات التي تجمع دول المنطقة، خاصة الدول المنظمة في منظمة مجلس التعاون الخليجي.
2- الإهتمام النسبي المشترك عن وجود أخطار وتهديدات.
3- إضافة إلى أن دول الخليج (خاصة دول مجلس التعاون الخليجي)، تشتمل على العناصر النظرية لدراسة النظم الفرعية الإقليمية

لهذا إرتأينا التعامل مع هذه التحديات من هذا المنظور الإقليمي، مع تركيزنا على التحدي الأمني أكثر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، بينما تبقى كل من إيران والعراق أعضاء في هذا النظام الفرعي الإقليمي لكن ليس بحجم التماسك بين دول المجلس، والتي سندرس التحديات الأمنية التي ستواجهها هذه الأخيرة، مع إدماج إيران والعراق كدول مؤثرة على هذا الوضع الأمني.

نعالج في هذا المستوى مصادر التحديات الأمنية النابعة من داخل الدول الأعضاء في النظام الإقليمي الخليجي، وكذلك رصد بعض التحديات النابعة من التفاعلات المختلفة للدول على كافة الأصعدة، لقد واجه النظام الإقليمي في الخليج العديد من التحديات التي تجد مصدرا لها في هذا المستوى، بعضها حالي، والبعض الآخر كامن ومحتمل، ونظرا لنسبة الترابط والإعتماد المتبادل للدول الأعضاء في النظام الإقليمي، فإن أي توتر داخلي في دولة ما سيكون له تأثير متفاوت على الدول الأخرى، وهنا يبرز خطر هذه التحديات على إستقرار المنطقة، وتتراوح شكل هذه التحديات بين السياسي والاجتماعي الثقافي وكذلك الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني ـــــــ المحددات الداخلية لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: التحديات السياسية لنظام الإقليمي الخليجي.

على العكس من البناء الاجتماعي المشترك وما يكشف عن درجة عالية من التماسك الاجتماعي داخل النظام الإقليمي الخليجي، فإن هذا النظام يعاني تدني درجة التماسك السياسي، وهذا يظهر بوضوح ليس فقط في خصائص نظم الحكم والنخب بل أيضا خصائص المجتمع والدولة وفي الإديولوجيات السياسية والنخب الحاكمة والفاعلة لكل دولة.

تعاني كل الكيانات السياسية أعضاء النظام الإقليمي الخليجي ولكن بدرجات متفاوتة، ضعف التماسك بين المجتمع والدولة، أي بين الشعب كحقيقة اجتماعية والدولة كحقيقة جغرافية – سياسية. فكل دولة ترى أن لها امتدادات جغرافية في أراضي دول أو دولة أخرى، وهذا معناه عدم تطابق الدولة بحدودها الجغرافية مع ما تمثله من أمة ومن شعب.

الآثار السلبية لهذه الحالة لا تقتصر فقط على غلبة الصراعات الحدودية على التفاعلات والعلاقات داخل النظام، بل تمتد إلى الولاء السياسي، فهناك علاقة حميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي معين، ومدى تطابق هذا الكيان مع متطلبات المجتمع، أو على الأقل مع تطلعات الفئات المؤثرة سياسيا فيه لشكل هذا الكيان وحدوده.[1]

بشكل عام يمكن القول أن حدود الدول الثماني في أعضاء النظام الخليجي حدود مصطنعة وغير طبيعية، والأكثر من ذلك أنها من صنع قوى استعمارية.

النتائج السلبية لهذا الترسيم الذي فرضته القوى الإستعمارية للحدود تتجاوز نطاق المنازعات والصراعات الحدودية إلى مشاكل أخرى لا تقل خطورة، أبرزها مشكلتان:

الأولى: شيوع ظاهرة عدم الإستقرار السياسي داخل بعض الدول أعضاء النظام نتيجة عدم التطابق بين المجتمع والدولة، حيث تشعر بعض القوى أو الأقليات العرقية أو الطائفية بعدم الإنسجام داخل حدود الدولة التي تعيش داخلها وتطرح مطالب إنفصالية. أو تطالب الإنضمام إلى دولة أخرى مجاورة: حالة الأقلية الكردية في العراق وإيران، وحالة الأقلية العربية في إقليم عربستان في إيران وإنعكاساتها على الأولويات السياسية للبلدين.[2]

---

[1] غسان سلامة، **المجتمع و الدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص27.

[2] Christine moss helms, iraq: **Eastern fhank of the Arab World, Washington**: DC, brooking institution, 1984, pp200-2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثانية: إختلال التوازن بين الدول أعضاء النظام، فقد إنتهى ترسيم الحدود في إقليم الخليج إلى ظهور ثلاث قوى إقليمية كبرى هي إيران والعراق والعربية السعودية، ودولتين صغيرتين هما عمان والإمارات العربية المتحدة، وثلاث دول صغرى هي الكويت وقطر والبحرين.[1]

وقد ترافقت مع الإختلال في توازن القوى ونتائجه السلبية خلل في البيئة الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية في الدول الخمس، وبدرجة ما العربية السعودية مقارنة بالعراق وإيران، بسبب حداثة الدول والمؤسسات وإفتقاد المقومات الأساسية ببلورة تلك البيئة في الدول الست.

المطلب الأول: أنظمة الحكم وإشكالية شرعية الحكم.

الفرع الأول: مميزات وخصائص النظم السياسية لدول النظام الإقليمي والخليجي.

يكستب تحليل خصائص النظم السياسية في الدول أعضاء النظام الإقليمي أهمية كبيرة لسببين رئيسيين: أولهما أن أنماط العلاقات بين هذه الدول (تعاون– تنافس– صراع) تتوقف بدرجة كبيرة على مستوى ودرجة التجانس في خصائص هذه النظم، فإذا كان اللاتجانس يزيد من إمكانيات الصراع، فإن التجانس ليس شرطا في كل الحالات لتأمين علاقات تعاونية، ففي بعض الحالات تكون العلاقات الصراعية أكثر بروزا بين الدول الأكثر تجانسا أيديولوجيا، وبخاصة في الحالة العربية[2]، وثانيهما أن نوع خصائص النظم السياسية يلعب دورا أساسيا في تحديد توجهات وسلوك السياسة الخارجية للدول أعضاء النظام الإقليمي، فقد خلص العديد من الدراسات العلمية إلى أنه كلما زادت درجة ديمقراطية النظام السياسي، تراجعت ميوله العدوانية، وكان أكثر ميلا إلى تغليب الاعتبارات السلمية في علاقاته مع الدول الأخرى وأقل ميلا إلى إستعمال الأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية، أو اللجوء إلى العنف بصفة عامة.

إن عملية صنع السياسة الخارجية في الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي تتسم بثلاث سمات:

- أولهما: العلانية والشفافية.
- ثانيتها: وجود المحاسبة السياسية والدستورية.
- ثالثتها: السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية تتسم بالإستقرار والإستمرار وعدم تعرضها لهزات عنيفة ذلك أنها لا ترتبط بشخص واحد.

---

[1] آلان غريش ودومنيك فيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة، ابراهيم العريس، ليماسول: دار قرطبة، 1991، ص 124 –128.

[2] أحمد يوسف أحمد، **الصراعات – العربية– العربية 1945–1981: دراسة استطلاعية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك لا يكفي التعرف على حدود التجانس بين النظم السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي للإلمام بتأثير هذا التجانس من عدمه في العلاقات والتفاعلات داخل النظام، بل ينبغي التعرض لخصائص النظم السياسية في هذه الدول لمعرفة إبتعادها عن خصائص الحكم الديمقراطي أو إقترابها منه.

فلوهلة الأولى يمكن للمرء أن يتأكد من وجود درجة عالية من التجانس بين خصائص نظم الحكم في الدول الست أعضاء مجلس التعاون فهي نظم حكم ملكية وراثية، قائمة على عدد من الأسر الحاكمة وأشبه بكونها مؤسسة عائلية، ويمكن أيضا أن يتصور وجود درجة عالية من عدم التجانس بين نظم الحكم في هذه الدول الست والنظام الحاكم في إيران (العهد الإمبراطوري والعهد الجمهوري)، والنظام الجمهوري الحاكم في العراق، لكن التحليل الدقيق لمضمون وجوهر النظم الحاكمة في الدول الثماني يكشف عن وجود من التطابق والتجانس فيما بينها (مع قدر من التمايز بالنسبة لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران)، فالمصدر الأساسي لشرعية هذه النظم هو " القبيلة السياسية"، وأداتها في الحكم هي " الدولة التسلطية " أيا كان شكل الحكم ملكيا أو جمهوريا.

ويمكن من خلال التشريعات النظرية تقسيم أشكال الحكم الدستورية في الدول الخليجية الست إلى شكلين رئيسيين: الأول عن طريق ما أخذ به دستور الكويت والبحرين، وهو إشراك المجتمع في التشريع عن طريق ممثليه المنتخبين، والثاني إستخراج رأي غير ملزم من مجموعة مختارة عينهم أساسا من بينهم السلطة المطلقة، مع تقييد كبير في حرية اختيار الموضوعات التي تطرح للمناقشة[1]، فهي مجالس إستشارية في الدرجة الأولى وليس لها دور ملحوظ في عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

ولكي تكتمل عناصر حكم الدولة التسلطية في الدول الست أعضاء مجلس التعاون، مثلها مثل العراق وإيران (في عهد الشاه)، فإن الأسر الحاكمة لا تحتكر السلطة فقط، بل وتحتكر الثروة أيضا.

والعنصر الحاسم في تأكيد هذا الأمر هو نظرة الأسر الحاكمة إلى الدخل النفطي، هل تعتبره دخلا وطنيا لعامة السكان، أم دخلا خاصا للحاكم وأفراد أسرته، تلك هي القضية.

وهكذا يتأكد وجود قدر كبير من التجانس في خصائص النظم السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي (بإستثناء إيران في حكم الجمهورية الإسلامية)، وهذا تجانس سلبي في تأثير في أنماط التفاعلات في النظام، نظرا لأنه تجانس ضمن خصائص الدولة التسلطية، وليس على قاعدة الحكم الديمقراطي، ومن ثم تكون الظروف غير مواتية لقيام علاقات تعاون وتكامل بين الدول (الأعضاء) لأن مثل هذه العلاقات

---

(1) محمد غانم الرميحي،**الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، دراسات في شؤون الخليج والجزيرة العربية، ط2 ، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة 1984، ص25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتعارض مع النزعة الإحتكارية للثورة والسلطة المستأثرة بالنظم الحاكمة، وتدفع نحو تغليب التفاعلات التنافسية والصراعية.

علاوة على ذلك فإن غياب الحكم الديمقراطي بمعنى وجود المنافسة الحزبية التعددية ودورية الإنتخابات العامة وتداول السلطة بالأسلوب الديمقراطي، يجعل عملية صنع السياسة في دول النظام تتسم بالشخصانية وبهيمنة شخص رئيس الدولة عليها.

الفرع الثاني: الإديولوجيات السياسية الحاكمة ودورها في عملية التماسك داخل النظام الإقليمي.

تتوقف تفاعلات النظم الإقليمية بدرجة كبيرة على درجة من التوافق أو التجانس الإيديولوجي بين دول الأعضاء. فكلما كان النظام يحضى بدرجة عالية من التوافق الإديولوجي، كان ذلك تتبيثا وتقوية للتماسك السياسي داخل النظام، وتشجيعا للإنخراط في علاقات تعاونية وتكاملية. أما إذا كانت درجة التجانس الإديولوجي منخفضة، فإن التماسك السياسي للنظام يصبح ضعيفا نتيجة الصراعات والإنقسامات الإيديولوجية التي تعرقل أي ميول تعاونية أو تكاملية، وعادة ما يحدث تحول في التفاعلات والعلاقات بين الدول أعضاء النظام الإقليمي مع حدوث تغيير في درجة التجانس الاديولوجي، فعلاقات التعاون تتحول إلى علاقات صراع في حالة تراجع درجة التجانس الإديولوجي على نحو ما حدث بين إيران والعراق.

وعلى مدى عقدي السبعينات والثمانينات شهد النظام الإقليمي الخليجي إنقساما إيدولوجيا على مستويين:

المستوى الأول: الإنقسام الاديولوجي بين القومية والإسلام وعلى الرغم من أن النظام الإيراني في عهده الإمبراطوري قد رفع شعار القومية الفارسية[1]، فإن المواجهة التي شهدها النظام الإقليمي الخليجي طيلة عقد السبعينيات، كانت بين الايدولوجيا القومية العربية بمفهومها البعثي والإسلام بمفهومه السياسي التقليدي الذي تعتنقه العربية السعودية[2]، ويضع شعار الوحدة الإسلامية في مواجهة الوحدة العربية.

المستوى الثاني: الإنقسام الإديولوجي بين الإسلام الثوري الإيراني والإسلام التقليدي السعودي عقب اندلاع الثورة في إيران عام 1978، وتأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979، فقد تراجع خطر دعوة القومية العربية السعودية والعراق والدول الخليجية الأخرى لهذا الخطر الثوري الإيراني حدث التقارب السعودي – العراقي، خصوصا أن البعث العراقي كان قد أجرى مراجعة لموقفه التقليدي من دعوة الوحدة

---

(1) محمد حسن العيدروس، **العلاقات العربية الايرانية 1921– 1971**، الكويت: ذات السلاسل، 1985، ص 566–572.

(2) محمد محمود ربيع، **الاديولوجيات السياسية المعاصرة: قضايا ونماذج**، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1979، ص 98–111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية، وأعلن عن إقراره بوجود " الدولة القطرية " وبضرورة التعاون مع الدول العربية وجعل الوحدة هدفا إستراتيجيا يعمل العرب من أجله دون تعريض الدول العربية القائمة لتهديد دعوة " الوحدة الشاملة".

هذا الإنقسام الإيديولوجي لعب دورا رئيسيا في مجمل التفاعلات التي شهدها النظام الإقليمي الخليجي منذ نشأته، ومازال هذا الانقسام يمثل أحد المحددات الرئيسية التي تحكم تفاعلات النظام في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية.

كما أن تطور العلاقات في النظام الإقليمي الخليجي يرتبط بدرجة كبيرة بالتطورات المحتملة في الإديولوجيات الحاكمة في إيران، إحتمالات الصراع بين تيار التشدد الذي يسعى إلى تصدير الثورة وإسقاط النظم الحاكمة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الإقليم، وتيار الإعتدال الذي يدعو إلى تغليب المصالح الوطنية وإقامة علاقات تعاون وصداقة مع الدول العربية الخليجية.

وهكذا يمكن القول أن التماسك السياحي الهش بين دول النظام الخليجي لعب دورا رئيسيا في سياسة نشوء وتبديل التحالفات داخل النظام وإشاعة مناخ من التنافس والصراع.

الفرع الثالث: المشاكل المتعلقة بالشرعية السياسية.

واجهت دول النظام الإقليمي الخليجي، ولكن بدرجات وأشكال متفاوتة، مشاكل وضغوطا سياسية طيلة عقدي السبعينات والثمانينات رافضة حكم الدولة التسلطية وإحتكار السلطة والثروة الوطنية من جانب فئة محدودة، سواء كانت هذه الفئة عائلة أو حزبا أو نخبة بيروقراطية – عسكرية، ومطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة شرعية الحكم لتكون تعبيرا عن أوسع القطاعات الشعبية.

وإبتداء من منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية وتداعياتها النفسية والاقتصادية والسياسية، أخذت المشاكل والإضطرابات السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي أبعادا أوسع وأشمل للعديد من الأسباب أهمها:

(1)- الخلل الذي أصاب النسيج الإجتماعي والناتج من التحول السريع من إقتصاد البداوة، وهو أساس نظام الحكم القبلي، إلى التحديث الإقتصادي المرتبط بالرأسمالية العالمية، فتصاعد حدة عدم الاستقرار السياسي وتكثيف الدعوة للمطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، ترجع في جزء كبير منها إلى التناقض بين التمسك من جانب العائلات والقوى السياسية الحاكمة بالمحافظة على نظام حكم تقليدي يقوم على أساس قبلي، ويرتكز على الإسلام، أو يقوم على أساس حكم أوتوقراطي أو شمولي يحتكر السلطة، وبين متطلبات سرعة التحديث الإقتصادي والإجتماعي ومخرجات تلك العملية التحديثية الواسعة التي شهدتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمعات الدول الخليجية[1]. بعبارة أخرى، فان التناقض بين " الجهود السياسي " وسرعة التحول الإقتصادي والإجتماعي أدت إلى نشأة العديد من التوترات التي أثرت بوضوح في أمن تلك الدول، سواء أمنها السياسي أو الأمن العام.

لقد إستجدت في السنوات الأخيرة بعض العوامل التي أخذت تخلخل التوازن الدقيق بين التقاليد القبلية، والنفوذ الديني، وسلطة العائلة، وبالطبع ثروة النفط، ومن بين هذه العوامل: الثورة الحديثة العهد، وإنتشار المراكز المدنية، وزيادة وزن الطبقة الوسطى، وتزايد أعداد المتعلمين والنخبة التكنوقراطية وتحديث الجيش، وتزايد أعداد الخبراء الأجانب، ثم طبقة الأمراء والشيوخ في دول مجلس التعاون الست التي إتسعت دائرتها وزادت ثرواتهم وإنتشارهم في دوائر السلطة كافة.

هذه العناصر الجديدة بدأت تشكل تحديا للتقاليد السياسية في تلك الدول التي أخذت تواجه بضغط قوى من جانب إزدواجيات متعددة ناشئة: التقليدية مقابل التحديث، والقبلية مقابل التمدن، والصرامة الإجتماعية الدينية (بخاصة بالنسبة للمذهب الوهابي في العربية السعودية وقطر) مقابل حركية علمانية، وأوتوقراطية عائلية مقابل المشاركة في الحكم، وقوانين عرقية ذات مسلك قبلي (حالة العربية السعودية) مقابل قانون دستوري مكتوب، مما يجعل إستمرارية النظام السياسي في تلك الدول في تلك الدول رهنا بتسوية هذه الإزدواجيات.

(2)- إختلال شروط العقد الإجتماعي بين الدول ورعاياها من مواطني هذه الدول بسبب إضطرار الدولة إلى التراجع عن صيغة " دولة الرفاهية " بسبب تراجع العائدات النفطية وزيادة، بل ضخامة، الإنفاق العسكري الذي رافق حرب الخليج الثانية والإتفاقيات الأمنية الجديدة وبرامج التسليح الباهظة الثمن.

(3) - تآكل مقومات الشرعية، فإذا كانت شرعية الحكم في أغلب دول النظام الإقليمي الخليجي، وبالتحديد في الدول الست أعضاء مجلس التعاون، قائمة على ركيزتي الحكم القبلي والإسلام، إضافة إلى ثروة النفط التي عوضتها من دعم ورعاية سلطة الحماية البريطانية في مرحلة ما قبل الإستقلال، فإن هاتين الركيزتين تواجهان تحديات حقيقية، لا تقل عن التحديات التي تواجه ركيزة النفط، من شأنها إفقادهما قدرا كبيرا من قوتهما وتماسكهما، الأمر الذي يعرض النظم الحاكمة في هذه الدول إلى تحديات حقيقية تهدد مستقبلهما.

---

[1] Zat may khalilzad, **the United States and the Persian gulf,** preventing regional hegemony, survival, Vol 37 no 2 (summer 1995) pp109-110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأبرز تحدي يواجه تماسك الأسر الحاكمة هو إحتمالات ظهور أزمة حول " الخلافة السياسية"، فمثل هذه الأزمة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقليمي، ولاسيما إذا ما أفضت نتائجها إلى قيام صراع مفتوح داخل الأسرة الحاكمة، وأدى إلى ظهور تحالفات معينة بين بعض أفراد هذه الأسر والقوى السياسية الأخرى. فتطور من هذا القبيل يمكن أن يمهد الطريق لحدوث تغييرات أكثر إثارة بما في ذلك توسيع دائرة الصراع وقيام نظم حكم جديدة تختلف عن النظم القائمة الآن.[1]

هذه المخاوف تجد ما يغذيها من الناحية الفعلية من خلافات وصراعات داخل بعض أجنحة الأسر الحاكمة، كما هو الحال بالنسبة للعربية السعودية وقطر.

هكذا فإن المشاكل والتوترات المثارة داخل دول النظام الخليجي حول القضايا المتعلقة بالشرعية والديمقراطية، تمثل تحديات وتهديدات قوية للإستقرار داخل هذه الدول، ويمكن أن يضاء متد تأثيرها داخل الدول الأخرى في النظام، وهي بهذا المعنى تعمل كمحدد شديد الأهمية في التفاعلات التي تحدث داخل النظام وأنماط العلاقات بين دول الأعضاء

وتكتسب التوترات والصراعات أهميتها كمصدر لتهديد الأمن والأستقرار في النظام الأقليمي الخليجي من منظورين: الأول إن الدولة التي تواجه مثل هذه الإضطرابات يمكن أن تقوم بأنشطة سياسية خارجية أكثر عدوانية. المنظور الثاني أن التوترات والصراعات الداخلية في إحدى الدول يمكن أن تمتد وتتسع رقعة تأثيرها إلى دول أخرى في الإقليم، وهكذا يستمر ويتأكد الترابط بين عدم الإستقرار الداخلي وعدم الإستقرار الإقليمي.

المطلب الثاني: إشكالية الحكم الوراثي والنخب.

يحكم جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي الست أنظمة وراثية، أي أن السلطة فيها محتكرة من قبل أسر، هي وحدها صاحبة الحق النهائي في إتخاذ القرارات المهمة، وفي التصرف في ثروات المجتمع. ولو كانت هذه الممارسات للأسر الحاكمة تجاوزا للقوانين والدساتير، لكان الأمر أقل خطورة، ولكنها في الحقيقة ممارسات تستمد شرعيتها من دساتير هذه البلدان.

لأن هذه الدساتير تقنن هذا التمييز للأسر الحاكمة مقارنة ببقية أبناء المنطقة، بإستثناء الدستور الكويتي الذي يقيد بعض الشيء سلطات الأسرة الحاكمة، حيث انه ينص في مادته السادسة من الباب الأول على أن " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه، المبين بهذا الدستور".[2]

---

[1] Zalmay khalilzad,**the United States and Persian gulf**, preventing hegemony.ibid

[2] **دستور الكويت**، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999، ص07.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بقية الدساتير الخليجية فهي شبيهة إلى حد كبير في نصوصها بالنظام الأساسي السعودي الذي ينص في الفقرتين (أ) و(ب) من المادة الخامسة في الباب الثاني على أن: " نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي"، وأن " يكون الحكم في أبناء المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء"، مع تغييب كامل لبقية أبناء المجتمع السعودي عن ممارسة العملية السياسية التي هي حق أساسي لهم، بالتالي فان أي إصلاح مستقبلي في هذه البلدان يتطلب البدء من مواد دساتير المنطقة لإيجاد صيغة فيها توحيد واضح للمواطنة في هذه البلدان لذلك فعلى الرغم من حصول بعض المشاركة الشعبية لهذا البلدان منذ بداية السبعينيات، إلا أن هذه المشاركة مازالت شكلية وتخضع لسقوف مختلفة تصنعها الأسر الحاكمة، مما يجعل غالبية هذه الشعوب تعيش في ظل مواطنة منقوصة، تزداد أو تنقص تبعا لقرب المواطن أو بعده من أجندة الأسر الحاكمة. هذه الطبيعة الإستبدادية لهذه الحكومات تجعلها غير شورية، بالمعنى الإلزامي للشورى، وهي ليست كذلك قبلية بمفهوم الندية والعدالة والتدافع بين القبائل، وأخيرا هي حكومات ظلت تتعرض للرفض ومحاولة التغيير من قبل الشعوب، وإن تفاوتت درجات هذا الرفض.

إن النظام الوراثي في بلدان المجلس الست أفرز رؤيتين فيما يتعلق بالتنمية في منطقة الخليج، فالأسر الحاكمة ترى أن بقاءها في السلطة وحريتها في إستخدام ثروات هذه المجتمعات، والتحكم في الوظائف والقرارات المهمة هو الهدف الأول وغيره من الأهداف تابعة له، بينما ترى الشعوب أن هذا الإحتكار الذي تمارسه الأسر الحاكمة على السلطة والثروة فيه إنتقاص حقوقها الأساسية كشريكة في هذه البلدان، وهو لا يتعارض فقط مع ثوابت الدين ومعطيات العصر، وإنما هو كذلك مصادم حتى لروح النظام القبلي الذي كان سائدا قبل ظهور النفط والوجود الأجنبي في المنطقة.

ولاشك في أن هذه الازدواجية في المواطنة ووجود أسر لها إمتيازات خاصة، يعتبر من أهم المعوقات للمسار التنموي، والأكثر من ذلك تعتبر هذه الإشكالية هي أهم الإشكاليات التنموية والأمنية في منطقة الخليج، وإذا لم تتم معالجة هذا الإختلال في علاقة الأسر الحاكمة بشعوب المنطقة، فإنها ستشهد مزيدا من الإخفاقات التنموية والتراجعات الأمنية.

وحسب المستشرق برنارد لويس الذي يؤكد أن جوهر الحكم في الإسلام يتمثل في كلمة " العدل " ويضيف قائلا: ان الحاكم الذي يتصف بالعدل، حسب المصادر الأساسية في الإسلام، لابد أن يتوفر فيه شرطان: الأول لابد من أن يحصل على السلطة بالحق، والثاني يجب أن يمارس هذه السلطة على أساس عادل، أي أنه لا يكون غاصبا للسلطة، أو مستبدا بها، على الرغم من أن هذا ما حصل فعلا في فترات طويلة من تاريخ المسلمين، كما يقول ويؤكد لويس في سياق حديثه عن نظام الحكم في الإسلام، قائلا أنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس هناك أدنى شك من أن المساواة بين المؤمنين هي من المبادئ الأساسية في الإسلام منذ نشأته في القرن السابع ميلادي.[1]

وينفي برنارد لويس المقولة التي يروجها بعض الغربيين بأن العرب لديهم طبيعة إستبدادية، ويسبقون كذلك بسبب دينهم، ويضيف قائلا: إن أبرز ما يجده المحلل في الفكر السياسي الإسلامي الغني هو أن الحكم في الإسلام له ثلاثة ضوابط رئيسية شبيهة بالديمقراطية إلى حد ما، وهي " البيعة" التي تعطي للحاكم الشرعية و" الإجماع" الذي يحتم المشاركة في القرار، وأخيرا " القيود" على سلطة الحاكم المتمثلة بثوابت الشريعة.[2]

وفي نفس السياق، يقول محمد عابد الجابري أن بيعة المسلمين في فجر الإسلام كانت دائما مشروطة ونتيجة لمشاورات، ابتداء من بيعة العقبة الأولى، ومرورا ببيعة العقبة الثانية، وإنتهاء بمبايعة كل من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (رضي الله عنهم وأرضائهم)، وكان الجابري يقول إن الطاعة في تلك الفترة كانت مشروطة بالشورى، خاصة فيما لا نص فيه، كما أن الديمقراطيات الغربية اليوم مشروطة بإرادة الشعب إذا صح لنا صياغتها هكذا، أما الطاعة التي سادت فيما بعد فترة الخلافة الراشدة حتى وقتنا الحاضر، فهي في رأي الجابري، طاعة غير مشروطة، وهي أقرب إلى الطاعة الكسروية– نسبة إلى كسرى الفرس – وهي طاعة لم يعرفها العرب قبل الإسلام ولا في فترة الخلافة الراشدة.[3]

إن النظم الحالية، هي عبارة عن إختزال للنظام القبلي في أسرة واحدة، أعتمدت في فترة ما على بقية الأسر والقبائل ماليا وأمنيا، لتكوين إمارتها، ومع ظهور النفط والوجود الأجنبي في المنطقة، تخلت هذه الأسر الحاكمة عن بقية القبائل ماليا وأمنيا. وهذا أصبحت تستفرد بالثروة و القرار.

هذا الإختلال الذي حصل في موازين القوى بين أبناء المنطقة والأسر الحاكمة يؤكده الباحث الخليجي علي خليفة الكواري بقوله: " وقد أدت تلك التغيرات، بشكل عام، إلى إنتقال نظم الحكم تدريجيا في دول المنطقة من التحالف القبلي التقليدي، حيث يسود التحالف القبلي، ويكون الشيخ هو الأول بين متساوين، إلى حكم أسر مالكة يقوم على الغلبة، مع بقاء شيء من شكل التحالفات القبلية القديمة، وما يرتبط بها من علاقة نسب ومجاملات، ويعود هذا التحول إلى المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام المنطقة، كما يعود إلى الموارد التي توفرت للحكومات من دخل الجمارك أولا، والنفط فيما بعد، وقد أدت هذه

---

(1) Bernard Louis, freedom and justice in the modern Middle East**, foreign affairs** (May –June 2005) pp37-41.
(2) Bernard Louis. **Faith and power**, Oxford: oxford university press, 2010) pp136-137.
(3) محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، نقد العقل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 225–231.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحولات إلى تراجع المشاركة السياسية، بشكل عام عندما ضعفت مراكز القبائل والعائلات وقويت مراكز الحكام والعائلات الحاكمة".[1]

لذا فإن التهميش التدريجي الذي تعرضت له كافة شرائح المجتمعات الخليجية من قبل الأسر الحاكمة قد أثار كثيرا من الإعتراضات والرفض والتحركات من قبل أبناء المنطقة في القرن العشرين، خاصة في العشرينيات والثلاثينيات منه[2]، وقد تفاوت التعبير عن المطالبة بالحقوق السياسية بين المطالبة السلمية وتأسيس الإتحادات العمالية وحركات التحرير الوطني، وحتى المحاولات الانقلابية. ولا شك في أن هذه الضغوط والمدافعة أدتا إلى حصول بعض صور المشاركة على مستوى المجالس البلدية والمجالس الشورية وغيرها ولكن أغلب هذه التجارب لم يكتب لها الإستمرار لأسباب إقليمية وعالمية.

على الرغم من أن فترة ما بعد الاستقلال في أغلب هذه البلدان قد شهدت كتابة دساتير تنص على ضرورة تحقيق المشاركة وحفظ حقوق المواطنين، إلا أن هذه النصوص لم تكن إلا تكديسا لسلطات الأسر الحاكمة، كما أنها ظلت حبرا على ورق حتى يومنا هذا، وتم إجهاض الإيجابي فيها بتجارب ديكورية لا تحقق الحد الأدنى من مشاركة شعوب المنطقة في تسيير مجتمعاتهم، هذا باستثناء تجربة الكويت النسبية.[3]

- **مسؤولية النخب:**

أدى إكتشاف النفط في بلدان الخليج إلى حدوث إختلال كبير في علاقة الحكومات بشعوب المنطقة، فالحكومات رأت في إيرادات النفط، ومعها الحماية الأجنبية، فرصة للتنصل من أي التزام سياسي تجاه شعوبها، وهكذا بدأت موازين القوى تميل إلى كفة الحكومات، وأصبحت طبقة التجار، ومعهم العلماء وبقية مكونات المجتمع المدني في مرتبة الموظفين لدى الحكومات التي أصبحت تستخدم الريع النفطي لترغيبهم في الولاء والقبول بإنفرادها بالسلطة، وترهيبهم من مغبة المعارضة بأي شكل من الأشكال[4]، هذه الهيمنة للأسر الحاكمة على مقدرات شعوب المنطقة تحققت بعدة طرق وآليات، منها مأسسة هذه الأسر أي تحويلها إلى مؤسسات تجمع أهم أعضائها وتوزع بينهم أهم المناصب في هذه البلدان مع شيء من الإتفاق على آلية لتوارث السلطة والقرار في أيدي أبناء هذه الأسر، أي إن القرارات الإستراتيجية في هذه البلدان

---

(1) علي خليفة الكواري، معد ومحرر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحور رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 55.

(2) محمد الرميحي، "حركة 1938 الإصلاحية في الكويت و البحرين و دبي"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (1975)، ص29-68.

(3) الكواري علي خليفة، معد ومحرر،نفس المرجع، ص 56.

(4) Christopher m.davidson, **the United Arab Emirates**, London: lynue reinner publishers, 2005, p08.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبحت تتخذ بين أبناء الأسر الحاكمة وحدهم بمعزل عن بقية شرائح هذه المجتمعات الخليجية، وإن كانت درجة إبعاد المواطنين عن عملية القرار هي أقل بعض الشيء في الكويت.[1]

وتشير جيل كريستال، باحثة غربية متخصصة ببلدان المنطقة، إلى أن هذه الأسر كانت في السابق كبقية الأسر في هذه المجتمعات، وكان بعض أفرادها يقوم ببعض المهام الإدارية والإجتماعية عندما كانت بريطانيا في حاجة إلى ممثلين محليين، فتكون لدى هذه الأسر بعض النفوذ السياسي الذي ما لبث أن إتسع بسبب إكتشاف النفط وإستحواذ هذه الأسر عليه بمساعدة بريطانيا، وهكذا أخذت هذه الأسر بمزج مكونات القوة السياسية والإقتصادية لتميز نفسها من بقية أبناء المنطقة، فبدأت كما تقول الكاتبة تقتطع مخصصات من موازنات الحكومات من دون بقية أبناء المجتمع، وأصبحت لها الأولوية في المناصب الحكومية، وإمتد نفوذها إلى النشاط الإقتصادي الخاص، وأصبحت تشعر تدريجيا وكأنها فئة فوق القانون[2]، ولم تكتف هذه الأسر بمأسسة نفسها، أي بجعل نفسها كيانا مستقلا ومختلفا عن بقية شرائح المجتمعات الخليجية، ولكنها حرصت كذلك على حماية هذا النفوذ بمحاولة إضعاف المجتمع المدني بشتى وسائل الترغيب والترهيب.

وفي الكويت إستطاعت طبقة التجار القديمة بوعيها السياسي ونفوذها في فترة ماقبل النفط أن تحافظ على نفوذها المتناقص في ظل الحقبة النفطية، وأن تبقى وإن كان في ظل معطيات جديدة وموازين قوى مختلفة كذلك[3]، أما في البحرين وعمان والإمارات وقطر والسعودية فقد إستطاعت الحكومات أن تنشئ طبقة جديدة من التجار، مستغلة الخلافات الإثنية أو الطائفية أو المناطقية من أجل دمج هذه الفئة في دائرة السلطة[4]، ونتيجة لذلك أصبحت غالبية طبقة التجار في هذه البلدان متداخلة مع القيادات السياسية والإدارية تداخلا يتصف بكثير من الفساد والمحسوبية وخدمة المصالح الشخصية.

ولم يسلم العلماء الذين كانت إستقلاليتهم عن الحكام بمثابة صمام الأمان لحماية الشعوب من كافة أشكال الظلم من سياسات الإحتواء التي تعرضت لها طبقة التجار، ولنضرب عن ذلك مثالا واحدا، وإن كانت عملية احتواء العلماء وتسخير فتاواهم لأغراض السياسة هي مسألة قديمة، فعندما توفي مفتي

---

(1) Micahel herb, **all in the family: Absolution revolution and democracy in the Middle Eastern,** manarchis, suny series in Middle Eastern studies New York: state university of New York press, 1999, p127.
(2) Jill crystal,**civil society in the arabian gulf,** in : augus this richard norton ,ed ,**civil society in the middle east** (boston,ma,liedeni ;brill,2001),vd.2, pp266-267.
(3) Crystal: ibid, p 261

(4) المرجعر نفسه، ص 262.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف في عام 1969، وكان رجلا مستقلا، ولم يكن موظفا لدى الحكومة السعودية، بقي منصبه شاغرا لفترة تقدر بربع قرن، لأن الملك فيصل لم يكن راغبا في مجيء شخص بإستقلالية الشيخ بن إبراهيم، والتطورات اللاحقة تؤكد ذلك[1]. ففي العام 1970، أنشأ الملك فيصل وزارة للعدل يرأسها أحد العلماء وكان هذا يعني أن هذا الشيخ وموظفي وزارته أصبحوا تابعين لرئيس الوزراء وهو عادة أعضاء الأسرة الحاكمة، وبذلك فلم يعد العلماء في السعودية يتمتعون بالإستقلالية[2].

وجاءت أحداث لاحقة، منها دخول القوات الأمريكية إلى السعودية خلال فترة إحتلال العراق للكويت، ومنها التفاوض مع إسرائيل، ومنها الحرب على العراق، ومنها أحداث غزة ولبنان، وقد أكدت كلها أن علماء أرض الحرمين لم تعد لهم إستقلالية تجعلهم منارا للأجيال الصاعدة.

وبعد إحتواء التجار والعلماء في فترة ما بعد النفط، جاء دور المثقفين الذين تحول الجهاز الإداري المتضخم بسبب الإيرادات النفطية إلى مصيدة لهم، فقد انحصرت غالبية فرص العمل في هذه البلدان في القطاع العام بمؤسساته المتنوعة، خاصة في ظل تفوق هذا القطاع على القطاع الخاص في الأجور والتأمينات وسهولة ظروف العمل، أما بقية أفراد المجتمع فقد تم شراء كسوتهم بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لهم، وبدعم كثير من السلع والخدمات الأساسية، التي يحتاجون إليها كالوقود والهواتف والمواد الغذائية وغيرها.[3]

فضلا عن إيجاد مؤسسات الأسر الحاكمة ككيانات مستقلة عن المجتمع، وإحتواء دور التجار والعلماء والمثقفين، وإستغلال حاجات العامة إلى المسكن والمأكل، لجأت حكومات المنطقة إلى آلية ثالثة لإضعاف المجتمع المدني، وهي مد سلطتها الى مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، كالأندية والهيئات الخيرية والنقابات، وحصر نشاطاتها في مجالات تنسجم مع توجهات هذه الحكومات، ومنعها من التعبير عن هموم أعضائها والمطالبة بحقوقهم[4]، وهكذا أصبحت الهيئات الخيرية هي كذلك أما تابعة لهذه الحكومات كتبعية التجار والعلماء والمثقفين أو أصبحت مقيدة.

---

(1) Madawi al-rasheed, **contesting the Saudi state, Islamic volces from a new generation,** cambribdge university press, 2007, p74.

(2) Daryle Champion, **the pradoscical kingdom: Saudi Arabia and the moment um of reform**, New York, Columbia university press, 2007, p101.

(3) Jill crystal, **dil and politics in the galuf**, **rulers and merchan's in Kuwait and Qatar**, Cambridge middle east library, 24, london: cambridge university press, 1995, p4.

(4) باقر سليمان النجار، **الديمقراطية العصيبة في الخليج العربي**، لندن: دار الساقي 2008، ص79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: موجة التحول الديمقراطي وحركيات العولمة وتأثيرهما على النظام الإقليمي الخليجي.

- **موجة التحول الديمقراطي:**

يرى بعض المثقفين أن الديمقراطية الشاملة الآن بمضامينها الثلاثة، السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما يتفرع عن هذه المضامين من مفاهيم مثل التعددية الحزبية والانتخابات الحرة، والمشاركة في الحكم ومراقبته، واحترام حقوق الإنسان[1]، ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، واقتصاد السوق، أصبحت مطلبا ملحا من مطالب قوى النظام الدولي الجديد الذي تتصدره القوى الكبرى.

إن من أهم الأحداث في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات هي أفول نجم الماركسية – اللينينية بإعتبارها ظاهرة وقوة سياسية أيديولوجية وإنتصار الديمقراطية في أرجاء عديدة من العالم، وذلك في سقوط أنظمة دكتاتورية عديدة مع بروز التحولات الديمقراطية السلمية في بلدان شرق أوروبا.

فبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية كثرت الأدبيات السياسية في تحليل أسباب إنهيار هذه النظم الشمولية ومنها فقدانها للديمقراطية بمعناها الشامل فأصبح موضوع الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية مواضيع رئيسية في السياسات العالمية.

فقد شهد مطلع التسعينيات " إعترافا غير مسبق بعالمية المبدأ الديمقراطي وإنسانيته، بعد أن كان المثقفون في اليمين واليسار معنا، يقتصرون هذا المبدأ على ثقافة الغرب الرأسمالي اللبرالي وأخذ العالم كله يشهد تحولات جذرية نحو الديمقراطية، أبرزها بالطبع ما حدث في بلدان الكتلة الشرقية الأوروبية، وإن كانت لها إمتدادات مهمة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[2]، كما أدت الثورة في وسائل الإعلام والاتصال دورا رئيسيا في تحول العالم إلى وحدة واحدة كبيرة، أكثر تأثرا وتفاعلا فيما بين شعوبه ودوله[3].

لم تتوقف رياح التحولات الديمقراطية عند تلك الدول، بل أخذت تهب على منطقة الخليج العربي أيضا، وتشكل ضغطا متزايدا على أنظمتها في وقت تجمعت فيه عوامل متعددة ضاغطة أمنية وإقتصادية وإجتماعية، فقد شهدت منطقة الخليج العربي خلال عشر سنوات حربين طاحنتين كانت لهما تأثيراتهما الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وقد رافقت هذه التأثيرات إنخفاض في أسعار النفط، المورد الرئيسي لهذه الدول، الأمر الذي نجم عنه إنخفاض في دخول هذه الدول، أدى إلى تراجع " الدولة الريعية" أو كما يسميها

---

(1) بطرس بطرس غالي، "حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية"، **السياسة الدولية**، العدد114، أكتوبر 1993، ص141.

(2) ناصر الدين الأسد، **أزمة الخليج: محاولة للفهم**، لندن: دار الساقي، 1991، ص 185.

(3) فؤاد زكرياء، **مستقبل الديمقراطية بعد الأزمة**، في: سعد الدين ابراهيم وحسن وجيه " محرران": **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط: رؤى عربية و أمريكية**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، والكويت: دار سعاد الصياح، 1992، ص 212-213.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعض الآخر " دولة الرفاه"[1]، عن تقديم الخدمات والدعم لمواطنيها مقارنة بما كانت عليه في زمن الطفرة النفطية، شوهد ذلك في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين قبل أحداث سبتمبر 2001، والإحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق عام 2003، وفشلها في تقديم الصورة المثلى للديمقراطية وإرتفاع أسعار النفط الذي منح هذه الدول مواصلة تقديم الرعاية الإجتماعية إلى مواطنيها، الأمر الذي أثر في تراجع الزخم السابق من المطالبة بالإصلاح إلى حد ما إضافة إلى التزاحم الملحوظ لصالح الدول الكبرى وأولويتها فيها[2].

وفي الثمانينيات ربط كثيرا من أفراد الطبقة المثقفة عملية الإستقرار الداخلي بالمشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية، حيث يعبر أحدهم عن ذلك بقوله " بدون ديمقراطية... لن يكون هنالك ولاء " الأنظمة في دول الخليج" من مواطنيهم ... ولن يكون هناك استقرار دإخلي، لذا فإن الجواب الوحيد هو أن وضعا أمنيا خليجيا لن يتحقق إلا من خلال الديمقراطية الداخلية".

وتعاظمت قضية المشاركة السياسية في أثناء أزمة الخليج الثانية (1990-1991) وبعدها، وأصبحت من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الست، فحركت هذه الأزمة ركود الحياة السياسية في دول المنطقة، وأثارت عددا من التساؤلات حول سياستها، وتعالت صيحات المطالبة بمزيد من المشاركة الشعبية، وإعتبر البعض إن معظم الأزمات المعاصرة للنظام الإقليمي الخليجي هي" محصلة لغياب المشاركة السياسية"[3] ولم تعد هذه القضية تقتصر على الطبقة المثقفة، بل أصبحت تتداولها أقلام بعض المثقفين من الأسر الحاكمة وتربطها بقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولكن من الجدير بالذكر، وكما يعتقد بعض المثقفين الخليجيين، أن المتتبع للأحداث يرى أن الدعوة إلى إقامة مشاركة سياسية فعلية لا تهدف إلى الرغبة في التخلص من الأسر الحاكمة، وإنما تهدف إلى تعديل الأنظمة السياسية القائمة.[4]

ولم تقتصر هذه الأصوات على المثقفين من أبناء المنطقة، بل كثير من الأصوات المثقفة في العالم العربي راحت تدعو حكوماتها إلى ضرورة تشجيع الأنظمة في منطقة الخليج العربي لتطبيق الإصلاح السياسي، فقد دعا جراهام فولر وأيان ليسر، في دراسة لهما نشرت في مجلة فورين أفيرز، الولايات المتحدة

---

(1) يوسف الحسن، "دولة الرفاه في الخليج: من الحرمان الى الرفاه الى المشاركة" في: **أوراق استراتيجية خليجية**، العدد 4، الشارقة: مركز الامارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية، 1997، ص6.

(2) حسن جوهر و جودت بهجت، "عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: ارهاصات الداخل وضغوط الخارج"، **المستقبل العربي**، العدد211 (سبتمبر 1996)، ص 35-49.

(3) عبد الخالق عبد الله، "التوترات في النظام الاقليمي الخليجي"، **السياسة الدولية**، العدد 132(أفريل 1998)، ص 26.

(4) Gawdat Bahgat**, Military security and political, Stability in the Gulf**, ArAB studies Quar terly vol, 17, No, 4) Fall 1995).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية إلى تشجيع الإصلاح السياسي والإقتصادي في منطقة الخليج العربي، وقالا إنه يجب على الولايات المتحدة الإستمرار في مساندتها للبرالية في المنطقة للمساعدة في تجنب تغيير سياسي عن طريق العنف[1].

فقد ساهمت عوامل ثلاثة في تراجع الزخم الخطابي الديمقراطي وهي: أحداث 11 سبتمبر 2001 وإحتلال العراق 2003 والفشل في تقديم الصورة الديمقراطية المثلى للعراق الجديد وثالثا الارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي مكن دول الخليج في مواصلة تقديم الرعاية الإجتماعية للمواطنين.

ورأى جيمس بيل أنه لتحقيق الإستقرار في منطقة الخليج العربي لابد لشعوب دول الخليج من أن تشعر بأن لها نصيبا في أنظمتها السياسية وأن تدرك إلى حد ما أنها شريك حقيقي في صنع القرارات السياسية التي تؤثر في حياتها[2].

- **حركيات العولمة:**

إذا كانت العولمة تعني التطور التقني والإنفتاح الإقتصادي والثقافي والسياسي بين دول العالم، فإن الولوج إلى أتونها يتطلب مجموعة من القواعد الإنتاجية المتكاملة، وتتطلب كذلك عناصر إنتاجية ذاتية من قوى عاملة متعلمة ومعدة إعدادا جيدا لمواكبة التطور التقني، وبشكل قابل للإستمرار والتجديد، والمشكلة كما يراها بعض الإقتصاديين أن مقومات القوة الإقتصادية في معظم دول الخليج لم تصل بعد إلى مستوى يؤهلها لدخول أبواب العولمة بنجاح حقيقي، فمعظم هذه الدول تعتبر أحادية الإنتاج في مورد آيل للنضوب[3].

وبما أن العولمة تعني الإنفتاح وسيادة منظومة االإقتصاد الحر وتعزيز دور القطاع الخاص وفاعليته، يرى البعض أنه بالرغم من أن الإقتصاد في معظم دول الخليج يستند من الناحية النظرية إلى هذه الأسس فإن هذه الدول من الناحية العملية تغاير تلك الأسس النظرية حيث تقوم الحكومات بدور رئيسي في إدارة النشاطات الإقتصادية الأمر الذي يناقض مفهوم الحرية الاقتصادية ويجعلها متأخرة عن تلك الأسس، كما أن الحكومات الخليجية هي المشرع الأول والأخير في كل ما يتعلق بالسياسات الإقتصادية والمالية، ويظهر أن دور القطاع الخاص هامشي في المشاركة أو الإعداد لهذه السياسات[4].

---

(1) Graham fuller and Ian lesser, Persian Gulf myths**, forein affairs** (may-june 1997), pp42-52.

(2) جيمس بيل،**الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج : مستطيل التوتر**، في : جمال سند السويدي " محرر": **ايران و الخليج : البحث عن الاستقرار**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص 142-143.

(3) علي بن صميخ بريك آل عوير، **أثر التحولات الدولية والاقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1990-1999**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

(4) شعلان العيسى، **التأثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج العربية**، في : مجموعة مؤلفين : **الخليج تحديات المستقبل**، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص 116.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقا لبعض الإقتصاديين فإن إرهاصات العولمة القسرية قد تؤدي إلى أربع نتائج هي: ضعف وإنكشاف المنطقة إقتصاديا وتجاريا أمام التكتلات الإقليمية والدول الصناعية، وتعرضها بالتالي إلى ألوان من التبعية والإبتزاز السياسي، وهيمنة الإتجاه الواحد في العلاقة المتبادلة بين دول المنطقة والعالم الخارجي، مع إحتمال فرض أنها قهرية من العلاقات التجارية التي تدر أكبر قدر من الفوائد للطرف الآخر وضعف الموقف التفاوضي لدول المنطقة مع التكتلات الإقليمية والعالمية.

ويطرح شملانا لعيسى أسئلة مهمة حول قدرة الأنظمة الخليجية على التعامل مع أبعاد العولمة الإقتصادية وآثارها، نظرا إلى إرتباط الإقتصاد بالسياسة، والأسئلة هي:" هل تستطيع دول الخليج مواكبة النظام الإقتصادي العالمي دون المساس بطبيعة وهياكل الأنظمة السياسية ؟ وهل يمكن تحرير الإقتصاد دون تحرير الإنسان والمجتمع ؟ وهل تستطيع دول الخليج الوصول إلى تحقيق مبدأ سيادة القانون والمساواة والعدل والشفافية في ظل مجتمعات تقليدية تحكمها الشخصانية والقبلية ؟" [1].

ويطرح بعض المفكرين في منطقة الخليج سؤالا حول تأثير العولمة ببعديها الإجتماعي والثقافي وهو: هل تستطيع المجتمعات الخليجية التقليدية والقبلية الصمود في وجه التغيرات القيمية التي تجلبها العولمة[2].

وللعولمة أيضا تأثيرات سياسية وأمنية على دول مجلس التعاون الست، إذ يرى بعض المحللين السياسيين أن تأثير ظاهرة العولمة في الواقع العربي بشكل عام تتمثل كالآتي:

تناقض سلطات الدولة القومية، فقد بدأت مفاهيم السيادة الوطنية بالتآكل بسبب العولمة، ولكن ما يشاهد في منطقة الخليج في الوقت الراهن ليس تراجع الدولة أو نهايتها بل تراجع أو نهاية الدولة الريعية التي هيمنت على حياة الأفراد والمجتمع في دول الخليج طوال العقود الثلاثة الماضية، إن نهاية الدولة الريعية وظهور بعض البوادر اللبرالية الجديدة في بعض دول الخليج لا تعني نهاية الدولة ذاتها، لأن هذه الدول لا تزال متمسكة بمصدر الدخل الرئيسي (النفط)، وترفض منح القطاع الخاص حرية أكثر في تملك بعض مؤسسات القطاع العام، وما يحدث في منطقة الخليج اليوم هو أن الأعباء المالية على الحكومات بدأت تزداد بقوة، ولذا اتجهت الدول الخليجية إلى إجراء إصلاحات في التشريعات الإقتصادية والأنظمة والقوانين ذات العلاقة.

- شعارات الديمقراطية أو التعددية الفكرية والسياسية وإحترام حقوق الإنسان التي ترفعها العولمة، وهو ما يخلق تحديات كبيرة للدول الخليجية.

---

[1] نفس المرجع، ص 118.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تساهم وسائل الإعلام في عصر العولمة في تفجير قضايا الأقليات في الوطن العربي، وحق التدخل في شؤون الدول، وخصوصا الضعيفة منها.

المبحث الثاني: الإشكالات الإقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي.

إن من أبرز الإشكالات الإقتصادية هي المشاكل الإقتصادية المتعلقة بالتبعية والمقصود بالتبعية تلك الحالة التي نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة حاليا بدول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، وكانت من نتائج هذه العملية التاريخية، تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة وفقدانها لجل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها، وهيمنة دول القلب الرأسمالي، ومعها الشركات المتعددة الجنسيات على مصير الدولة التابعة.

المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالتبعية الإقتصادية.

تمثل دول النظام الإقليمي الخليجي، وعلى الأخص الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، أقصى درجات التبعية للعالم الرأسمالي. فإقتصادياتها تقوم أساسا على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط، بينما تستورد جميع إحتياجاتها من السلع الإستهلاكية الرأسمالية من الخارج، وهذا ينطبق أيضا على الأيدي العاملة التي تأتي من الخارج.

وتؤكد هذه الحقيقة الأدبيات الإقتصادية التي إتهمت بقياسي التبعية في هذه الدول وغيرها من دول المنطقة، فمؤشر درجة الإكتشاف الإقتصادي للخارج، ومؤشر أهمية الصادرات من الناتج المحلي، ومؤشر التركيز على سلعة واحدة في الصادرات وإعتماد الإيرادات على هذه السلعة وتصديرها بشكلها الخام، ومؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والواردات والتكنولوجيا، تكشف وتؤكد حقيقة عمق الإرتباط غير المتكافئ للدول الخليجية بالدول الرأسمالية والصناعية وعلى الأخص الولايات المتحدة [1].

هذه التبعية أدت إلى تكريس الإختلال الهيكلي في إقتصاديات الدول الخليجية ضمن إطار تتيم العمل الدولي وتخصصها في إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة هي النفط، هذا الإختلال الهيكلي يفرز دوما العديد من المشاكل الإقتصادية ذات المردود الإجتماعي السلبي المرتفع والتي تؤدي إلى خضوع هذه الدول لحلقة مفرغة من علاقات التبعية بكل ماتؤدي إليه من تقييد للإرادة الوطنية أو تعطيلها. وتعميق إستغلالها

---

[1] توفيق يوسف حصو، **العلاقات الخليجية العربية – الأمريكية، علاقات متنامية غير متكافئة**، ورقة قدمت الى: الخليج العربي والعالم الخارجي: الندوة العلمية العالمية الخامسة بمركز دراسات الخليج العربي، 29/4-1984/05/1، البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1987، ص213.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونهب ثرواتها وتوليد أنواع أخرى من التبعية أشد خطرا، مثل التبعية الغذائية والتكنولوجية والعسكرية، وأخيرا وهذا هو الأهم، التبعية السياسية ولذلك أصبح النظام الإقليمي الخليجي خاضعا ومسيرا من الخارج.

- **أهمية القطاع النفطي الخليجي للإقتصاد العالمي:**

تمتاز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأنها من التجمعات المؤثرة في إقتصاد العالم كونها مركزا رئيسيا لمصادر الطاقة في العالم. وشكل الإنتاج النفطي لدول الخليج نحو 23 بالمائة من الإنتاج العالمي للنفط الخام في العام 2005، فقد بلغ الإنتاج الخليجي نحو 18 مليون ونصف المليون برميل يوميا، كما تسيطر دول الخليج على نحو 41 بالمائة من حجم الاحتياطي العالمي (المكتشف) للنفط الخام.

إضافة إلى ذلك، شكل إنتاج الغاز في دول مجلس التعاون نحو 8 بالمائة من مجموع الإنتاج العالمي في العام 2005، لكن من المنتظر أن تضطلع بدور أكبر في السنوات المقبلة، وذلك على خلفية الإستثمارات في قطاع الغاز. (أنظر الجدول)

بعض المؤشرات الحيوية لدول مجلس التعاون الخليجي (2005).

جدول رقم (2-1) يوضح : بعض المؤشرات الحيوية لدول مجلس التعاون (2005)

	أرقام حيوية	الأهمية النسبية إلى العالم (في المائة)
السكان	35.9 مليون نسمة	0.5
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	613 مليار دولار	1.5
الإنتاج النفطي	18.4 مليون برميل يوميا	23
الاحتياطي النفطي	487 مليار برميل	41
إنتاج الغاز	197 مليار متر مربع	8.0
احتياطي الغاز	41375 مليار متر مربع	23

المصدر : قسم الأبحاث في بنك كاليون للتمويل والاستثمار (الفرنسي) ، بالاستناد إلى عدة مصادر دولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تداعيات التبعية للقطاع النفطي:**

يضطلع القطاع النفطي (النفط، والغاز، والمنتجات المكررة) بدور محوري في إقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلا إستثناء، بيد أن بعض هذه الدول تعتمد بشكل أكثر من غيرها على القطاع النفطي وحقيقة القول بشكل القطاع النفطي بشريان الحياة بالنسبة لإقتصاديات دول مجلس التعاون في الوقت الحاضر ونوجز ذلك في الآتي:

يشكل الدخل النفطي في المتوسط نحو 80 بالمائة من إيرادات الخزانة العامة في دول مجلس التعاون، وتعد دولة الكويت الأكثر إعتمادا على القطاع النفطي، بينما تعد دولة قطر أقل إعتماد على هذا القطاع. وبحسب إحصائيات العام 2005، فقد شكل قطاع النفطي 92 بالمائة من إيرادات الخزانة في الكويت مقارنة بنحو 64 بالمائة في قطر، وتعد هذه النسب كبيرة بكل المقاييس، إذ أنها تجعل الموازنات العامة تحت رحمة التطورات في الأسواق العالمية.

كما يلعب القطاع النفطي دورا رئيسيا في صادرات دول مجلس التعاون أيضا، وكما هي الحالة مع الموازنة العامة، يعد الإقتصاد الكويتي الأكثر إعتمادا على القطاع النفطي فيما يخص الصادرات إذ شكلت الصادرات النفطية 95 بالمائة من قيمة الصادرات الكويتية في العام 2005.

وبخصوص مملكة البحرين فهناك أهمية إضافية للقطاع النفطي، حيث أنها تقوم بإستيراد النفط الخام من المملكة العربية السعودية عبر أنابيب تعود إلى العام 1945 وبالمقابل تقوم شركة نفط البحرين " بابقو" لتكرير النفط الخام المستورد إلى منتجات نفطية مثل البنزين، والديزل، ووقود الطائرات، وشكلت الواردات النفطية 53 بالمائة من مجموع قيمة وإردات البحرين في العام 2005 مقارنة بنحو 43 بالمائة في العام 2004، وذلك على خلفية إرتفاع أسعار النفط [1].

جدول رقم (2-2): يوضح الأهمية النسبية للقطاع النفطي في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي(في المائة)

دولة الكويت	95
المملكة العربية السعودية	87
دولة قطر	83
سلطنة عمان	83
دولة الإمارات العربية المتحدة	80
مملكة البحرين	67

المصدر : قسم الأبحاث في بنك كاليون للتمويل والاستثمار.

[1] نفس المرجع ، ص252.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللقطاع النفطي كذلك أهمية ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، لكن بدرجة أقل مقارنة بالإيرادات والصادرات، وبحسب إحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي، شكل القطاع النفطي نحو 48 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالأسعار في العام 2005.

كما يلعب الدخل النفطي دورا محوريا في المصروفات الحكومية والتي بدورها تسهم في تحريك الدورة الإقتصادية أو نتائج الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل القطاع النفطي (الدخل النفطي) حجر الزاوية فيما يخص المالية العامة في دول المجلس.

لا تتوقف سلبيات الإعتماد على القطاع النفطي عن هذا الحد، إذ أن هناك عامل التسعير بالدولار الأمريكي، والمعروف أن النفط الخام والمنتجات النفطية مثل الديزل فضلا عن الغاز الطبيعي ومشتقاته، من السلع المسعرة بالدولار الأمريكي، وما يهمنا في هذا الأمر هو تدني قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مثل اليورو الأوروبي والين الياباني، وقد خسر الدولار الأمريكي الكثير في قيمته في السنوات القليلة الماضية (تقريبا 33 بالمائة مقابل اليورو منذ بدء التعامل بالعملة الأوروبية في العام 2002 حتى بداية العام 2007).

الواقع أن نسبة كبيرة من واردات دول مجلس التعاون تأتي من دول الإتحاد الأوروبي واليابان، من دول أخرى لا ترتبط عملها بالدولار الأمريكي، وتعد الدول الأوروبية، وبالخصوص دول منطقة اليورو، والمزود الرئيسي لواردات دول المجلس بلا إستثناء، وخصوصا دولة قطر، و بالمقابل لا تعد الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأول للسلع الداخلة إلى دول المجلس، إذ تمثل الواردات منها 13 بالمائة من قيمة وإجمالي الواردات إلى دولة الكويت، وهي الأعلى بين دول المجلس.

إن الإعتماد النسبي الكبير لإقتصاديات دول مجلس التعاون على القطاع النفطي يمثل تحديا لإقتصاديات هذه الدول الست، حيث يضعها تحت رحمة التطورات في الأسواق العالمية، ويعد النفط من السلع الإستراتيجية في العالم (القطاع النفطي غير مدرج في محادثات تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية)، وعليه فلا يمكن حدوث توافق عالمي على المتغيرات المرتبطة بأسعار النفط خلافا لما هو الحال للعديد من السلع الأخرى مثل القهوة والقطن، وخصوصا أن المنتجات النفطية ترتبط بأمور معيشية تعد من عصب الحياة، مثل الطاقة ووسائل النقل والصناعة وغيرها.

وتتأثر أسعار النفط بعوامل متنوعة سياسية وإقتصادية وأخرى نفسية، وفي هذه المرحلة التاريخية، تشمل العوامل السياسية تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط (العراق، إيران)، وأمريكا اللاتينية (العلاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متوترة بين فنزويلا والولايات المتحدة)، وحالات عدم الإستقرار في إفريقيا، وتعبير آخر ليس بمقدور دول المنطقة السيطرة على المتغيرات التي تؤثر في أسعار النفط والغاز.

المطلب الثاني: ثلاثية: النمو الإقتصادي، الصناعات التحويلية والتجارة البينية في النظام الإقليمي الخليجي.

لم تتحقق بلدان مجلس التعاون الست نمو إقتصادي يتصف بالإستمرارية والإستقرار، هذا النوع من النمو لم تحققه خلال أكثر من ثلاثين عاما من محاولات تحقيق التنمية، وسنوضح ذلك من خلال بعض معدلات النمو التي قمنا بحسابها، مستخدمين بيانات صندوق النقد العربي، لتأكيد أن النمو الإقتصادي ظل متذبذبا بسبب إستمرار إقتصاديات هذه الدول في الإعتماد على النفط وتقلبات أسعاره وإيراداته فالجدول الذي أمامنا بين التطورات التي حصلت في قيم كل من الناتج المحلي ودخل الفرد في بلدان المجلس خلال الفترة (1978-2008).

ويتضح من هذا الجدول أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس زادت من 106.5 مليار دولار في العام 1978 الى 137.6 مليار دولار في العام 1988، أي بزيادة سنوية قدرها 2.6 بالمائة، وهو معدل نمو منخفض مقارنة بمعدلات نمو هذه البلدان في السبعينات، وحتى بمعدلات نمو بقية دول العالم، والسبب في ذلك أن هذا النمو المنخفض يعبر عن فترة تراجع أسعار النفط بصورة جذرية خلال حقبة الثمانينيات، بعد ذلك نرى نتيجة لتحسن البنى في أسعار النفط، بعد الإتفاق الذي تم على حصص الإنتاج بين أعضاء المنظمة، إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس من 137.6 مليار دولار في العام 1988 إلى 231.7 مليار دولار في العام 1998 أي بزيادة سنوية تعادل 5.3 بالمائة.

أما الفترة الثالثة التي إمتدت ما بين العامين 1998 و2008 فقد شهدت طفرة في أسعار النفط، خاصة منذ العام 2003، ولذلك فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لبلدان المجلس خلال هذه الفترة كان حوالي 16 بالمائة... إذا تأملنا التغيرات التي حصلت في دخل الفرد في هذه البلدان خلال الفترات الثلاث، فإننا نشاهد التذبذب نفسه الذي رأيناه في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فمتوسط دخل الفرد حقق نموا سالبا قدره 2.9 بالمائة في العام خلال الفترة (1978-1988) وهي كما ذكرنا فترة تراجع أسعار النفط وإيراداته، ثم تحقق نموا متواضعا في الفترة الثانية، وبعد ذلك إرتفع بمعدل 14 بالمائة خلال الفترة الثالثة التي قفزت فيها أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-3) يوضح : تطور كل من الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد المجلس خلال الفترة 1978-2008 (الأسعار الجارية).

البيـــــــــــــــــــــان	1987	1988	1998	2008
الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)	106.5	137.6	231.7	1054.0
متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)	9266	6874	7937	27407

	1988-1978	1998-1989	2008-1999
نمو الناتج (بالمئة)	2.6	5.3	16
نمو متوسط دخل الفرد (بالمئة)	2.9	1.5	14

المصدر: الحسابات القومية للدول العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 1978-2008).

- **محدودية نصيب الصناعات التحويلية:**

إن إستمرار إعتماد إقتصاديات مجلس التعاون الخليجي على النفط وإيراداته، وما يعنيه ذلك من تقلبات في النشاط الإقتصادي دليل على أن هذه الحكومات قد أنخفقت في تصليح الإختلال في هياكلها الإنتاجية عبر زيادة مساهمة الصناعات التحويلية، وتقليل إعتمادها على الصناعات الإستخراجية، فكلما كان نصيب الصناعات في النشاطات الإقتصادي لأي بلد أكبر، تنوعت منتجات هذا البلد وتنوعت معها مهارات قواه العاملة، وزاد معها التوظيف سواء كانت هذه المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي، أو للتصدير والحصول على العملة الأجنبية، وتعددت كذلك مصادر دخل البلد، وتنوعت إتجاهات صادراته، الأمر الذي يساعد بدوره على إستقرار أدائه الإقتصادي، وتقليل آثار الصدمات التي تتعرض لها مشاريعه التنموية، وبذلك يصبح نموه ذاتيا ويتصف بالديمومة، ولا شك في أن تطور القطاع الصناعي يعتبر حيويا للإستقرار الإقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك يتطلب تحقيق التنمية الدائمة تنويع مصادر الإستيراد والتصدير فكلما إستطاعت الدولة أن تصدر إلى عدد كبير من الدول، وكذلك تستورد من عدد كبير من الدول، كان إقتصادها أقل عرضة للتقلبات والصدمات بأنواعها الإقتصادية والسياسية كذلك، ولكن هذه التحولات لم تحصل في بلدان المجلس، لأن الرؤية التنموية الواضحة، والبيئة المؤسسية الفاعلة، والسياسات الصحيحة، وعدم تحقيق تقدم يذكر على صعيد التكامل الخليجي والعربي،... من حجم السوق اللازم لهذه التحولات، كما أن هيمنة العمالة الوافدة في هذه البلدان جعلت الأموال تتسرب إلى الدول المصدرة لهذه العمالة، بدل أن يتم إتفاقها محليا، ويتولد من خلال هذا الإنفاق طلب محلي يحفز الإنتاج، ويساعد على إستمراريته.

ولو تأملنا الأرقام الرسمية لبلدان المجلس، سواء فيما يتعلق بنصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي، أو بنصيبها في توظيف العمالة، لإتضح لنا أن هذا الدور مازال محدودا، خاصة بعد ثلاثين عاما من جهود التنمية، فعلى سبيل المثال، بينما يصل نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا إلى حوالي 20 بالمائة و30 بالمائة و 40 بالمائة على التوالي فإنه يراوح حول نسبة 12 بالمائة في بلدان المجلس، فحسب الأرقام الصادرة عن صندوق النقد العربي فإن نصيب الصناعة التحويلية في بلدان المجلس للعام 2008 كان يعادل: 12.6 بالمائة في الإمارات و13.8 بالمائة في البحرين و8.3 بالمائة في السعودية و10.2 بالمائة في عمان، و6.8 بالمائة في قطر، و5.6 بالمائة في الكويت علما أن هذه أرقاما رسمية، و بالتالي فالأرقام الفعلية قد تكون أقل من ذلك.

وحتى إتجاهات الصناعات التحويلية في هذه البلدان لا تدعو إلى التفاؤل كثيرا، كما يبين الجدول الذي حاولنا أن نرصد فيه تطورات نسبة الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي لبلدان المجلس خلال الفترة (1978-2008) وكما هو واضح من هذا الجدول، فإن مساهمة الصناعات التحويلية في هذه البلدان ظلت متحفظة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة في السعودية في العام 2008 معدل 8 بالمائة بعد أكثر من أربعين عاما من جهود التنمية أو دعاية التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-4) يوضح تطور نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي لدول المجلس للسنوات 1978-2008 (بالنسبة المئوية):

الدولة	1978	1988	1998	2008
السعودية	4.4	8.6	9.9	8.0
الكويت	6.6	13.6	11.9	5.6
الإمارات	3.6	9.4	12.9	12.6
البحرين	10.5	18.0	12.4	13.8
قطر	3.8	14.3	7.9	6.9
عمان	1.3	4.20	4.7	10.3
المجلس	4.7	9.7	10.4	9.0

المصدر: أنظر الجدول السابق.

- **ضعف التجارة البيئية:**

إن بلدان المجلس الخليجي قريبة من بعضها البعض جغرافيا، بعيدة تجاريا، حيث لا تزيد نسبة تجارتها البينية عن 4.7 بالمائة فحسب بيانات العام 2008، في الوقت الذي كانت فيه هذه النسبة تصل إلى 67.3 بالمائة في المجموعة الأوروبية، و49.5 بالمائة في تجمع النافتا الذي يجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من المكسيك وكندا[1].

في الوقت نفسه، لا تزيد صادرات بلدان المجلس للعام نفسه على 4.3 بالمائة من الصادرات العالمية، بينما تصل هذه النسبة إلى 36.9 بالمائة و 12.8 بالمائة في المجموعة الأوروبية والنافتا على التوالي[2]، وهذا دليل آخر على بلدان المجلس لم تحقق حتى الآن تنوعا ملموسا في هياكلها الإقتصادية وأنها

[1] World development indicators 2010(washington, dc ; world bank ,2010) p375

[2] المرجع نفسه ، ص 376.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مازالت تصدر النفط وتستخدم عائداته لإستيراد حاجاتها من جميع السلع الوسطية والإستهلاكية والرأسمالية والعمالة كذلك، مما يعني أن إقتصادياتها متشابهة وليست متكاملة.

هذه المؤشرات والتي إشتملت على النمو الإقتصادي المتذبذب وهيمنة الإيرادات النفطية، ومحدودية الصناعات التحويلية وهامشية التجارة البينية تدل من غير أدنى شك على أن الإقتصاديات الخليجية مازالت نقطا، فالنفط مازال هو المحرك الأول للنمو الإقتصادي وللإيرادات وللصادرات وللتجارة الخارجية، وهذا يعني أنه لم يحدث تغيير في الهياكل الإقتصادية لهذه البلدان، علما أن هذا هو الهدف الأول لمسيرة التنمية كلها لأن هذا التنويع في الهياكل الإنتاجية هو الذي يسعد هذه الدول لفترة ما بعد النفط.

المطلب الثالث: أمن الموارد المائيـــة.

سجل الطلب على المياه في دول الخليج العربية خلال السنوات العشر الأخيرة زيادة وصلت إلى ما يناهز 140 بالمائة وكانت الكويت إحدى الدول التي تجاوزت نسبة الطلب على البلدية وليس من المتوقع أن يطرأ تغيير كبير في هذا التوزيع لمخصصات المياه في المستقبل في معظم بلدان المنطقة، وعلى كل حال فإنه من المتوقع أن تنخفض حصة القطاع الزراعي الإجمالي لدول الخليج العربية من متوسط قدره 63 بالمائة عام 1995 إلى 48 بالمائة عام 2025.

وخلال العقود الأربعة الماضية تضاعف عدد السكان أكثر من خمس مرات، وذلك من نحو 08 ملايين نسمة في عام 1970 إلى نحو 43.5 مليون نسمة في عام 2010، حيث يبلغ معدل النمو السكاني الحالي في دول الخليج العربية نحو 03 بالمائة الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم.

وبدأ من الثمانينات من القرن الماضي رافق التنمية والنمو السكاني المتسارعين زيادة متواترة في الطلب على المياه، حيث إرتفع الطلب نحو 06 مليارات متر مكعب في عام 1980 إلى أكثر من 32 مليار متر مكعب في عام 2005.

وفي ظل النمو السكاني وزيادة الطلب على الغذاء صاغت معظم دول الخليج العربية سياسات زراعية طموحة تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاكتفاء الذاتي من الغذاء وأصبح القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه، وذلك بنسبة تصل إلى أكثر من 85 بالمائة من إجمالي المياه المستخدمة في هذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **إدارة الموارد المائية لدول الخليج العربية:**

يقصد بسياسات الأمن المائي تلك السياسات المائية التي يتم تبنيها على المستوى الوطني لكل دولة على حدة من دول الخليج العربية، ويمكن تعريف السياسة المائية إجرائيا بأنها: الإطار الذي تتم عبره إدارة الموارد المائية المتاحة وإستنباط مجموعة من القواعد والإجراءات المنظمة لذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي إطار العمل بنظام الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث تكاد تجمع كافة التقارير المتخصصة بقضايا المياه العالمية على أن هناك ثلاثة أنواع من مشكلات المياه التي يتعين مواجهتها:

الأول: ذاتي الأسباب ويرجع بسببه إلى الهدر الشديد للموارد.

الثاني: يكون من المشكلات التي يمكن توصيفها ولكن لاتوجد حاليا حلولا إقتصادية لها.

الثالث: المشكلات التي تعد نتاج الطلب المرتفع على المياه التي تخضع للدراسة والتحليل من خلال الإستراتيجيات الحكومية في السياسية والإستثمار.

- **أهم التحديات والقضايا المائية لدول الخليج العربية:**

يقع العالم العربي في منطقة جافة عموما والظروف تزداد سوءا بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون فيه فقد كانت الموارد المائية المتجددة المتوافرة في العالم العربي في عام 1950 أكثر من 4 آلاف متر مكعب سنويا ولكن هذا الرقم إنخفض إلى 1.312 مترا مكعبا في عام 1995 ثم الى 1.233 مترا مكعبا عام 1998، من المتوقع أن يصل إلى 547 مترا مكعبا للفرد سنويا بحلول عام 2025.

في هذا السياق من الجدير بالملاحظة أنه منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين يتزايد إستهلاك المياه في كل أنحاء العالم بمعدلات أعلى من ضعف معدل النمو السكاني، ووجدت دراسة أن 14 دولة من أصل 18 دولة مصنفة في فئة " خطر في الحد الأقصى" تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي مرتبة على النحو التالي: موريتانيا، دولة الكويت، الأردن، مصر، إسرائيل، العراق، عمان، الإمارات العربية المتحدة، سوريا، السعودية، ليبيا، جيبوتي، تونس، الجزائر، وإضافة إلى هذه الدول وجد أن إيران ودولة قطر تقعان في مجموعة "خطر مرتفع " ولذلك فإن جميع دول الخليج العربية شهد مخاطر مائية بمستويات حادة أو مرتفعة بإستثناء البحرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظرا إلى أن المصادر المائية لغالبية دول الخليج العربية تقع في أحواض مشتركة فإنها تواجه العديد من القضايا والتحديات في إدارة قطاع المياه أهمها:

- إنخفاض مؤشر حصة الفرد من المياه العذبة في هذه الدول حيث وصل إلى أقل من 500 متر مكعب في السنة (خطر الفقر المائي الحاد).
- إرتفاع معدلات الطلب على المياه بالقطاع البلدي بنسب تفوق قدرة هذه الدول على تطوير مواردها المائية المتمثلة في التحلية وإعادة الإستخدام، التي تستنفذ ميزانياتها.
- إخفاض منسوب خزانات المياه الجوفية، والتدهور المستمر في نوعيتها، نتيجة الإستخدام المكثف لهذه المياه بشكل عشوائي، وهو ما أسهم في إستنزاف وإنخفاض مستوياتها.
- الفجوة المائية بين متطلبات القطاع الزراعي وبين الموارد المائية المتاحة، حيث يعد القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه، الذي يستحوذ على أكثر من 50 بالمائة من إجمالي إستخداماتها.
- زيادة حجم الإنفاق المالي لدعم المياه، حيث أدى " الدعم العام الغير موجه: الى تفاقم الطلب على المياه وفرض عبئ مالي كبير على كاهل الموازنات الوطنية، وما نتج عنه من إنخفاض نسب إسترجاع التكاليف.

دلت دراسات حديثة على أن الطلب العالمي على المياه في عام 2030 سيكون أعلى بنسبة 40 بالمائة مما هو عليه حاليا وسوف يسهم النمو السكاني في غالبا في زيادة الطلب على المياه فقد تجاوز عدد سكان العالم سبعة مليارات نسبة، إذ إستمر معدل النمو السكاني الحالي على ماهو عليه الآن، فقد يعاني نحو 60 بالمائة من سكان العالم ندرة في المياه بحلول عام 2025.

وتأتي أربع من دول الخليج العربية الست بين أكثر عشر دول في العالم تعرضا لندرة المياه، وتأتي الكويت (10 أمتار مكعبة للفرد في العالم) على رأس ترتيب الدول التي تعاني من ندرة المياه في العالم، والإمارات العربية المتحدة (58 مترا مكعبا للفرد في العام) في المركز الثالث، وقطر (94 مترا مكعب للفرد في العام) في المركز الخامس، والسعودية (118 مترا مكعبا للفرد في العام) في المركز الثامن، أما دولتي الخليج الباقيتين البحرين وعمان، إذ جاء فيه أن هاتين الدولتين تستهلكان نسبة 2.8 و1.5 على التوالي أكثر مما لديهما من موارد مائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تهديدات وتحديات: الهوية، العمالة والإرهاب في منطقة الخليج.

إن من أبرز وأهم التحديات الداخلية لدول النظام الإقليمي الخليجي، ما تعلق بمشاكل وإشكالات ذات الطبيعة الإجتماعية كالهوية وتداعياتها والعمالة الوافدة وما ينجر عليها على مستويات عدة كالاقتصاد، الأمن، التركيبة المجتمعية، ضيف إلى كل هذا ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتهما على المنظومة الإقليمية الخليجية.

المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالهويـــــــة.

تعد أزمة الهوية قضية جوهرية، تزيد من خطورتها الإنقسامات العديدة التي تعانيها المجتمعات الخليجية، وتشمل هذه الإنقسامات التوتر القائم بين الفرس والعرب، وبين الشيعة والسنة، وبين العمال الوافدين والقوة العاملة المواطنة الصغيرة الحجم في دول مجلس التعاون الخليجي الست بصفة خاصة، وبين النخب الإقتصادية الثرية والطبقات الفقيرة في المجتمع، إضافة إلى إنقسامات إجتماعية أخرى يعانيها العراق مثل الإنقسام بين العرب والأكراد، وتعانيها إيران مثل الإنقسامات بين الشعوب والقوميات الإيرانية المختلفة بلغاتها المتعددة، وبخاصة الفرس والأذربيجانيون والأكراد والبلوش والعرب والتركمان وغيرهم من الأعراق الأخرى، وفي عمان هناك الإنقسام بين الأغلبية الاباضية والأقلية السنة.

وفي دول مجلس التعاون تنقسم فئاتها الإجتماعية الرئيسية إلى إنقسامات فرعية، فالتمايز الشيعي – السني على سبيل المثال يمكن تقسيمه إلى شيعة فرس (عجم) وشيعة عرب، والشيعة العرب أنفسهم ينقسمون إلى فئتين أخريين: من تنحدر أصولهم من البحرين (البحرانة) ومن ترجع جذورهم الأصلية إلى شرقي العربية السعودية (الحساويون)، وكلا الفئتين الشيعية والسنية تتعرض للتشرذم بسبب الصراع الناشب بين العقيدة الإسلامية الشعبية (أو الأصولية المتطرفة) ومنظومة الدين الإسلامي الرسمي أو المؤسساتي، وهذا التشرذم يمكن أن يأخذ أبعادا خطيرة في المستقبل مع بقاء الأوضاع على ماهي عليه دون إصلاح، والتجربة السعودية في سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية مؤشر شديد الدلالة على ذلك.

إلى جانب هذا الإنقسام الطائفي يبرز في الكويت إنقسام من نوع نادر على " درجة المواطنة " وعدم التوازن بين فئات المواطنين، ويتفرع عن هذه القضية إشكالية خاصة تتفرد بها التركيبة السكانية في الكويت، وهي مشكلة " غير محددي الجنسية" أو مشكلة " البدون" الذين وصل عددهم وفقا لإحدى الإحصاءات، عام 1990 إلى حوالي 220 ألف نسمة، لكن هذا العدد إنخفض عام 1993 (أي بعد حرب الخليج الثانية وإعادة تنظيم إجراءات الإقامة والدخول) إلى 118 ألف نسمة، وغالبية هؤلاء لهم أقارب في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت وأولاد فيها، ويترتب عن هذا الإقسام حرمان الكويتيين المجنسين وأولادهم وفئة " البدون" من الحقوق السياسية، وبخاصة حق الترشيح أو التعيين في هيئة نيابية، وذلك بصفة مطلقة.

وإلى جانب الإنقسامات العرقية في إيران أخذ الإنقسام الطائفي الشيعي – السني يبرز كخطر يهدد التكامل الوطني في السنوات الأخيرة، وكانت إضطرابات مدن شمال شرق وجنوب شرق إيران ذات الوجود السني المكثف، وبخاصة إضطراب مدينتي " مشهد" و "زهدان" عامي 1992 و1993 شاهدا على ذلك، وتكتسب هذه الإضطرابات أهمية كبيرة نظرا لأنها وقعت في المناطق السنية التي إرتبط أهلها تقليديا بباكستان وأفغانستان نظرا للإرتباط التاريخي بالبلوش، كما أن المعارضة السنية، الإيرانية المسلحة لها ممثلون في بشاور في باكستان، ولها أيضا إتصالات مع بعض فئات المجاهدين الأفغان وبخاصة الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار[1].

وترجع خطورة هذه الإحداث إلى أنها تمثل تحديا لمصداقية النظام الحاكم في إيران بأنه يرتكز على حكم إسلامي لا يفرق بين السنة والشيعة. وعلى رغم تحدث البعض عن تقسيم السيطرة بين مختلف الجماعات العرقية في إيران، وسيطرة الفرس على الحكومة وسيطرة الأتراك (الآذريون) على الإقتصاد مع منح بعض المناصب المهمة في الجيش للحرس الثوري " الباسدران" والسلطة التنفيذية لممثلين للأقليات وبخاصة الأقليات التركية والعربية فإن موقف الأقليات بصفة عامة يتسم بعدم الرضا، وبخاصة البلوشتان والستان والكرد ، وأيضا عرب خوزستان (عربستان) وضمن ذلك عدم إعتراف الدستور الإيراني بالأقليات العرقية[2].

أما الإنقسام العرقي والطائفي في العراق بين عرب وأكراد ومسلمين سنة ومسلمين شيعة فله أبعاد جغرافية تكسب خطورة حقيقية على الأمن والتكامل الوطني فالأكراد يرتكزون في شمال العراق. حيث يتجاورون مع مناطق تركز الأكراد الأتراك والإيرانيون، مما يكسبهم قوة فوق قوتهم، ويفتح المجال واسعا أمام تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية العراقية على غرار ما حدث بالفعل طيلة العقود الثلاثة الماضية، كما تتركز الأغلبية الشيعية في الجنوب، في حين يقتصر الوجود السني على وسط العراق بصفة أساسية، وهكذا فإن العراق يكاد ينقسم إلى ثلاثة مناطق الأمر الذي جعل قضية الوحدة الوطنية والتكامل

---

[1] وليد محمود عبد الناصر، "إيران : نحو الحسم و التصعيد أم الاستمرار ؟"، **السياسة الدولية**، السنة 30، العدد117، يوليو 1994، ص30.

[2] نفس المرجع ، ص 31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني وإقامة سلطة مركزية قوية أول إهتمامات السلطة الحاكمة في بغداد، أيا كانت هذه السلطة ملكية أو جمهورية[1].

ويزيد من خطورة هذا الإنقسام إستئثار الطائفة السنية العربية دون الكردية بالسلطة وتهميش دور الأغلبية الشيعية، على غرار الوضع في البحرين حيث تتركز السلطة أيضا في يد الأقلية السنية، الأمر الذي يهدد الإستقرار السياسي، و يهدد الهوية الوطنية بشكل حاد، ويزيد من خطورة مشكلات الهوية على مستوى النظام الإقليمي الخليجي ككل [2].

المطلب الثاني: العمالة الوافدة والتحدي الأمني.

تمثل العمالة الوافدة في منطقة الخليج تحديا كبيرا لدولها، فمداخيل دول المنطقة الناتجة عن النمو الكبير الذي حدث في النصف الثاني من القرن العشرين وإستمر من يومنا هذا، دفعت إلى تنمية واسعة تطلبت الإستعانة بطاقات شعوب شتى، وقد نتج عن هذا الوضع تحول شعوب العديد من دول الخليج العربية إلى أقليات وطنية معتمدة على الطاقات الوافدة إليها بشكل كبير، ومن الصعب تصور أن الحاجة إلى الطاقات الوافدة سوف تنتفي في المدى المتوسط، فمعظم مجتمعات الخليج ذات كثافة سكانية محدودة.

ومن ثم يتطلب الحفاظ على مستوى الخدمات ووتيرة النمو فيها، الإعتماد بنسب مختلفة على عمالة أجنبية وعربية لكن هذا الإعتماد يشكل بحد ذاته تحديا دائما لأنه يثير الكثير من الإشكاليات بشأن هوية دول مجلس التعاون الخليجي في مستوياتها الثلاثة.

- الهوية المحلية في مقابل الهوية الغير محلية.
- الهوية العربية في مقابل الهوية الغير العربية.
- الهوية الإسلامية في مقابل الهوية الغير إسلامية.

إن إنتاج النفط والإرتفاع المفاجئ في المداخيل في ظل قلة عدد السكان وغياب البنى التحتية، خلق وضعا إستثنائيا في تاريخ منطقة الخليج، فمنذ منتصف القرن العشرين قررت نخب الخليج وعلى مراحل تعمير صحراء الجزيرة العربية فتغير مسار تاريخها من منطقة قليلة في سكانها بعيدة عن مسارات الحروب والنزاعات والإهتمام الإستراتيجي إلى المنطقة الأهم في السياسة العالمية، والأعلى في التكاثر السكاني والأكثر كثافة في الهجرات إليها.

---

[1] Halms, Christine moss, **iraqu: eastern flank of the Arab world**, Washington, dc: Brookings institution, 1984, pp25-26.

[2] Ibid, p24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك عنصران أساسيان في دفع ظاهرة العمالة الوافدة في دول المجلس إلى صدر إهتمامات الرأي العام و دوائر إتخاذ القرار المحلية والعالمية، العنصر الأول يتمثل في حجم تدفق العمالة الأجنبية ووتيرته، أما العنصر الثاني فيتمثل في الآثار الإقتصادية والإجتماعية للعمالة الوافدة.

فعلى صعيد العنصر الأول سنحاول إلقاء ضوء على تركيبته السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي والواقع الحالي للعمالة الوافدة والتي نستنتج منها ما يلي:[1]

1- بلغ إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون في عام 2000 حوالي 30 مليون نسمة، إرتفع إلى 32.5 مليون عام 2004 أي بزيادة نسبتها 8.3 بالمائة خلال أربع سنوات فقط، ثم بلغ 35.1 مليون نسمة عام 2006 أي نسبة زيادة قدرها 8 بالمائة أيضا خلال سنتين مما يعكس جانب من الزيادة غير الطبيعية في السكان بسبب جلب الأيدي العاملة الأجنبية، وتبلغ نسبة غير المواطنين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 38 بالمائة في مملكة البحرين و 27.1 بالمائة في المملكة العربية السعودية و25.4 بالمائة في سلطنة عمان و60.8 في دولة الكويت، كما تشير إحصائيات صادرة عن صندوق النقد الدولي بأن نسبة السكان الأجانب في دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل 81.5 بالمائة وفي دولة قطر 70 في المائة من مجموع السكان خلال عام 2006، أما مملكة البحرين فقد إختل التوازن فيها وأصبح السكان الأجانب يشكلون نصف السكان تقريبا وبنسبة 49.4 بالمائة في نهاية 2007.

2- يشير تطور نسبة العمالة الوافدة في كل دولة من دول مجلس التعاون حسب إحصائيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وتقارير وزارات العمل في هذه الدول ما بين عامي 2001 و2006(أنظر الجدول المرفق) أن نسبة هذه العمالة من إجمالي العمالة في مملكة البحرين كانت 58.8 بالمائة عام 2001 ثم إرتفعت الى 79 بالمائة عام 2006، وفي المملكة العربية السعودية إرتفعت من 50.2 بالمائة إلى 88.4 بالمائة ونفس الشيء بالنسبة لسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، وتشير تلك الإحصائيات بأن تطور العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت أقصاها وبنسبة 90 بالمائة من إجمالي القوى العاملة عام 2006 كما تشير تقديرات القوى العاملة ونسبة العمالة الوطنية

---

[1] وفقا لاحصائيات: **الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي** ، قاعدة المعلومات الاحصائيات (2001-2006)، وموقع منظمة العمل العربية، احصائيات الهجرة و تنقل الأيدي العاملة في البلدان العربية لعام 2005، والتقارير الدورية عن وزارات العمل في الدول الخليجية 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغير الوطنية في دول مجلس التعاون حسب مصادر منظمة العمل العربية لعام 2006، بأن إجمالي العمالة الوطنية والأجنبية بلغت حوالي 14.5 مليون عامل تشكل العمالة الوافدة فيها 70.3 بالمائة.

جدول رقم (2-5) يوضح تطور نسب العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2001-2006

الدولـــــــــــــــة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
دولة الامارات العربية المتحدة	0	0	0	0	82.3	90
مملكة البحرين	58.8	0	58.8	58.6	58.6	79
المملكة العربية السعودية	50.2	49.6	0	0	64.6	88.4
سلطنة عمان	79	78.3	71.2	70.1	66.1	81.5
دولة قطر	53.9	55.4	55.2	56.6	56.7	84.4
دولة الكويت	80.4	80.4	80.8	81.7	81.7	84.8

المصدر: (2001-2004) احصائيات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، (2005) منظمة العمل العربية و2006 التقارير الدورية الصادرة عن وزارات العمل في الدول الخليجية.

أما على صعيد العنصر الثاني والمتعلق بالآثار الإقتصادية والإجتماعية للعمالة الوافدة، يمكن إنجازها كالآتي:

إن إعتماد هذه الدول المفرط على العمالة الوافدة، خاصة غير العربية لها تكاليف متعددة تحقق بعضها كالتشوه الثقافي الذي تعرضت له هذه المجتمعات، وتسرب مليارات الدولارات إلى خارج المنطقة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل جوالات، وتزايد تكاليف الخدمات التي تقدم لهذه العمالة. وهناك تكاليف بدأت تطل برأسها، كالتكاليف المتعلقة بحقوق هذه العمالة، وما يمكن أن ينتج منها من إعادة هيكلة وتشكيل لطبيعة هذه المجتمعات[1].

أ- تشوه الثقافة:

لا يخص على زائر بلدان المجلس، خاصة الإمارات والكويت والبحرين، أن الثقافة العربية الإسلامية تواجه تحديا متعدد الوجود، حيث إن المواطن الخليجي أصبح غريب الوجه واليد واللسان. فالقطاع المنزلي يعج بالعمالة الغير عربية، لأن السائق هندي والمزارع باكستاني والخادمة فيليبينية، الأمر الذي يحرم أبناء هذه البلدان من التحدث بلغتهم أو ممارسة قيمهم في أضيق دائرة يعيشون فيها، لأنهم يجدون أنفسهم مضطرين إلى اللجوء إلى لغة عربية مهجنة أو محرفة، حتى يتم التقاطها من قبل بقية الوافدين إلى هذه الأسرة [2]، ولا يختلف حال الفرد الخليجي في الطرقات والأسواق والمؤسسات العامة والخاصة عن حاله في بيته، فالمؤسسات التجارية تعكس تنوع اللغات ودور السينما تطفح بأفلام تخاطب أكبر الأقليات وهكذا حال المطاعم والمدارس الخاصة التي أصبحت بؤر لتفريغ ثقافات الآخرين وتهميش الثقافة العربية بمخزونها الثقافي، وقد أصبح الأستاذ الجامعي مضطرا إلى النشر باللغات الأخرى، خاصة الإنجليزية وإلا فإن مصيره هو الإحالة إلى التقاعد، هذه وغيرها من صور التشوه الثقافي التي تعرضت لها بلدان المجلس نتج منها فقدان الإنتماء العربي.

ب- تسرب وهدر الموارد:

أما الأمر الثاني من آثار العمالة الأجنبية، الذي تحقق فعلا، فهو تسرب مليارات الدولارات على شكل حوالات إلى الدول المصدرة لهذه العمالة، وحرمان الإقتصاديات الخليجية منها. وفي هذا الصدد ينقل عن وزير العمل البحريني، مجيد العلوي قوله: " إن العمالة الوافدة في الخليج تخرج من المنطقة سنويا ما قيمته 25 مليار دولار، إضافة إلى كونها خطرا إجتماعيا وسياسيا في ظل التوجه العالمي نحو الضغط من أجل توطينهم[3].

---

[1] أنظر: تحرير نادر فرجاني، **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

[2] جهينة سلطان سيف العيسى، **التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة**، ورقة قدمت الى: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، ص 169-181.

[3] علي أسعد وطفة، "العمالة الوافدة و تحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية"، **المستقبل العربي**، السنة 30، العدد 344، أكتوبر 2007، ص 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التحديات السياسية والأمنية:

إضافة إلى آثارها الثقافية والإقتصادية المتحققة، تحمل العمالة الوافدة في طياتها تحديات سياسية وأمنية متنوعة، فحكومات المنطقة التي لا تستمد شرعيتها من شعوبها قد تجد في وجود هذه العمالة الوافدة بأحجامها الكبيرة مبررا لعدم إحداث أي نوع من المشاركة السياسية الفعلية، مما يعني استمرار هذه النظم المستبدة وإخفاقاتها الأمنية والتنموية، كما أن هذا الوجود الكثيف والرخيص للعمالة الأجنبية في هذه البلدان يعتبر عاملا مشجعا للمواطنين على الإتجاه إلى النشاطات الريعية والإبتعاد عن القطاعات الإنتاجية التي تسيطر عليها العمالة الأجنبية، وهذا يضع الأمن الإقتصادي لهذه البلدان في أيد غير مواطنة، ولكن أخطر الآثار السياسية المترتبة عن العمالة الأجنبية في بلدان المنطقة تتعلق بمطالبة هذه العمالة الغير العربية، في ظل العولمة والقوانين الدولية، بحقوق سياسية وإجتماعية لا غبار عليها من حيث المبدأ، ولكنها في سياق واقع بلدان المجلس تعني بإختصار نهاية الهوية الوطنية لهذه البلدان [1].

المطلب الثالث: إشكالية الإرهاب وأثرها على الأمن الخليجي.

تعد شبه الجزيرة العربية مهد الإسلام، حيث يوجد فيها أقدس موقعين دينيين إسلاميين، المسجد الحرام في مكة المكرمة، والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة.

يتسم العرب في منطقة الخليج العربي بعقلية إسلامية مختلفة عن عقلية معظم المسلمين الآخرين نتيجة للعيش في منطقة مهد الإسلام، فكون المرء مسلما لا يعد تجربة دينية صوفية لبعض المسلمين في أقاصي الأرض، وإنما تجربة يومية مألوفة أقرب ما تكون إلى عملية آلية كالتنفس، ويعتبر إطلاق الصفات على عرب الخليج الذين واكبوا الحداثة بأنهم: " علمانيون " بقبولهم الكثير من أفكار المجتمع الغربي العلماني وأساليبه الإستهلاكية ببساطة أمرا غير صائب إذ أن مجتمع منطقة الخليج إسلامي إلى حد النخاع.

غير أن المواقف تجاه تطبيق الإسلام في الحياتين الخاصة والعامة قضية أخرى، فثمة عدد متنام من العرب الخليجيين ذوي الميول الغربية الذين هجروا الكثير من الأعراف الإجتماعية التقليدية وقد خلقت كل من الحداثة والعلمنة مصادر توتر في المجتمعات الخليجية الإسلامية التقليدية.

إن حل المعضلة المتعلقة بكيفية تحقيق الفائدة المرجوة من الحداثة لشعوبها، مع مقاومة العلمنة التي ترافقها، يعتبر الشغل الشاغل لكل الأنظمة الخليجية، فقد تعرضت هذه الدول لتحد متزايد من قبل مجموعة من الراديكاليين بدعوى عدم قيامها بما يكفي ولتحالفها مع العناصر العلمانية الملحدة في الغرب من أجل القضاء على الأسلوب الإسلامي في الحياة.

---

[1] نفس المرجع، ص 76-78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو تهديد المنظمات الإسلامية السياسية الثورية المتشددة أكبر تهديد محتمل للإستقرار السياسي في منطقة الخليج.

1- الأصول الفكرية للإسلام السياسي:

ليس الإسلام السياسي ظاهرة حديثة، فمنذ البعثة الأولى للرسول محمد " ﷺ " كان الإسلام دائما دنيا ذا أبعاد سياسية وإجتماعية[1]، و إنما ظهرت المؤشرات والبوادر الأولى للفكر الإسلامي المعاصر في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وقد حكمت ظهورها وتطوراتها الأولى السياقات السياسية والثقافية لفترة ما بين الحربين العالميتين، وهي فترة حفلت بمتغيرات عاصفة في أوروبا المضطربة وفي العالم الإسلامي المنتقل من حال إلى حال.

ولكن من غير الدقة والبساطة محاولة جمع الإسلام السياسي تحت راية واحدة للأصولية، فالإسلام موجود من منظار سياسي يمتد من اليمين إلى اليسار... و حتى المحافظ إلى المتطرف.

على مدى أكثر من ربع قرن، أكد الاسلام ذاته كقوة سياسية وإجتماعية في الأبعاد العالمية، بدأ من الثورة الاسلامية في إيران عام 1979، وإغتيال الرئيس أنور السادات في عام 1981 والحروب في لبنان وأفغانستان في السبعينيات والثمانينيات ثم حرب الخليج الثاني عامي 1990، 1991 ووجود القوات الأمريكية في العديد من بلدان الخليج، وتحديدا في السعودية، الأرض المقدسة حيث ينظر العديد من المسلمين إلى الدفاع العسكري الأمريكي عن إمدادات النفط كعداء لمعتقداتهم ومصالحهم وقد أدت عوامل عديدة دورا في صحوة الإسلام السياسي منها:

أ- **الإهتمام بالعدالة الإجتماعية:**

منذ الحرب العالمية الثانية شهدت معظم مناطق العالم الإسلامي درجات دراماتيكية من التغيير والتحديث والتطور الإقتصادي والإجتماعي السريع، بينما أدت هذه التحولات إلى إثراء بعض القطاعات الإجتماعية، إلا أنها خلقت في بعض الأماكن الأخرى فجوات متنامية بين الثراء والفقر، وبصورة متزايدة بين سكان المدن (الحضر)، معظم الشرائح المحرومة في اللجوء إلى الدين أصلا في العدالة.

ب- **الإحساس بالهوية:** في العالم الإسلامي، توجهت كل من الحكومات الإستعمارية والحكومات الوطنية الإصلاحية إلى خلق أنظمة قانونية وإدارات مدنية إشتقت من النماذج الغربية.

---

[1] حسن حنفي، **الاسلام السياسي بين الفكر والممارسة**، في : **الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- **الشباب والبطالة:** في مناطق عديدة من العالم الإسلامي، تعد معدلات أعمار السكان فيها صغيرة " شابة" تحت سن 25 عاما، كما أن ديمقراطية التعليم سمحت لأعداد متزايدة من الطلاب في الوصول إلى تلقي التعليم العالي، ولكن الأغلبية العظمى من هؤلاء المتخرجين لا تجد وظيفة ترضي طموحاتها، فالبطالة متفشية حتى بين الشباب والناس المتعلمين تعلما جيدا نسبيا، فالجامعات في بعض الدول الاسلامية أرض خصبة لتجنيد الدعاة الاسلاميين.

وهناك مساهمة كبيرة من قبل الشابات في هذه الحركات – فالبنسبة إلى العديد من شباب اليوم، يجلب الإسلام شيء ما جديدا وذا قيمة إلى المأزق حول كيفية الوصول إلى التحديث مع الحفاظ على إحساس بالهوية، وكيفية تحقيق مستويات أكبر من العدالة الإجتماعية والإقتصادية.

د- **الانقسامات بين الريف والحضر:** يمكن أن تعد هذه الإنقسامات مصدرا تقليديا من مصادر التوتر في المجتمع الإسلامي، مثل العديد من المجتمعات، فهناك إعتقاد بأن المناطق المكتظة بالسكان، تؤلف سلسلة من القرى الممتدة المزدحمة، غالبا تحفظ بأساليب الوسط الرعوي، حيث العديد من هذه المجموعات الكبيرة يمثلون فقراء المدن، توفر مثل هذه المناطق الكثير من الأسر التحتية لمساندة الإسلام السياسي.

و- **الفشل الاديولوجي:** تتميز مناطق عديدة في العالم الإسلامي بأنظمة سياسية عاشت طويلا وعارضت التغيير والتطور، وبخاصة النموذج الذي قد يجلب التغيير في هياكل السلطة القائمة، وهكذا فالعديد من هذه الأنظمة يعاني فراغا إيدولوجيا، لأن المبادئ التي كانت تشرع سلطتها لم تعد موضع ثقة.

2- إيران وظهور التوجه الإسلامي الثوري:

كان كثير من المراقبين ينظرون إلى الثورة الإيرانية عام 1979 على أنها جرس إنذار هذا التحول، فقد أكد جون اسبوزيتو أنه " في منطقة الخليج كما في أية منطقة أخرى في العالم الاسلامي، قامت إيران بدور المحفز للمعارضة التي ترجع أسبابها الرئيسية إلى عوامل محلية[1].

وعلى أية حال كان دور إيران كحافز للثورة الاسلامية أقل ملائمة للتطبيق في منطقة الخليج منه في أية منطقة أخرى، فلم يكن هناك قبول بين غالبية سكان الخليج السنية. للطموحات الفارسية التوسعية للنظام الإيراني الجديد، ولا للقيادة الدينية الشيعية وتعاليمها الإسلامية الثورية، وربما تكون المجتمعات الشيعية في دول مجلس التعاون في دول الخليج العربية " وهي أقليات لكافة دول الخليج بإستثناء دولة البحرين " قد أقترنت في البداية – إلى حد ما- بالثورة الإيرانية، ولكن الأيام أثبتت في النهاية أن شكوكهم تجاه النظام الديني في إيران تفوق مشاعر الإستياء من أنظمتهم، وكان ثمة قلق أساسي في كل من منطقة الخليج

[1] John l.esposito, **political islam and gulf security, inpublished**, paper prepared for the second annual conference of emirates center for strategic studies and researsh ;abu dhabi ,uae ,5-8 january 1996,p1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعرب إزاء الإضطراب السياسي الشيعي الكبير الحجم الذي تم بتلاعب من طهران، والذي تزايد مع أحداث الشغب التي قام بها الشيعة في المملكة العربية السعودية عام 1980 والمحاولة الإنقلابية في دولة البحرين، والتي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير البحرين (وهي تتألف من عناصر شيعية) عام 1981 بدعم من إيران، وقد واصلت إيران دعم الجماعات الشيعية المعارضة في المملكة العربية السعودية والبحرين وفي أماكن أخرى، إلا أنها لم تكن قط قادرة على تصدير تعاليمها الثورية الإسلامية بصورة فعالة إلى الجانب العربي من الخليج.

لقد كانت جاذبية التوجه الإسلامي الثوري في شبه الجزيرة تتنامى بين العامة من الناس ولا تتعلق أسباب شعبيتها كثيرا بطبيعة الأوضاع وقصور صيغ المشاركة السياسية في دول المنطقة، كما أنها لا تتعلق بكراهية كل ماهو غربي، وهو ما يروج له الإسلاميون في العالم العربي بأحدث وسائل الاتصالات التقنية.

تنبع الأسباب الجذرية بدلا من ذلك، من الصدام بين القيم الإسلامية التقليدية والقيم العلمانية الغربية، وهو صدام ناشئ عن برامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية السريعة، في ضوء سعي حكومات شبه الجزيرة العربية لتحديث دولها، وناشئ أيضا عن الفشل المتزايد في تحقيق التوقعات الإقتصادية بسبب عدم مجاراة عوائد النفط الثابتة للنمو السكاني المرتفع.

وتبرز ثلاث عوامل محفزة لهذا الإتجاه: الأول عبارة عن حملة رعتها إيران واستهدفت المقاتلين في الحرب الأفغانية خلال الفترة 1979 –1988 من أجل خلق شعور بأنهم جزء من مجتمع إسلامي أكبر مكرس لخدمة رسالتها المقدسة للإحياء السياسي الإسلامي، وقد حققت إيران نجاحا في تصدير التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج باستخدام الوسائل السلمية، أكبر كثيرا مما حققته بإستخدام الوسائل السلمية، أكبر كثيرا مما حققته باستخدام أساليب العنف والإرهاب والدمار. ووفر إنقاذ الحماس الإسلامي للمعارضين للهيمنة السوفياتية على النظام الأفغاني فرصة لا تضاهى فأثناء الحرب إنضم آلاف المتطوعين المسلمين من كل أنحاء العالم الإسلامي بما فيه منطقة الخليج– إلى القتال.

تعلق الحافز الثاني بالسكان أكثر منه بالإيدولوجيا ويتضمن فجوة جيلية متنامية في منطقة الخليج، فمع متوسط عمر يبلغ حوالي ما بين 15 و20 سنة، وهو واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، تتجه دول الخليج إلى المرور بإنفجار سكاني غير مسبوق، وقد كانت النتيجة ظهورا بطيئا ومطردا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لفئة من الأفراد أصغر سنا، وأقل مكانة إجتماعية وإقتصادية ولا يمكن إستعابها في إقتصاديات دول الخليج، الأمر الذي زاد من إغترابها عن المجتمع.

وباختصار تفرز منطقة الخليج فئة من الشبان الذين يتم تهميشهم إقتصاديا وإجتماعيا وفي النهاية سياسيا، ومن هذه المجموعة جاء معظم التابعين الجدد للتوجه الإسلامي الثوري.

أما الحافز الثوري الثالث لظهور التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج فهو الوجود الكبير للقوات العسكرية الأمريكية التي ظلت في المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية.

في أعقاب أزمة الخليج الثانية، أصبح الزعماء الدينيون المعروفون الذين يتسمون بالحساسية تجاه أي وجود أجنبي، وتحديدا الوجود غير المسلم، يجتذبون الشبان المصابين بعقدة الخوف من الأجانب، والذين يرون في الوجود العسكري فقدانا لمصدر كبريائهم القومي وترتيبا إستعماريا أمريكيا.

3- السلفية الجهادية والإسلام السياسي:

يحمل مفهوم السلفية نظاما معرفيا شرعيا سلميا خاصا به، لكن السلفية بسبب الجهاد في أفغانستان ومرورا بما عرف بالصحوة ثم حوادث الحادي عشر من سبتمبر وأخيرا ثورات الربيع العربي أخرج عنها وحاد عن مسارها السلمي عدة سلفيات أهمها: السلفية السياسية والسلفية الجهادية، مما أربك الترتيبات الأمنية التقليدية للأمن الوطني الخليجي.

تعد ما يعبر عنها بالسلفية الجهادية (هذه التسمية التي أطلقها المستشرق الفرنسي جيل كيبل ليست دقيقة لأن التيار الجهادي يشترك فيه عناصر سلفية وإخوانية وغير مؤدلجة) تهديدا محتملا لأمن الخليج بسبب الأفكار التكفيرية لقيادتها كما هي الحال في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وبعض التنظيمات الأخرى.

العديد من الأسباب صنعت وأفرزت الحركات الجهادية عموما، كحالات الإحباط الإجتماعي، وضعف تأثير المرجعيات الدينية المعتدلة، ولكن تكمن الأسباب الأساسية في الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 وإحتلال العراق عام 2003 والسياسة الطائفية للميليشيات المسلحة في العراق.

في أثناء حرب الخليج الثانية توترت العلاقات بين الحكومة السعودية والإخوان المسلمين بسبب تأييد بعض أعضاء جماعة الإخوان لنظام صدام حسين في غزوه للكويت مما عد من قبل السعودية إستغلالا لكرم الضيافة، فأدى هذا التوتر إلى مغادرة بعض رموزهم السعودية إلى مواقع جديدة كان أهمها دولة قطر التي إستثمرت مع وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة عام 1995، في تيار الإسلام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد إستشعرت دول الخليج الموقف القطري الداعم لتيار الإسلام السياسي، وعدته خروجا عن مفهوم الأمن السياسي المشترك لدوله، وهو ما أدى إلى أزمة عابرة في العلاقات الخليجية.

لقد علمنا التاريخ أن محاربة الفكر لا تكون إلا بالفكر، وقد تؤجل الحلول الأمنية أو تجمد الإرهاب والعنف لكنها لا تستأصله، من هنا تأتي حيوية تصميم مقاربات شاملة فكرية وثقافية وإعلامية تستند على تنشيط الحوار الفكري الأفقي والرأسي بين النخب وقواعدها من المجتمعات الخليجية.

لأن حال وجود توافق فكري وإنسجام في الرؤى والمواقف يصبح النسيج الإجتماعي الخليجي عصيا على إختراق الفكر الراديكالي المتطرف، ما لا يلاحظ حاليا، أن الحوار حول الإرهاب لا يزال إلى حد كبير شأنا سياسيا ونخبويا صرفا، بينما العنف يعد ظاهرة إجتماعية سياسية يتطلب أن تكون شرائح المجتمع الشعبية مشاركة ومفعلة في الحوارات.

المبحث الرابع: التفاعلات التعاونية في النظام الإقليمي الخليجي قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي:

شكل موضوع التنسيق والتكامل في مجال الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك بين الدول الخليجية أحد الدوافع الرئيسية التي مهدت السبيل لإنشاء مجلس التعاون الخليجي تحقيقا لأهدافه الشاملة للوصول إلى الوحدة الكاملة كما جاء في النصوص الرسمية، وعليه نحاول في هذا المبحث تحليل الركائز الاقتصادية التي إستندت عليها دول الخليج الست في المضي نحو تحقيق الإندماج والتكامل بينها في مختلف الميادين، من خلال إستعراضنا لبعض المشاريع المشاريع المشتركة بين دول الخليج بما فيها العراق وذلك قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

المطلب الأول: مشاريع التنسيق والتكامل في مجال الشؤون الإقتصادية.

1- بنك الخليج الدولي: تأسس في البحرين عام 1975 بموجب إتفاقية إقتصادية بين حكومات دول المجلس بالإضافة إلى العراق، هدفه تقديم الخدمات المصرفية وتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية للدول الأعضاء.

---

[1] جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي، انجازاته وتحدياته**، د. ط، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الحوض الجاف: تأسس المشروع في عام 1968 في البحرين وساهمت فيه كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والسعودية والعراق والجمهورية العربية اليمنية ويقوم بتقديم خدمات إصلاح وصيانة السفن.

3- المركز شبه الإقليمي للتدريب على مصائد الأسماك: بدأ العمل في المركز في عام 1975 بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تنمية مواردها البحرية وتوفير أعمال الصيد، ومقره الكويت، ويضم في عضويته البحرين والكويت والسعودية وعمان والإمارات العربية وأيضا إيران وذلك حتى تكون نشاطاته على إمتداد الخليج.

4- شركة الملاحة العربية المتحدة: أنشئت هذه الشركة بعد الإتفاقية التي وقعها كل من الكويت والعراق والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وبدأ نشاطها في 1977/1/1 مقرها الكويت ومن أهم أهدافها القيام بجميع عمليات الملاحة والنقل البحري والتعامل مع جميع أنواع السفن ووسائل النقل البحري والتعامل مع جميع أنواع السفن ووسائل النقل البحري، وقد ساهمت الشركة في عمليات التنسيق وتجنب مشاكل التكديس في الموانئ والتنافس على الخبرات الملاحية وتطوير الأسطول التجاري وتدريب أبناء الدول المساهمة.

5- إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج: أنشئ بقرار المؤتمر الثاني لغرف الخليج عام 1979 بدأ أعماله عام 1980 ومقره مدينة الرياض ويضم في عضويته دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق، ويهدف الإتحاد إلى دعم الجهود الرامية إلى التكامل والتنسيق بين إقتصاديات دول الخليج.

6- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: تأسست هذه المنظمة في عام 1976 ومقرها قطر وتضم دول المجلس بالإضافة إلى العراق، وتهدف الى جمع المعلومات عن المشروعات التنمية الصناعية وتنسيق التعاون بين الشراكات في مجال الصناعي والفني.

7- شركة الخليج لصناعة البتر وكيماويات: تأسست في عام 1979 ومقرها البحرين وتضم في عضويتها البحرين والكويت والسعودية وتهدف إلى إقامة مشروعات متصلة بالبترول والغاز الطبيعي وتسويق منتجاتها وتدريب الكوادر العاملة في الدول الأعضاء.

8- شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم: وقد عقد تأسيسها في البحرين في عام 1981 وتعمل في إطار الإستراتيجيات التي أعدتها منظمة الخليج للإستشارات الصناعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثورة السمكية: تأسس في قطر عام 1975 ويضم في عضويته دول المجلس بالإضافة إلى إيران، يهدف المشروع إلى تنمية الثروة السمكية وتصدير الأسماك ومسح مصادرها وإنشاء صناعة سمكية.

10- شركة طيرا الخليج: تأسست في 24 مارس 1950 ومقرها البحرين وتضم أربع دول هي الإمارات العربية وقطر والبحرين وعمان تساهم في هذه الشركة بحصص متساوية.

11- المركز الإقليمي للأرصاد البحرية: ومقرها الدمام بالسعودية أنشئ بمقتضى إتفاقية وقعت في يناير 1980، ومهمته الإشراف على سلامة النشاطات البحرية، ويضم في عضويته دول الخليج السبع بالإضافة إلى إيران.

12- شركة النقل البحري الخليجية: تم الإتفاق على تأسيسها في فبراير 1979 وتضم قطر والسعودية والكويت.

13- الشركة العربية للإستثمار: ومقرها الرياض ساهمت فيها بعض الحكومات الخليجية.

بالإضافة إلى هذه الإتفاقيات الاقتصادية الجماعية هناك إتفاقيات إقتصادية ثنائية دول الخليج ويمكننا أن نشير إلى:

1- إتفاقية التعاون الاقتصادي العماني الكويتي في عام 1972.
2- إتفاقية التعاون الاقتصادي والتربوي بين البحرين والكويت في 19 يونيو 1973.
3- إتفاقية التعاون الاقتصادي بين السعودية وقطر في يوليو 1973
4- إتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات في 25 يوليو 1973.
5- إتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والسعودية في 12 مارس 1975
6- إتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والسعودية في 21 أفريل 1976
7- إتفاقية التعاون الاقتصادي بين قطر وعمان في عام 1976.
8- إتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي بين قطر والكويت في عام 1978.
9- إتفاقية التعاون الاقتصادي بين السعودية والإمارات في 11 يونيو 1978.

في ضوء هذه المجالات من التعاون ما قبل قيام مجلس التعاون الخليجي والنزعة الواضحة إلى تعاون فعال أوثق بين دوله، فإن البرنامج الاقتصادي الشامل لمجلس التعاون الخليجي والذي تبلور تحت اسم " الإتفاقية الاقتصادية الموحدة" يجب النظر إليه على أنه إمتداد لسنوات سابقة من التفاعل المتنامي بين الدول الأعضاء في المجلس فضلا عن الجوانب الأخرى الإجتماعية والثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الرؤية المشتركة التي كانت سائدة بين دول الخليج العربية في السبعينات هي أن التنسيق ضرورة ملحة لإنجاح جهود التنمية في هذه الدول ويستند هذا الرأي إلى إعتبارات عديدة منها[1]:

أ- كلما إزداد التنسيق الاقتصادي بين دول الخليج العربية، أدى ذلك إلى التقليل من الإزدواجية في المشاريع الاقتصادية الكبيرة، وبالتالي إزالة إحتمال التنافس بين هذه الدول المذكورة.

وبسبب التشابه الهيكلي بين إقتصاد دول الخليج العربية ومخاطر توليد قطاعات أقل كفاءة متنافسة، لذا فإن تعاونا إقتصاديا إقليميا أوثق ضروري لتحقيق الهدف الاقتصادي بتنويع القطاعات الإنتاجية على المدى البعيد.

وإن مثل هذا التعاون سيخفض الإنقسامات المحتملة بين دول الخليج العربية حول حق الوصول إلى الأسواق الوطنية المحدودة والتنافس على الأسواق الأجنبية، إن تأثير التعاون الاقتصادي قد عمق أيضا من المضامين والتفاعلات السياسية والاجتماعية للعلاقات بين دول الخليج العربية.

ب- بسبب التفاوت في البنى الاقتصادية في دول الخليج العربية، من الممكن لتعاون أوثق أن يقدم نظاما تعويضيا يسعى لتحسين إقتصاد هذه الدول وتوسيعها وتطويرها.

وفي حالة مثل حالة دول الخليج العربية فإن نظاما تعاونيا مدروسا دراسة متأنية وعميقة سوف يسعى لتعويض الهيمنة الاقتصادية للعربية السعودية – على سبيل المثال- ويقدم فرصا للدول الأقل ثراء بالمصادر – كالبحرين وعمان- لتطوير برامج إقتصادية و صناعية أخرى، ولذلك تستلزم وظيفة هذا التعاون وجود خطة مركزية وقدرة تنفيذية.

ج-كلما إزداد التعاون وثوقا، يسمح لمواقف موحدة في القضايا الاقتصادية هذه الدول للتعاون مع كيانات، كطرف ثالث، بشكل أقوى خلال عمليات تفاوضية إقتصادية محتملة مثلا، تتعلق بالصادرات والواردات.

إن تعزيز التعاون وتنسيقه في أي مجال حتى يؤدي ثماره، يحتاج إلى إطار عمل مركزي ومؤسساتي، ففي مطلع الثمانينات، كانت دول الخليج العربية هذه قد شكلت من خلال إتفاقياتها الثنائية والجماعية وتطورها التعاوني والهيكلي، الأسس التي من الممكن أن ترتكز عليها للقيام بمثل هذا العمل، ولهذا السبب جاء إطار عمل مجلس التعاون الخليجي كحاجة ضرورية جدا، وكأحد الخيارات الأنسب، بالنسبة إلى دول الخليج العربية لتحقيق هذا الهدف

---

[1] نايف علي عبيد، **مجلس تعاون دول الخليج العربية من التعاون الى التكامل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- **جدول رقم: (2-6): يوضح مجالات التعاون بين دول الخليج قبل قيام مجلس التعاون الخليجي**

ت	المؤسسة	الأعضاء	العام
	شركة طيران الخليج	الإمارات، البحرين، عمان، قطر.	1950
2	الحوض الجاف	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر، اليمن.	1968
3	اللجنة الدائمة للاتصالات لمنطقة الخليج	الإمارات، البحرين ، الكويت ، قطر.	1971
4	بنك الخليج الدولي	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	197 5
5	المركز شبه الإقليمي للتدريب على مصائد الأسماك	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر، إيران.	1975
6	المشروع الإقليمي لمسح و تنمية الثروة السمكية	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	1975
7	مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	1976
8	مكتب التربية العربي لدول الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	1976
9	الأمانة العامة الصحية لدول الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	1976
10	الأمانة العامة للجنة المتابعة الوزارية لمؤتمر	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان ، قطر.	1976
11	وزارة الزراعة.	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	1976
12	شركة الملاحة العربية.	الامارات ، البحرين ، السعودية ، الكويت ، عمان ، قطر.	1976
13	منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية.	الامارات ، البحرين ، السعودية ، الكويت ، عمان ، قطر.	1977
14	هيئة بريد الخليج	الامارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان ، قطر.	1977
15	جهاز تلفزيون الخليج	الامارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	1978
16	وكالة أنباء الخليج	الامارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	1978
17	مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل و الشؤون	الامارات، البحرين، السعودية، الكويت،	1979

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الاجتماعية في الخليج.	عمان، قطر.	
18	لجنة التنسيق و التخطيط للإعلام النفطي لدول الخليج.	الامارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان ، قطر.	1979
19	المركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي و	الامارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر.	1979
20	التلفزيون.	الامارات ، البحرين ، السعودية ، الكويت ، عمان، قطر، إيران	1980
21	اتحاد غرف الصناعة و الزراعة الخليجي.	الامارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر	1981
22	شركة الخليج لصناعة البتر وكيماويات.		
	المركز الإقليمي للأرصاد البحرية .		
	شركة الخليج لصناعة الألمنيوم.		

المصدر:

المطلب الثاني: مشروعات التعاون المقترحة في مجال الشؤون الأمنية والعسكرية.

تشترك دول مجلس التعاون الخليجي في الهاجس الأمني، وتختلف في تصور مصدر الخطر، وفي مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في الأردن في نوفمبر 1980، أطلع الشيخ جابر الأحمد الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي للتعاون الخليجي من خلال ورقة عمل كويتية وكانت الفترة من ذلك التاريخ حتى وقت إنعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في 25 يناير 1981 كافية لتبلور فكرة مجلس التعاون، حيث تم في هذا المؤتمر مشاورات جادة ساعدت على إخراج الفكرة، وقد كان هناك ثلاثة مشروعات، يتشابه فيها المشروعان السعودي والعماني، ونحا المشروع الكويتي منحا مغايرا.

وهنا لا بد من أن نذكر أن الساحة الخليجية لم تخل من المشروعات الأمنية الإقليمية، وسنشير إلى واحد منها لعلاقته بمشروعات التعاون المقترحة، وهو مشروع الرئيس العراقي صدام حسين الذي إقترح مشروعا أمنيا يضم العراق و دول الخليج العربية، وأعلن إستعداده حينئذ لإرسال قوات عراقية على الفور إلى الكويت والبحرين لحفظ الأمن فيهما كجزء من قوة ردع عربية، لكن الخليجيين كانوا عازفين عن مثل هذا الطرح الذي كان جزءا من إفرازات جبهة الصمود والتصدي التي كان يتزعمها العراق ضد مصر والولايات المتحدة [1].

[1] Gulshan dietl, **thraugh two wars and beyoud: a study of gulf corperation concil**, LAN cers books, New Delhi, India, 1991.p6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-مشروعا العربية السعودية وعمان:

ركز مشروعا العربية السعودية وعمان على الأمن والتعاون العسكري والسياسي من خلال منظمة خليجية، وإنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز كما يقول العمانيون الذين يرون أن على المجلس أن يكون حلفا عسكريا، وليس مجرد مشروع إندماجي إقتصادي، ويتطلب هذا المشروع 150 مليون دولار لتغطية نفقات المشروع، ألحقت عمان بإقتراحها هذا مذكرة ضمنتها فكرة أخرى تتخلص في ضرورة التأكيد على حرية الدولة في إختيار نظامها السياسي والاجتماعي، وحرية الملاحة في الخليج العربي، والتعاون بين دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والعلمية[1]، وأن الخطر هم السوفيات الذين أخذوا في الإقتراب من المنطقة، والاضرر من الإرتباط بالغرب من خلال التعاون العسكري عبر المناورات والتدريب، وهناك من يذهب إلى أن المشروع العماني كان ردا رافضا وبديلا للمشروع العراقي[2]، ونقبل هذا التحليل أذا تذكرنا أن عمان كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع علاقتها بمصر بعد **كامب دايفيد**، وكانت على علاقات جيدة بالولايات المتحدة.

كما كانت السعودية تبذل جهدها منذ سنوات عدة من أجل تشكيل تجمع عربي خليجي تحت زعامتها وقد بدأ الإنفتاح السعودي بوجود النفوذ الأجنبي في المنطقة وقد مهدت السعودية لذلك منذ عام بعد الانسحاب البريطاني من الخليج فعملت على تعزيز قواتها العسكرية بكل الوسائل الحديثة والمتطورة وقد كانت إيران تقف أمام محاولات السعودية لتشكيل هذا التكتل العربي الخليجي لكن بعد خلع الشاه إنقلبت موازين القوى في المنطقة عسكريا وماديا وبشريا في حرب ضاربة بينهما مما أفسح المجال أمام السعودية لتغتنم الفرصة الذهبية التي لم تكن تحلم بها أبدا.

ويهدف المشروع السعودي إلى توحيد القدرات العسكرية ويدعو إلى إبرام إتفاقات أمنية ثنائية كخطوة أولى نحو إيجاد إتفاقية مشتركة للدفاع عن الخليج وتصر السعودية على أن تتم هذه الاتفاقية بين أجهزة الأمن ووزارات الداخلية.

أ- المشروع الكويتي:

تجنب المشروع الكويتي الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية، وركز على التعاون الاقتصادي أولا، ثم التعاون الثقافي والاجتماعي الذي سيؤدي إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج، ودعا هذا المشروع إلى بناء قاعدة إقتصادية مشتركة قوامها المؤسسات المالية و الإستثمارية والصناعية، إذ تكرس هذه

---

(1) ساعاتي أمين، **مجلس التعاون الخليجي و مستقبله**، (د ط)، القاهرة: الفكر العربي، 1997، ص13.

(2) Gulshan dietl, **thraugh two wars and beyoud**, op cit, p6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات صيغة إقتصادية عالمية جديدة تؤثر في السياسة الدولية من غير أن تتورط في انحياز إلى إحدى القوتين العظمتين.

ويمثل هذا المشروع وجهة النظر الكويتية منذ سنوات عدة ففي نهاية ديسمبر 1975 تحدث وزير الخارجية الكويتي لصحيفة القبس الكويتية بقوله نحن كما قلت لا نؤمن بقيام أحلاف وهذا الإتجاه ليشاطرنا فيه الإخوان في السعودية والدول الخليجية الأخرى والأمن الخليجي يمكن أن يكون على شكل تعاون إقتصادي وثقافي وتبادل معلومات أمنية وهذا يسير الآن، أما صورة معينة لتعاون أمني على شكل أسطول موحد أو حلق فهذا غير وارد الآن وليس مجديا، نحن نتبادل المعلومات والمهم ألا نسمح نحن بتواجد أجنبي في الخليج.

إن المادة المعروفة على نجاح الجانب الاقتصادي على بقية الجوانب الأخرى عند إختيار الخليجيين الصبغة التي أرادوا صبغ هيكلهم الجديد بها. تقول بأن التقاطعات المصلحية بين دول الخليج آنذاك كانت في معظمها إقتصادية، وقد نجح التصور الكويتي لأسباب عديدة، لعل أهمها هو تبني دول الخليج الأخرى له، فقد كان التصور العماني والتصور السعودي بما يتضمنانه من خطوط سياسية وعسكرية، يتطلبان ضرورة التنسيق والتحالف مع قوة عظمى لها مخططاتها الخاصة في المنطقة، وهي لا تلاؤم رغبات دول الخليج [1]. كما أن المشروع الاقتصادي فيه أفكار ايجابية تبشر بالرخاء لمواجهة تحديات العصر في الوقت الذي يتطلب فيه الحلف العسكري أو السياسي توقيع اتفاقيات رسمية ملزمة تفرض على هذه الدول إجراءات لم تتعود عليها شعوبها.

ويبدو أن العمانيين والسعوديين قد وجدوا أن المشروع الاقتصادي هو الأفضل، متفقين مع الكويت على طرحها له.

وفي الرابع من فبراير 1981 عقد وزراء خارجية السعودية والكويت وعمان والامارات العربية في الرياض مؤتمرا مطولا وكثيفا، وافقوا فيه بعد عمل متواصل على إنشاء مجلس للتعاون بينهم، وقد أصدر الوزراء بيانا تلاه وزير خارجية العربية السعودية جاء فيه أن الدول الست تدرك ما يربطها من علاقات وسمات مشتركة خاصة، جعلتها تقرر تعميق وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها، لذا قررت إنشاء مجلس للتعاون بينها.

---

[1] خالد محمد القاسمي، **آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، د.ط، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المحددات الإقليمية لإشكالية الأمن في الخليج

- المبحث الأول: التصـور الإيـراني للأمــن الإقليمــي الخليـجـي.
- المبحث الثاني: المتغير العراقي في المنظومة الأمنية الإقليمية للخليج العربي.
- المبحث الثالث: تركيا وإسرائيل: الأثر الاستراتيجـــي في الخليـج العربـي.
- المبحث الرابع: المحددات الإقليمية ودورها في نشوء مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام 1968 أعلنت حكومة حزب العمال البريطانية عن رغبتها في الانسحاب من الخليج العربي، مما آذن بظهور نظرية جديدة في المنطقة تمثلت بنظرية نيكسون القائمة على "العمودين المتساندين" أي العمود الإيراني السعودي، والإعتماد عليهما للتنسيق لتحقيق الأمن والاستقرار وضمان إمدادات النفط.

وفي عام 1979 وضعت الثورة الإيرانية نهاية للتوازن الإستراتيجي القائم آنذاك، مما دفع بدول الخليج العربية والقوى الدولية الفاعلة إلى إعادة ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

ومن أهم المعطيات الواقعية للثورة الإيرانية حدوث فراغ إستراتيجي نتج عنه جملة من المتغيرات من أبرزها:

- إنهيار سياسة " العمود المتساندين".
- الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988).
- إحتلال الكويت من قبل العراق – حرب الخليج الثانية – عام 1990.
- إختلاف معظم دول مجلس التعاون مع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بغزو العراق ومن ثم إحتلاله عام 2003.
- نشوء نظام إقليمي خليجي فرعي وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كل هذه المتغيرات التي شهدها النظام الإقليمي الخليجي سنتطرق لها بتفصيل من خلال هذا الفصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التصور الإيراني للأمن الإقليمي في النظام الإقليمي الخليجي.

إن سياسة إيران الخارجية تجاه دول النظام الإقليمي الخليجي لا تنقطع عن سياقها التاريخي، وتتأثر بمجموعة من المعطيات الدولية النابعة من البيئتين الإقليمية والدولية، ومن ثم ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نتناول المؤشرات المختلفة التي يخضع لها التصور الإيراني للأمن في المنظومة الخليجية.

المطلب الأول: المنظور الكرونولوجي للسياسة الإيرانية في الخليج.

1- قراءة تاريخية لسياسة إيران الخليجية من قبل الميلاد إلى إيران قبيل الثورة: وإعتمدت السياسة الإيرانية في توجهاتها في منطقة الخليج على مجموعة من الأسس والمعطيات التاريخية والواقعية، ومن ثم قد نجد إختلافا في التوجه الخليجي للسياسة الإيرانية خلال الحقب التاريخية المختلفة، إلا أن هذا لم يمنع من وجود ثوابت لتلك السياسة تجاه منطقة الخليج، على الرغم مما حدث من تطورات تاريخية وسياسية وإقتصادية وعسكرية في تلك المنطقة.

وإن كان من الصعب وضع حدود تاريخية فاصلة لتطور السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج، إلا أننا لا نستطيع إغفال أن الثورة الإسلامية التي قامت في إيران 1979 بزعامة آيت الله الخميني كانت بمنزلة نقطة فاصلة وحاسمة في السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام.

إن إيران بحكم موقعها الجغرافي الملاصق لدول الخليج العربي تربطها بتلك المنطقة أواصر وعلاقات تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، فقد كانت منطقة الخليج دائما وأبدا مجالا حيويا للسياسة الاستعمارية الفارسية منذ حقب تاريخية سحيقة، فالوضع الجغرافي كان له أثره البارز في العلاقة بين الهضبة الإيرانية ووادي الرافدين ومنطقة الخليج التي تطل على الهضبة الإيرانية، فالدول التي قامت في الهضبة الإيرانية كثيرا ما غزت السهول الغنية في وادي الرافدين ومنطقة الساحل العربي للخليج بوجه عام، وما فعله الكنعانيون والفارسيون والساسانيون قبل الإسلام والبويهيون والسلاجقة والمغول والصفويون بعد الإسلام[1].

وكان للخليج العربي دور متميز منذ فجر الحضارة الإنسانية فكان ممرا تجاريا رئيسا وطريقا للمواصلات في العالم القديم، لذا توجهت أنظار الفرس منذ فجر التاريخ نحو السيطرة على تلك المنطقة، وبالفعل تم لهم ذلك عندما سقطت بابل على يد الفرس الأخمنيين عام 538 قبل الميلاد، وظلت السيطرة الفرسية على تلك المنطقة حتى سقوط دولة الفرس على يد الاسكندر المقدوني.

---

[1] عبد العزيز الدوري، **العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين**، ورقت دمت إلى: العلاقات العربية الإيرانية الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، بيروت: المركز، 1996، ص 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما جاء الإسلام إلى بلاد كانت الديانة الإلزرادتشية هي المسيطرة على سكان البلاد، وبدأ الاسلام ينتشر رويدا رويدا في المناطق الحضرية، ثم مالبث أن أنتقل ليشمل المناطق الريفية، وعايش المنطقة فترة من التوحد الديني شملت منطقة الخليج التي شهدة ميلاد الدعوة وبلاد فارس التي شملها الدين الجديد، وتوحدت المنطقة تحت راية الدين الإسلامي.

بدأ الفرس بتحقيق نوع من الاستقلال على الخلافة الإسلامية فتوالت الإمارات الطاهرية والسامانية والصفارية في إيران، ثم قامت الدولة البويهية (334- 447 هـ) لتتحقق للإيرانيين أول سيطرة فعلية على أمور السلطة داخل إيران منذ الفتح الإسلامي، بل إن الأمراء البويهيين قد إستطاعوا إحتلال المناطق الشرقية في شبه الجزيرة العربية إقتناصا من أيدي القرامطة الذين أعادوها مرة أخرى لحكمهم.

أعقب البويهيين دولة الغزنويين (566-581 هـ)، فالسلاجقة (629-640 هـ) حتى سقوطها على يد المغول، ثم قامت دولة الإيفانيين (654-754)، فدولة التيموريين (771-912 هـ) ثم أعاد الصفويون بناء الأمة الإيرانية عام 1501 إستقلالا عن الخلافة العثمانية، وبدأت حملة جديدة من السياسات التوسعية الإيرانية تجاه منطقة الخليج خصوصا مع بدايات عهد نادر شاه (1732-1747) الذي إستطاع بناء قوة بحرية إيرانية[1].

ثم واصل كريم فإن (1757-1779) سياسة فارس التوسعية في منطقة الخليج العربي بساحلها الشرقي والغربي.

أما من الناحية الإستراتيجية والإقليمية والدولية، فقد كان العراق هو الممر المؤدي بالفرس إلى شواطئ البحر المتوسط، كما أنه هو الطريق البرية التي تسلكها القوات عبر البصرة والإحساء إلى عمان ودول الخليج ليصبح الخليج بحيرة فارسية، خصوصا أن عددا لا بأس به من سكان الخليج ينتمون للمذهب الشيعي وبالتالي يمثلون أدوات يمكن إستخدامها من جانب الفرس لتحقيق طموحاتهم في السيطرة على شبه الجزيرة العربية وإقامة دولة شيعية كبرى تضاهي الدولتين الإسلاميتين آنذاك: العثمانية في الأناضول والبلقان، ودولة المماليك في مصر والشام و الحجاز، وهما دولتان سنيتان[2].

---

[1] نفس المرجع ، ص 51-56.

[2] جمال زكرياء قاسم ويونان لبيب رزق، محرران، **العلاقات العربية الايرانية**، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993، ص50-51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا إشتعل الصراع بين فارس والدولة العثمانية في ظل التنافس العربي والفارسي والإنقسام العربي بين السعوديين والبو سعيديين والسياسة الإقليمية العثمانية للسيطرة على الخليج، كل هذا مهد الطريق للقوى الأجنبية الطامعة في الخليج[1].

برزت بريطانيا بقوتها البحرية، ليصبح للأسطول الانجليزي الكلمة العليا، وفي الوقت الذي تحالف فيه سلطان مسقط مع فرنسا، عقدت بريطانيا إتفاقية تعاون مع فارس عام 1801م وبدأت بريطانيا تسعى في سياستها للحفاظ على السيادة الفارسية على الساحل الشرقي للخليج، وإختفى الدور العربي على الساحل الفارسي منذ بداية القرن التاسع عشر.

لذلك إحتجت فارس على إستيلاء بريطانيا على منتجات العربية في الخليج وفرض معاهدة الحماية عليها عام 1820 خصوصا أن البحرين قد إرتبطت بتلك المعاهدة، ومع ذلك فإن تخوف فارس من القوة البريطانية كان يقف حجر عثرة أمام استخدامها القوة في سبيل الاستيلاء على البحرين[2].

ظلت إيران تنظر إلى الخليج بإعتباره بحيرة إيرانية، إلا أن الوجود البريطاني وبروز الدولة السعودية عام 1932 كانا عاملين من عوامل الحد من الأطماع الإيرانية في المنطقة.

كانت إيران قد أثارت موضوع تبعية البحرين لها في عصبة الأمم عام 1927، إلا أن العصبة لم تستطع إتخاذ قرار بشأن ذلك الموضوع، نتيجة رفض بريطانيا الإدعاءات الإيرانية، وتوقفت تلك الإدعاءات خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة قوة السيطرة البريطانية على الخليج لضرورات الحرب[3].

ثم كانت عودة الشاه محمد رضا بهلوى إلى سدة الحكم عام 1953 نتيجة دور نشط للولايات المتحدة، ومن ثم بدأ الإرتباط بين إيران والمخططات الأمريكية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، فكان إنخراط إيران ضمن حلف بغداد عام 1955 كما إعترض إيران بدولة إسرائيل عام 1961.

وفي عام 1964 إحتلت إيران جزيرة أبو موسى، وفي أعقاب الأوضاع العربية نتيجة حرب 1967 إحتلت القوات الإيرانية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

وفي عام 1968 طالبت إيران بتبعية البحرين لها، وتحت تسوية المشكلات على أساس القبول برأي شعب البحرين في إستفتاء إختار فيه الاستقلال.

---

[1] نفس المرجع، ص 55-62.

[2] جون جوردن لوريمر، **دليل الخليج** ، ترجمة، مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، ج1، بيروت: دار العربية، 1967-1970، ص 267-268.

[3] أنظر : أحمد محمود صبيحي، **البحرين ودعوى إيران**، تقديم ومراجعة محمود علي الداود، كفر الدوار: مطبعة عرف الاسكندرية، 1963، ص 165-166.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي أواخر عام 1937 شارك الشاه بقواته في قمع ثورة ظفار في سلطنة عمان.

وهكذا أصبح لإيران الشاه اليد الطولي في منطقة الخليج، وكانت موضع خوف وخشية من جانب دول المنطقة، خصوصا أنها تحولت بفعل الدعم الأمريكي إلى قوة إقليمية.

2- الشاه شرطي الخليج:

تؤكد الوثائق الغربية من غير أدنى شك أن الولايات المتحدة في ظل رئاسة نيكسون رأى أن الإنسحاب البريطاني من الخليج في بداية السبعينات سيترك فراغا أمنيا، الأمر الذي جعل الرئيس نيكسون يقوم بتزويد شاه إيران بكميات من السلاح المتطو، وتكليفه بدو "حامي أمن الخليج" من منظور المصالح الغربية. وهذا ما قام به شاه إيران فعلا خلال الفترة ما بين 1970 -1979 م. هذا الدور الذي كلف به الشاه كان ترجمة لإستراتيجية نيكسون، ولكن إيران الشاه ظلت القوة المهيمنة، نظرا لضعف النظام السعودي وعدم قدرته على أخذ المبادرة لقيادة المنطقة[1].

وهكذا تلقى شاه إيران في السبعينيات أسلحة أمريكية تزيد قيمتها على 14 مليار دولار وقد إستخدمت بعضها لمساندة القوات العمانية في حربها ضد ثورة ظفار آنذاك.

ولكن الشاه لم يكن فقط شرطيا للخليج وإنما كان كذلك حليفا لإسرائيل ذلك لأن إيران وجدت بينها وبين إسرائيل كثيرا من القوائم المشتركة أهمها الوقوف ضد كل من الشيوعي والقومي العربي، خاصة مرحلة الناصرية، أي أن إيران كانت ترى في الوجود الإسرائيلي إمتصاصا للقدرات العربية وإضعافا لها. كما أنها وجدت في إسرائيل جسرا للتواصل مع الغرب خاصة واشنطن.

ومن صور هذا التعاون الإيراني – الإسرائيلي زيارات متبادلة بين رؤساء الوزراء، ومنها زيارة بنغوريون السرية عام 1956 لإيران ومنها تمويل إيران بعد أحداث قناة السويس عام 1956، لخط أنابيب يصل بين ميناء ايلات جنوب إسرائيل مرورا ببئر السبع وينتهي إلى البحر المتوسط، لنقل النفط الإيراني إلى إسرائيل[2] .

ومن صور التعاون كذلك تدريب الجيش الإسرائيلي لجهاز الأمن الإيراني، المعروف بالسفاك آنذاك، على أحدث وسائل التعذيب، وكذلك تدريب الطيارين العسكريين الإيرانيين وتدريب المهندسين الزراعيين وغيرها من صور التعاون.

[1] Michael t.itlare,rising powers,shrinking powrs:the new geopolics of energy(new York:metropolitan books,2008)p185.

[2] Truta Parsi, tracheroas alliana, **the secret dealings of Israel –Iran and the US cnew haven**, CT: Yale university press2007, p21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الثورة الإيرانية والفراغ الاستراتيجي:

في أواخر عام 1978 شهدت إيران حالة من الصراعات الداخلية الحادة بين قوى النظام الحاكم من جهة، وجماعات المعارضة الدينية والسياسية والجماهيرية من جهة أخرى، ما وضع النظام البهلوى في أزمة طاحنة نتيجة الأوضاع المتردية داخل إيران وعلاقتها الخارجية التي تمثلت فيما يلي: - سلطة سياسية فاسدة- غياب المشاركة السياسية- حالة التبعية الكاملة للولايات المتحدة- البعد عن الدين – فساد الجهاز الإداري. أدت هذه الحالة إلى حدوث تذمر، فقامت الثورة التي أطاحت بحكم الشاه محمد بهلوى في فيفري 1979، وأدت ذلك إلى انفتاح ثغرة الأمن في الخليج العربي، وعادت قضية الفراغ الاستراتيجي تفرض نفسها بعد التغييرات التي حدثت في السياسة الداخلية الإيرانية، خصوصا أن ذلك تزامن مع الغزو السوفياتي لأفغانستان الدولة الجار لإيران ودول الخليج العربي، الأمر الذي أدخل المنطقة في حلبة الصراع الدولي مرة أخرى[1].

وعلى الجانب العربي فلم تتخذ دول الخليج موقفا منحازا لأي طرف في خضم الأحداث الداخلية في إيران[2].

ومع انتصار الثورة حرص النظام الجديد على بناء إستراتيجية داخلية جديدة تقوم على دعامتين أساسيتين:

- القضاء على أعداء النظام داخليا بشكل منظم
- بناء دولة دينية ذات مؤسسات ثورية

كما استطاع الأصوليون الذين استمدوا تأييدهم من علماء الدين والطبقات المتوسطة والدنيا الانتصار على القوميين، وانتقلت إليهم السلطة بعد إستقالة بازركان إعتراضا على حادث الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران وحجز الرهائن في نوفمبر 1979.

ولم تختلف السياسة الإيرانية تجاه الخليج كثيرا عنها في عهد الشاه، حيث توترت العلاقات بين العراق وإيران ونشب النزاع حول شط العرب، ودارت الحرب العراقية الإيرانية وألقت بضلالها وتهديداتها على منطقة الخليج وأمنها.

---

[1] يحي حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية**، ج1، القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997، ص 77 – 78.

[2] " الأزمة الإيرانية و انعكاساتها الدولية " ،**السياسة الدولية** ، العدد55 (يناير 1979) ص 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الوقت ذاته خابت آمال الدول الخليجية بشأن عهد جديد في إيران، حيث مال بثت إيران الإسلامية أن أعلنت مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج، وبدأت الرغبة في استعادت الأمجاد الفارسية. وأعلن آيت الله الخميني سياسة جديدة مفادها أن منطقة الخليج هي منطقة نفوذ إيراني، وأن الإسلام لا يتطابق مع النظام الملكي السائد في دول الخليج، وأن البحرين هي جزء من إيران، ودعمه لشيعة العراق.

لقد خسرت دول مجلس التعاون الخليجي، بسقوط نظام الشاه عنصرا هاما من عناصر استقرارها الداخلي، وركيزة أساسية من مرتكزات استقرار التوازن الإقليمي في الخليج، وتضاعفت خسائر هذه الدول بمجيء نظام آخر بديل يمثل تهديدا خطرا لشرعية نظام الحكم فيها وهي أساسا نظم وراثية ومحافظة وذات علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية ووثيقة بالغرب[1].

وكانت المشكلة الأساسية لجيران إيران إن الطرح الإيراني يعكس المصالح القومية الإيرانية والرغبة في تحقيق قوة الدولة الإيرانية.

وفضلا عن هذه القضايا التي دخلت بها الثورة في مواجهة سياسية مع دول الخليج، فإنها بدأت في تحريك الأقليات الشيعية لتهديد استقرار هذه الدول، فقد لجأت إلى سياسة تصدير "الثورة الإسلامية"، وعملت على قلب نظم الحكم في الدول الخليجية.

كما أن هذا التحول الإيراني الداخلي أدى إلى نشوب حرب عنيفة مع العراق، وكانت هذه الحرب شكلا من الصراع العنيف حول الهيمنة بين القوتين الإقليميتين الساعيتين للقيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة، ولم تكن هذه الحرب محدودة بطرفيها العراقي والإيراني لكنها كانت حرب النظام الإقليمي الخليجي.

المطلب الثاني: الطموح النووي الإيراني والبحث عن التفوق الإقليمي.

لم يثر أي ملف دولي في السنوات القليلة الماضية جدلا كالذي أثاره الملف النووي الإيراني، فقد كان الشغل الشاغل للباحثين ومراكز الأبحاث وأجهزة الاستخبارات والمنظمات المعنية لاستخدامات الطاقة النووية، لأكثر من عشر سنوات وذلك بعد التحول في موقف الدول الغربية من البرنامج النووي الإيراني وخصوصا الولايات المتحدة، لقد كانت الأخيرة الراعية والمشجعة للشاه رضا بهلوي في هذا المجال في إطار ما عرف "بالذرة من أجل السلام"، لكنها أصبحت المناوئة بقوة لآية الله علي خامنئي، لا سيما مع الحديث عن مخاطر هذا البرنامج على الأمن والسلام الإقليميين والدوليين.

[1] عبد الخالق عبد الله ، " التوترات في النظام الاقليمي الخليجي " ، **السياسة الدولية** ، العدد 132 ، (أفريل 1998) ، ص29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- طموحات البرنامج النووي الإيراني:

تلتقي القيادة السياسية الإيرانية، بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية، حول نوعين من التطلعات يدوران بصفة عامة حول حلم امتلاك القدرة النووية من جهة، وتطوير الطاقة النووية السلمية من جهة ثانية. لقد راود حلم امتلاك قدرة نووية القادة الإيرانيين منذ أيام الشاه في منتصف القرن العشرين، والدور الذي اضطلعت به إيران كشرطي في وجه النفوذ السوفياتي أيام الحرب الباردة[1].

وعبر الشاه عن هذا التوجه سنة 1974 عندما قال " نحن من بين أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية ولذلك فإن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع ما تمتلكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جدا".

كما أن القادة الإيرانيون في أوائل التسعينيات، أي في أعقاب استئناف العمل بالبرنامج النووي أنهم يسعون إلى تحقيق انجازات سلمية بالكامل، وأن اهتمامهم بالتكنولوجيا النووية لا يخرج عن ذلك[2].

ففي مايو سنة 1995 أعلن الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر هاشمي فسنجاني بأن بلاده لا تملك سلاما نوويا ولا تسعى للحصول عليه، وفي أفريل 2006 أي بعد عشر سنوات، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التقنية النووية وأنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي في تخصيب اليورانيوم.

2- الدوافع النووية الإيرانية:

يشير أكثر من باحث إلى مجموعة من الدوافع تتشابك و تتفاعل مع بعضها البعض، لا سيما وأنها تقف خلف السياسة النووية الإيرانية ولعل من أهمها: تدعيم الاقتصاد الوطني والإسهام في النهضة العلمية الإيرانية، والإسهام في حماية النظام الجمهوري، ومواجهة التحديات الخارجية، وتعزيز مكانة إيران الدولية.

وفيما يخص حماية النظام الإسلامي، يرتبط هذا الدافع بجانب قيمي، غير مادي وهو الجانب الروحي أو الديني ويبدو أكثر ما يكون وضوحا لدى المتشددين من الإيرانيين، الذين يربطون مختلف جوانب الحياة بالدين، بما في ذلك القدرة النووية.

---

[1] زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين**، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية 2007، ص124.

[2] غراهام تشوبين، **طموحات ايران النووية**، ترجمة، بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007، ص 55 و 4..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الجانب قال نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني في المؤتمر الإسلامي في طهران سنة 1992 :"طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسلاح النووي، فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمين التعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة لمنع الانتشار"[1].

وهذا يعني أن الطموح النووي الإيراني، يعد من وجهة نظر المسئولين الإيرانيين، مصدرا لتدعيم نظام الحكم الإسلامي الشيعي.

وفي سياق مواجهة التحديات النووية الخارجية، لا شك أن إيران تنطلق في سياستها الخارجية من تصور التحديات التي يمثلها وجود قوى إقليمية قريبة منها، وكانت مخاطر بعضها محدقة فعلا مارست جانبا منها الدولة العراقية، فضلا عن التهديدات الإسرائيلية والأمريكية.

فقد نجح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها في أثناء الحرب بين البلدين، مما أدى إلى توقف البرنامج النووي الإيراني وتم إستخدام الأسلحة الكيماوية بفعالية القوات الإيرانية وجرى إطلاق الصواريخ الباليستية من نوع سكود على المدن الإيرانية الكبيرة في سنة 1983.

لذلك ترى إيران أنه لا بد من إمتلاك مصادر القوة العسكرية ضمن الاستعداد لأي حرب.

فقد رأى الشاه في امتلاك القدرة النووية إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظمى، وظل يعمل على شحن المشاعر القومية لدى الإيرانيين لتنفيذ مشروعه، ولم يختلف الأمر في عهد "آيات الله" إذ وقفت وما تزال خلف تصريحات القيادة الإيرانية حالة إستحضار لفكرة الإمبراطورية الفارسية، فضلا عن العداء للغرب واتهامه بمحاولة إبقاء إيران ضمن مجموعة الدول النامية.

أنهم يرون أن إيران يمكن أن تقوم بدور إقليمي في ضوء قدراتها التي تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية وعسكرية عظمى[2].

وقد رأى الإيرانيون منظورا خاصا لأمن منطقة الخليج يقوم على إستبعاد القوى الأجنبية مما يعني أن يقع عبئ مواجهة مشكلاتها وتحقيق أمنها على عاتق أبنائها[3].

وقد ظهرت عدة مؤشرات على التوجه الإقليمي من ذلك مثلا العمل على نشر المذهب الشيعي، ودعم بعض التنظيمات السياسية الشيعية في المنطقة.

---

[1] رياض الزاوي، **البرنامج النووي الايراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط** ، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع ،2006، ص 23.

[2] ريتشارد دالتون، **كسب السلام في الخليج** ، ترجمة، حسين موسى، بيروت: دار الكنوز الأدبية،1994، ص 27.

[3] نفس المرجع ، ص28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل ما يعبر عن القلق الخليجي، هو أن مشكلة إيران أنها خطيرة، حتى من دون أسلحة نووية، فإيران في لبنان و في العراق، وأصابعها في البحرين وتحتل ثلاث جزر إماراتية.

3- تأثير التقارب الإيراني الأمريكي على الدول العربية المجاورة لإيران:

هناك حاليا مدرستان فكريتان في الدول المجاورة فيها بعض علاقتها مع إيران، معسكر بقيادة المملكة العربية السعودية وبغض الدول العربية الأخرى، وهؤلاء ينتابهم القلق من أي تحسن في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، ويرون أن ذلك من شأنه أن يقوض مكانتهم في المنطقة لصالح إيران.

وهناك المعتدلون في الدول العربية، بقيادة سلطنة عمان وتعتبر هذه المدرسة الفكرية الثانية أن العلاقات أفضل بين إيران والولايات المتحدة من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة لجميع البلدان في المنطقة، وهم يرون أن السلام بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية قد يفتح الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي، مما قد يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام بين إيران وجارتها، وبشكل أهم مع المملكة العربية السعودية، وهذا من شأنه أن يعمل على ضمان تدفق مستقر للنفط، الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها فضلا عن إيران.

تتسق العقلية الإيرانية المعتدلة بدعم من المرشد الأعلى مع وجهة النظر العمانية، التي تنادي بتشكيل علاقات إيران الخارجية مع جميع الدول، ولاسيما الدول المجاورة لإيران في المنطقة بما يحقق المصالح المشتركة.

فإذا تحسنت علاقات إيران مع الولايات المتحدة فمن العقلانية أن نتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بحث المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى الحليفة على التخلي عن سياسات المواجهة تجاه إيران، وهذا مهم جدا، ليس لأن الوضع المتفجر في الشرق الأوسط فقط هو الذي يحتم ضرورة التعاون بين إيران والسعودية كقوتين إقليميتين، ولكن أيضا لأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنتهج سياسة خارجية متماسكة. كانت المملكة العربية السعودية حليفتها الإستراتيجية في صراع مستمر مع إيران، بينما تسعى الولايات المتحدة للتعاون مع إيران في التعامل مع أزمات المنطقة الممتدة من لبنان إلى أفغانستان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: البعد الإستراتيجي للدور الإيراني في النظام الإقليمي الخليجي.

منذ نجاح الثورة الإسلامية واستقرار النظام الإسلامي في إيران سادت علاقات متوترة ما بين إيران وبقية دول الخليج العربي، واتسمت البيئة الأمنية بسيادة نسيج العداوة الكامن في تصورات الفاعلين الرئيسيين المبني على أساس قومي (العرب– الفرس) وعلى أساس ديني (شيعة– سنة) وقد لعب النسيج العدائي الديني دورا محوريا بعد نجاح الثورة الإسلامية وتخوف دول الخليج العربية من سعي إيران لنشر مبادئ ثورتها بإستغلال الأقليات الشيعية الموزعة بنسب مختلفة في الدول الخليجية.

حيث تشير خريطة توزيع الشيعة في العالم إلى أن ثمة اتصال جغرافي مركزه إيران، ويضم المساحة من جنوب آسيا (الهند ، باكستان) إلى الشرق مرورا بأفغانستان ثم الخليج في الغرب وأذربيجان من الشمال، وقد ساهم هذا الاتصال الجغرافي بالإضافة إلى عوامل الإرتباط الديني بالسياسي في الفكر الشيعي في بلورة ما يمكن إعتباره واقع جيو إستراتيجي لا يمكن إغفاله في ظل التحولات التي رافقت الغزو الأمريكي للعراق.

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن الطائفة الشيعية إلا أن معظم التقديرات تشير إلى وجود ما يقرب من 140 مليون شيعي في العالم حيث يشكلون الأغلبية في إيران بنسبة تسعون بالمائة من السكان بينما ينتشر 30 مليون منهم في المنظومة العربية موزعين على تجمعات رئيسية في العراق بنسبة 60 بالمائة و40 بالمائة في لبنان وما بين 60 إلى 70 بالمائة في البحرين و 10 بالمائة في السعودية، ويتوقع السكان الشيعيون في مناطق تزخر بالموارد الطبيعية الطاقوية (55 بالمائة من البترول يتواجد داخل الأقاليم التي تعيش بها الفئات الشيعية ذات الأغلبية.)

تواترت الآراء والتحليلات أن الوضع الإقليمي لما بعد الغزو العراقي كان لصالح إيران التي بدت تبحث عن محور شيعي في النظام الشرق أوسطي ينطلق من إيران إلى جنوب العراق إلى سوريا و لبنان إضافة إلى ربطه مع الشيعة الموزعين في الخليج، إلا أن أغلب المجتمعات الخليجية شهدت صعودا اجتماعيا و سياسيا للفئات الشيعية في الفترات اللاحقة لنجاح الثورة. بعدها جاء الغزو الأمريكي عام 2003 ليدفع شيعة العراق ليس للظهور كقوة مسيطرة في العراق نتيجة كونهم يمثلون الأغلبية، بل كقوة شيعية عربية ما يعني إنذارا مسبقا لكافة الدول العربية الخليجية، خاصة وأن إدراك ذلك التهديد يقوم على إشكالية أساسية وهي أن شيعة إيران يدركون أن حدود قوتهم ونفوذهم تنتهي مع الحدود الجغرافية الإيرانية أما الأقليات الشيعية في بقية الدول الخليجية لديها القدرة على تخطي حدودها الجغرافية كقوة صاعدة، مما يطرح خطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إزدواجية الهوية بالنسبة للفئات الشيعية وإنقسامهم ما بين هوية دولهم التي ينتمون إليها وهويتهم الدينية التي تعود إلى المرجعية الدينية العليا للشيعة في إيران.

وفي هذا الصدد أطلق ملك الأردن عبد الله بن حسين مفهوم " الهلال الشيعي" الذي يترجم تخوفات حقيقية من تصاعد المد الشيعي السياسي والذي قد ينتهي إلى:

1- تحالف ما بين الشيعة وإيران يؤدي إلى تغيير الموازين في النظام الخليجي خاصة على مستوى مؤسسات الحكم.

2- التحالف سوف يأخذ مكانه مع التنظيمات الشيعية الراديكالية التي برزت بالخصوص في العراق.

3- إمكانية مناهضة المحور الشيعي للوجود الأمريكي في الخليج خاصة وأن الأقليات الشيعية تتوزع في الأراضي التي يتواجد بها أكبر عدد من القوات الأمريكية والإحتياطات البترولية.

ويعتبر دعم الحركات الشيعية في المنظومة الخليجية جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية الإيرانية التي تهدف إلى خلق تفاعلات أمنية جديدة تخدم طموحها الإقليمي، حيث عمدت إيران إلى تحريك التنظيمات الشيعية في دول الخليج العربي بما يدعم استقرار الحكم في طهران وإكتساب ورقة ضغط ضد حكومات تلك البلدان.

فمنذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عمدت إيران إلى تعبئة إعلامية واسعة للشيعة في الدول الخليجية العربية للتمرد على أوضاعهم الاجتماعية والسياسية خاصة وأن البحرين والعراق يضمان أغلبية شيعية بين سكانها ما عدا الكويت والامارات والسعودية، ونتيجة ذلك حدوث توترات في بعض الدول الخليجية العربية بسبب تواجد أقليات شيعية فيها كالبحرين والسعودية.

وخلاصة لهذا المبحث تم إعداد هذا الجدول والذي يوضح أبرز المحطات الأساسية في الشأن الإيراني.

البيان	الوصف
637-651م	الفتح الإسلامي لبلاد فارس في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب.
907 هـ	إسماعيل ألصفوي يعلن المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشر مذهبا رسميا لبلاد فارس (إيران) في عهد الدولة الصفوية.
17 نوفمبر 1971	احتلال إيران لجزر دول الامارات العربية المتحدة (أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى)
11 فبراير 1979	قيام الثورة على نظام الشاه في ايران بقيادة الامام الخميني بعد عودته من المنفى، وإعلان (جمهورية ايران الاسلامية).
المادة (12)من	النص على أن الدين الاسلامي والمذهب الشيعي الجعفري الاثني عشر هو المذهب الرسمي لجمهورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دستور الثورة الجمهورية	إيران الإسلامية تحت حكم ولاية الفقيه.
المادة (13) من الدستور الإيراني	لا تعترف لا بالعرب و لا بالسنة أقلية داخل إيران، حيث تنص على " الإيرانيون الزرادشت و اليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون"، وهو ما يعني تفضيل الجمهورية الإسلامية لليهود والمسيحيين والمجوس على أهل السنة في إيران.
22 سبتمبر 1980	اندلعت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وإستمرت ثماني سنوات واستنزفت من كلا الجانبين و لم يكن هناك رابح أو خاسر بشكل واضح وان كان المكسب نسبيا لصالح العراق.
2.71 مليون نسمة	هو عدد سكان ايران (2007) حسب موقع منظمة اليونسكو وحسب موقع وزارة الخارجية الايرانية 70.47 مليون نسمة.
2.36 مليون نسمة	هو عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي حسب بيانات الموقع الرسمي للمجلس لعام 2007.
15-20 بالمائة	نسبة المسلمين السنة في ايران حسب تقديرات محايدة يتوزعون بين " أكراد و تركمان و عرب و بلوش" في حين أن التقديرات الرسمية لإيران 10 فقط ، وتقديرات السنة ما بين 20-25 بالمائة.
12 بالمائة	نسبة الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتختلف النسب بين الدول الست
4 مارس 2007	أول زيارة رسمية للرئيس الإيراني أحمدي نجاد للمملكة العربية السعودية، وكان قبلها قد زار المملكة لأداء فريضة الحج.
13 مايو 2007	أول زيارة لرئيس إيراني (أحمدي نجاد) لدولة الإمارات منذ نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني: المتغير العراقي في المنظومة الأمنية الإقليمية للخليج العربي.

شهدت منطقة الخليج ثلاثة حروب دامية، يمكن وصفهم بأنهم دولية، لاشتراك دول كبرى فيهم، ومن جهة أخرى ما زال العراق ما بعد 2003 يشكل قضية أساسية بالنسبة لدول النظام الإقليمي.

يتناول هذا المبحث ثلاثة أحداث أثرت في البيئة الإقليمية للدول الخليجية، هي الحرب العراقية – الايرانية والغزو العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية) والحرب الأمريكية – البريطانية على العراق عام 2003.

المطلب الأول: المنظور التاريخي لبداية الدور العراقي في المنظومة الإقليمية والخليجية.

لعبت إيران دور القوة الإقليمية الساعية للهيمنة الإقليمية في حين حرص العراق على القيام بدور القوة المناوئة والمنافس الإقليمي القوي الرافض لمساعي الهيمنة الإيرانية، أما العربية السعودية فاكتفت بدور الموازن بين القوتين، لكنها كانت في أغلب الأحيان حليفا للقوة الإيرانية الصديقة ضمن الإستراتيجية الأمريكية الخليجية في تلك الفترة القائمة على سياسة الركيزتين والدعامتين وفق مبدأ نيكسون وكانت تناور بين القوتين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية والعراقية لتعظيم حريتها في الحركة والفعل على مستوى الدول الخمس الصغيرة أعضاء النظام الإقليمي الخليجي وتقليل الأخطار الناتجة من صراع القوتين الإيرانية والعراقية ، والحد من تأثيراتها السلبية، قدر الإمكان على زعامتها هذه الدول.

أغلب الصراعات التي حدثت ضمن هذا الإطار كانت صراعات حول " الزعامة " و" المكانة" الإقليمية، وعلى رغم أن معظم دول أعضاء النظام شاركت فيها بشكل أو بآخر، فقد كان هناك دائما عنصران بارزان في تفاعلات هذه الصراعات هما إيران والعراق.

أما فيما يخص العراق على وجه التمديد، فإنه ربط بين دوره في زعامة عرب الخليج لمواجهة طموحات الهيمنة الإيرانية بالدعوة للإطاحة بالنظم "الرجعية" الحاكمة، واستمالة ودعم العناصر الراديكالية المعارضة لتلك النظم. الأهم من ذلك إن عناصر القوة التي استند إليها العراق للقيام بدور المناوئ للهيمنة الإيرانية والطامح للزعامة على الخليج كانت تمثل مصادر جهد شرعية النظم المحافظة الحاكمة في الخليج وأمنها واستقرارها.

لقد إرتكز العراق على مصدر في القوة منذ وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968 وطيلة السنوات الخمس الأولى من عقد السبعينات: أولها التحالف الداخلي مع الحزب الشيوعي العراقي، وأحداث تطورات وتحولات اجتماعية جذرية من خلال القيام بعملية تأميم واسعة شملت قطاع النفط في اتجاه بناء واقتصاد اشتراكي مخطط في العراق[1]. وثانيها التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي في 09 أفريل 1972 لمدة خمسة عشر عاما، في مادتها الثامنة على أنه في حالة بروز تهديد لسلم أحد الطرفين المتعاقدين، فإنهما سيقومان بمهمة التنسيق والتشاور[2]، وهو نص له مغزاه السياسي بالنسبة للولاية المتحدة و لوجودها في الخليج و تحالفها مع إيران والعربية السعودية.

هذه المصادر للقوة التي إرتكز عليها العراق في تحركاته لغرض زعامته في الخليج والتصدي للأطماع الإيرانية كانت مصادر للتهديد بالنسبة للدول العربية الخليجية، وعلى نقيض كامل مع أسس شرعيتها ولذلك فإن السلوك " التوازني" الذي انتهجته العربية السعودية والدول الخمس الصغرى الخليجية كان في اتجاه التقارب مع إيران على الرغم من أن إيران كانت تمثل القوة العسكرية الكبرى وليس مع العراق الذي لم يكن يمثل مصدرا حقيقيا للتهديد العسكري ولكنه كان يمثل خطرا على شرعية النظم الحاكمة في هذه الدور[3] .

[1] Robert o,freedman, **soviet policy to ward ba'athist Iraq,** in ;robert h,donaldson,ed ,**the soviet in the third world ;successes and failures** ,2nd ed . boulder ,co ;west view press , london ;crom helm ,1981,pp169-170

[2] Freedman; ibid, 170-171.

[3] Burry buzan ,**people: states and fear ;the national security problem in intrnational relations**, chapel hill ,nc :univrsity of north carolina press ,1983 ,pp65-77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان وراء هذا السلوك التوازني الذي لجأت إليه العربية السعودية والدول الخليجية الصغيرة لسببان: أولهما خطورة ما تمثله الإيدولوجيا البعثية بالنسبة للتماسك السياسي الداخلي في هذه الدول، بما يهدد الولاء الوطني للنظم الحاكمة ويهدد شرعيتها، في وقت كانت فيها الخلايا التنظيمية السرية القومية والراديكالية منتشرة وذات أصداء واسعة، وبخاصة في عمان والبحرين، كما أن العربية السعودية واجهت في يونيو 1969 محاولة انقلابية من جانب الجيش والقوات الجوية[1]، وثانيهما ضعف وهشاشة الهياكل السياسية والبنية الاجتماعية المنقسمة عرقيا وطائفيا وبخاصة في الدول الحديثة الاستقلال التي لم يكن قد أكملت بعد عملية بناء الدولة.

ولهذين السببين أعطت الدول الست أولوية للخطر الاديولوجي العراقي، إلا أن خصوصية النظم الحاكمة في هذه الدول وتحالفاتها السياسية مع القوى الدولية وبالذات مع الولايات المتحدة، وشعورها بالخطر الشيوعي الذي إقترب من المنطقة بدرجة غير مسبوقة منذ توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق، ووجود درجة عالية من التجانس السياسي بين النظم الحاكمة في هذه الدول مع النظام الحاكم في طهران كنظام ملكي ورائي معاد للشيوعية، أمور جعلتها أقرب إلى التحالف مع ايران مع التقارب مع العراق.

واختلفت مواقف القوى الثلاث على أبرز القضايا الخلاصة التي تفجرت داخل النظام الخليجي وكانت أطرافها المباشرة منذ الإعلان عن الانسحاب البريطاني من الخليج وحتى التوقيع على اتفاقية الجزائر عام 1975 بين إيران والعراق، وأهم هذه القضايا هي: الصراع حول اسم الخليج، والادعاءات الإيرانية بملكية البحرين، والاستيلاء الإيراني على جزر الإمارات العربية المتحدة والصراع الحدودي الإيراني – العراقي، وبخاصة حول شط العرب.

كان الصراع حول اسم الخليج عربيا أم فارسيا صراعا مفتعلا من جانب إيران في محاولة منها لخلق أزمة تظهر من خلالها قدرتها على فرض إرادتها وهيمنتها على الخليج، وإعلان الحرب على حركة القومية العربية في الخليج، والرد على تمسك تلك الحركة باسم " الخليج العربي" الذي أطلقه الرئيس جمال عبد الناصر على الخليج.

وقد خاض العراق هذه المعركة ضد المزاعم الإيرانية مدافعا عن عروبة الخليج.

---

[1] بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية الأمريكية: في البدء كان النفط** ، ترجمة: سعد هجرس، القاهرة: سينا للنشر، 1991، ص109.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تحرك العراق على المستويين الرسمي والشيعي للدفاع عن عروبة الخليج، حيث أعلنت الحكومة العراقية عن استعدادها لتقديم كافة المساعدات العسكرية والسياسية لدعم إمارات الخليج العربي، كما تم إفتتاح مراكز منح دراسية لأبناء الخليج العربي في الجامعات العراقية.

وحاولت الحكومة العراقية توجيه جالياتها في الخليج إلى أن تلعب دورا بارزا كالدور الذي كانت تلعبه الجاليات الإيرانية.

ولقد كان رد فعل إيران على الحرص العربي للدفاع عن عروبة الخليج واسم الخليج العربي عصبي واستفزازي، وكانت أبرز المناسبات التي تصاعدت فيها موجة الاحتجاجات الإيرانية عندما قرر وزراء إعلام الدول العربية الخليجية السبع تأسيس وكالة أنباء باسم " وكالة أنباء الخليج العربي" فقد أعرب الشاه عن احتجاجه الشديد، واستدعى سفراءه في دول المنطقة مهددا الطرف العربي الذي اضطر للتراجع مكتفيا بتسمية تلك الوكالة عام 1976 باسم " وكالة أنباء الخليج فقط".

أما فيما يخص الصراع على البحرين وجزر دولة الإمارات الثلاث، فقد جاء الموقف العراقي مختلف عن باقي مواقف الدول الخليجية العربية الأخرى، إذ قامت بغداد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران وبريطانيا بسبب احتلال الأولى للجزر الثلاث وتواطؤ الثانية، كما شدد العراق هجومه على ما سماه ب " الترتيبات الأمنية الإيرانية – السعودية "، وتزعم الدعوة إلى تأليب الرأي العام العربي ضد إيران [1].

كما إستمر العراق في دعم الحركة الثورية في ظفار التي وسعت نشاطها وتنسيقها في مناطق خليجية أخرى، وتدخلت إيران رسميا بدعوة من السلطان قابوسي في الصراع ضد الثورة في ظفار وخاضت القوات الإيرانية المعارك مع قوات السلطان في وجود مستشارين بريطانيين وفي ديسمبر 1975 أعلن السلطان قابوسي سحق " التمرد" و أن حكومته تسيطر على ظفار.

لقد وقف العراق إلى جانب ثورة ظفار العمانية كامتداد لسياسته الرامية إلى دعم الحركة القومية والراديكالية العربية في الخليج وهي سياسة مناقضة للمصالح الأساسية للعربية السعودية الرامية إلى عزل الخليج عن النفوذ السوفياتي والراديكالية العربية.

أما فيما يخص الصراع حول شط العرب والتورط الإيراني في الحرب الانفصالية الكردية في العراق يمثلان المواجهة المباشرة بين أبرز طرفي الصراع وهي مواجهة متواصلة تتجدد بين حين وآخر بين البلدين لتعلن عن تفجر مرحلة جديدة من الصراع بينهما، ولتحول دون شيوع الأمن والاستقرار.

[1] خالد العزي،**الأطماع الفارسية في المنطقة العربية**، بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، 1981، ص 53-54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع السبب في تكرار دورات المواجهة بين البلدين والتي يكون سببها النزاع الحدودي حول شط العرب أو لجوء أحدها للعب بالورقة الكردية ضد الآخر إلى بقاء جذور الأزمة دون حل بين البلدين وإلى تدخل القوى الإقليمية والدولية في كل مرة تقل فيها درجة التوافق السياسي بين النظامين الحاكمين في طهران وبغداد.

المطلب الثاني: الحرب العراقية- الايرانية وصراعات الزعامة الاقليمية.

على الرغم من أن الحرب بدأت بقرار عراقي يوم 22 سبتمبر 1980 إلا أن الأعمال العسكرية المتبادلة والتدخل في الشؤون الداخلية والحرب الدعائية المكثفة بدأت قبل ذلك، لقد بدأت الحرب مع سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية، ومن ثم فإن تمحور الحرب حول النزاع الحدودي بين البلدين تحول إلى صراع سياسي عنيف بسبب الثورة الإيرانية وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية.

فقد أحدثت الثورة الإيرانية خللا في توازن القوى الإقليمي بين إيران والعراق بسبب ما أحدثته من تخريب داخلي وصراع سياسي امتد إلى الجيش الإيراني وقياداته، وزادت قوة الحركات الانفصالية الداخلية في إقليمي أذربيجان وكردستان ومع تدهور حالة الاستقرار السياسي الداخلي وتعامل قادة الثورة بارتياب وتشكك في نيات الجيش وقياداته، وقد أغرى هذا الوضع القيادة العراقية الشغوفة بالسيطرة والتسلط فقررت استغلاله وشن حرب سريعة " قصيرة" ضد إيران تحقق عددا من المكاسب المحددة، أبرزها فرض المطالب العراقية في شط العرب التي اضطر الرئيس العراقي إلى أن يتنازل عنها مرحليا في اتفاقية الجزائر (مارس 1975) لذلك بادر في 17 سبتمبر 1980 أمام جلسة استثنائية للبرلمان العراقي بإعلان إلغاء هذه الاتفاقية والتنديد بها ووصفها بأنها " كانت نتيجة للظروف التي أملتها، أما شط العرب فيجب أن يظل عراقيا " اسما وفعلا" [1].

كما أحدثت الثورة نتيجتين على المستوى الإقليمي: الأولى هي إحداث اختلال في بنية القوة لصالح العراق في ظل التداعيات الداخلية في ايران، والثانية أنها بدعوتها لتصدير الثورة إلى دول الخليج قد شكلت تهديدات حقيقية لهذه الدول، فقد استفزت الثورة الإيرانية بشعاراتها الراديكالية وسلوكياتها العدائية جميع دول النظام الإقليمي الخليجي الأخرى التي وجدت نفسها مستهدفة من هذه الثورة وظن العراق أنه ربما كان أكثر هذه الدول استهدافا من الثورة الإيرانية فقد طرحت الثورة هدف تغيير النظام " العلماني" الحاكم في بغداد كأحد أبرز شعاراتها وحرصت منظمات المعارضة الشيعية العراقية للعمل من أجل تحقيقه.

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات**، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع 1984، ص 209-219.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه التداعيات للثورة الإيرانية، فضلا عن دورها في زيادة تدويل النظام الخليجي وربطه بالصراع الكوني بين العملاقين، أغرت القيادة العراقية بشن الحرب ضد إيران لاقتناعها أن الموقف الدولي يسمح بذلك، وأن الوضع الخليجي يشجعه في ظل حالة الخوف والذعر التي اجتاحت الدول الخليجية الصغيرة، والأهم من ذلك كان إدراك هذه القيادة بوجود تحول ايجابي في الموقف الأمريكي نحو العراق.

عموما كان نشوب الحرب العراقية– الإيرانية نتيجة لمجموعة من الظروف السياسية التي جعلت إيران تبدو ضعيفة عسكريا وتشكل خطرا إيدولوجيا على الاستقرار الداخلي للدول الخليجية المجاورة بخاصة العراق، وتهديدا للمصالح الأمريكية وتشجيعا للسوفيات على منافسة أمريكا في الخليج وهذه الظروف يمكن إرجاعها مباشرة للثورة الإيرانية نفسها، لكن من الصعب تجاهل العامل الشخصي والنفسي للقيادات السياسية في البلدين وتراكم الخبرة الصراعية بينها والتباين في العقائد السياسية.

فالموقف العراقي من إيران قبيل اندلاع الثورة الإيرانية كان يعكس درجة متطورة من التنسيق السياسي بين القيادات في البلدين ففي بداية عام 1978 زار عدد من الرسميين الإيرانيين بغداد وكان الغرض الرئيسي لتلك الزيارات هو الحصول على تأييد العراق لفكرة عقد ميثاق دفاع مشترك بين دول الخليج [1].

لقد تغيرت هذه المواقف تغيرا جذريا من جانب الطرفين الإيراني والعراقي بعد سقوط نظام الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية حيث سعى الإمام الخميني للإنتقام من النظام الحاكم في بغداد وإسقاطه لأسباب كثيرة بعضها سياسي مرجعه إدراكه لمسؤوليته السياسية بالنسبة للأغلبية الشيعية في العراق التي يرى أنها مقهورة ومضطهدة من الحزب الحاكم الذي يصفه "بالإلحاد" و " الكفر" كما أن الثورة الإسلامية في إيران برسالتها العالمية لم يكن لتقبل التعايش السلمي مع نظام علماني مجاور يحكم أغلبية شيعية.

وبسبب نشاطه السياسي المكثف في العراق أصبح الخوميني مصدر إزعاج للسلطات العراقية كما أصبح مصدر تهديد خطر لنظام الشاه في إيران، لذلك استغل الشاه مناخ التفاهم مع العراق بعد توقيع اتفاقية الجزائر وطلب من الحكومة العراقية وضع نهاية للنشاط السياسي للخميني، ووافق الرئيس العراقي في البداية اتجهت السلطات العراقية إلى وضع قيود سياسية على نشاط الخميني، ثم وضعته تحت الإقامة الجبرية في منزله، وأخيرا قامت بنقله إلى الحدود الكويتية ورفضت الكويت استقباله، فتم تدبير أمر إقامته في باريس التي عاد منها زعيما منتصرا – هذه التجربة جعلته يكن العداء لنظام الحكم في العراق.

---

[1] أسامة الغزالي حرب، "الحرب العراقية الايرانية: التطور التاريخي ودوافع الحرب"، **السياسة الدولية** ، السنة 17 ، العدد 63 ، 1981، ص70.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما تفجرت الحرب بين البلدين كان خطاب الخميني للقوات الإيرانية المقاتلة على أنهم يقاتلون في سبيل حماية الإسلام.

وكان هذا التشدد الإيراني دافعا للعراق كي يوسع من نطاق الحرب ضد إيران، وأن يلجأ إلى حرب المدن وتدمير المنشآت النفطية الإيرانية وأن يشجع دولا خليجية وبخاصة السعودية والكويت ودول عربية وبخاصة مصر، وكذلك أطراف دولية لدعم القوة العسكرية العراقية للحيلولة دون سقوط نظام الحكم في العراق أو للحيلولة دون انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، بعد أن اقتربت العمليات العسكرية الإيرانية من السعودية والكويت أكثر من اللازم، ولم تتوقف الحرب في 1988 إلى بعد تغيير الظروف على جبهة القتال بالنسبة للطرفين.

المطلب الثالث: حرب الخليج الثانية والترتيبات الأمنية الجديدة.

وقبل كل من العراق وإيران قرار الأمم المتحدة الرقم 598 يوم 20 أغسطس 1988 الذي ينص على وقف إطلاق النار الفوري، وهكذا انتهت حرب الثمانية أعوام بين الدولتين بتكاليف بشرية تزيد عن مليون قتيل، ومادية تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، إضافة إلى تدمير البنية السياسية في الدولتين، علما أنه مع نهاية الحرب لم يتغير شيء يذكر في الحدود بين البلدين، ولكن ما يهمنا من منظور النظام الإقليمي الخليجي هو المسار الذي اتجهت فيه كل من الدولتين والآثار التي ترتبت عن ذلك التوجه خاصة احتلال العراق للكويت وانعكاساته على واقع المنطقة وموازين القوى في الخليج.

1- جذور الأزمة العراقية الكويتية:

تمتد جذور أزمة الخليج التي اندلعت سنة 1990 إلى الثلاثينيات أيام حكم الملك غازي للعراق عندما حاول احتلال الكويت ولكن الحكومة البريطانية صدته عن تنفيذ هذه المحاولة وفي أوائل الستينيات قام عبد الكريم قاسم أيضا بمحاولة مثيلة، لكن جامعة الدول العربية تدخلت في ذلك الوقت وأرسلت قوات عربية بقيادة مصر أيام جمال عبد الناصر مما أفشل المحاولة العراقية وفي أوائل السبعينات أيام حكم حزب البعث حشد العراق قوات على الحدود الكويتية وطالب مرات عديدة بتأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ولم يتنازل عن مزاعمه في الكويت، حتى أن القيادة العراقية استندت في تبرير غزو قواتها للكويت إلى الدعاوى نفسها التي سبق لها أن أثارتها في الماضي[1].

[1] خالد السرحاني، "جذور الأزمة بين العراق والكويت"، **السياسة الدولية**، العدد 102، اكتوبر 1990، ص 14-17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مراحل الأزمة الخليجية الثانية:

يمكن تتبع بداية التوتر إلى نهاية عام 1988 عندما راح ...العراق يطلب من الكويت تأجيره جزيرة بوبيان كي يحصل على منفذ بحري، إلا أن الكويت كانت تخشى ردود الفعل الإيرانية التي هددت الكويت مرارا من مغبة الاستجابة للطلب العراقي، وخلال اجتماع لجنة المراقبة التابعة لمنظمة الاوبك المنعقد في جنيف بتاريخ 03 ماي 1990 وجه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز انعقادا شديد اللهجة إلى الدول الأعضاء المسؤولة عن زيادة معدلات إنتاج النفط.

وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد في 17 يوليو 1990 اتهم الرئيس العراقي بعض القادة العرب في الخليج بتطبيق سياسة موالية للولايات المتحدة تستهدف خفض أسعار النفط الخام[1].

وفي 18 يوليو 1990 نشرت بغداد الرسالة التي أبلغ بها العراق جامعة الدول العربية في يوم 16 يوليو والتي اتهم بها الكويت " بسرقة النفط العراقي منذ عام 1980" وقد ضم جزء من أراضيه وبذلك يطالب العراق الكويت بسداد 2.4 مليار من الدولارات قيمة " النفط المسروق"، كما أتهم العراق الكويت بانتهاز فرصة اندلاع الحرب بينه وبين إيران لتقوم الثانية بتنفيذ " خطة التقدم التدريجي والمبرمج في اتجاه الأراضي العراقية ".

وقد نفت الكويت الاتهامات الموجهة اليها من طرف العراق في اليوم التالي لتلقيها نص رسالة الاتهام " 19 يوليو 1990" واتهمت من جهتها العراق بمحاولة حفر آبار للنفط داخل الأراضي الكويتية أكثر من مرة، وطلبت إلى جامعة الدول العربية التحكيم في نزاع الحدود القائم بين الدولتين وفي 21 يوليو 1990 اتهم العراق الكويت بالإعداد لتدخل القوات الأجنبية في الخليج وذلك بطرح المشكلة على منظمة الأمم المتحدة.

خلال هذه الفترة وحتى تاريخ الغزو في 02 أغسطس 1990 قام عدد من قادة الدول العربية بمحاولات وساطة، ففي 23 يوليو انعقد في الإسكندرية لقاء قمة بين الملك حسين عاهل الأردن والرئيس المصري حسني مبارك، وشارك فيه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز.

وقام الرئيس مبارك بزيارة إلى بغداد والكويت إلا أن جميع المساعي لم تفلح كما قام الملك حسين من جانبه أيضا بالوساطة بين بغداد والكويت.

وفي 31 يوليو 1990 التقى ممثلون من العراق والكويت بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية لإجراء مفاوضات حول النفط المتنازع عليها ولكن انهارت المحادثات وفي هذه الفترة تمكن العراق من حشد ما يقارب 100 ألف جندي على الحدود مع الكويت[1].

[1] محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج : أوهام القوة و النصر**، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص 320.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الثاني من أغسطس 1990 كان غزو النظام العراقي للكويت، إذ صدر بيان عن وزارة الدفاع الكويتية في ذلك اليوم يفيد أنه حوالي الساعة الثانية فجرا عبرت القوات العراقية الحدود الشمالية للكويت.

أما في بغداد فقد صدر بيان عن مجلس قيادة الثورة جاء فيه أن العراق استجاب لطلب " حكومة الكويت الحرة المؤقتة " بالتعاون معها ضد أي تدخل من الخارج في الشؤون الكويتية على أن تنسحب القوات العراقية حالما يستقر الوضع [2].

3-الترتيبات الأمنية بعد تحرير الكويت:

أما في مرحلة ما بعد الأزمة وانتهاء الحرب وتحرير الكويت بإرادة دولية وبعد أن أيقنت دول مجلس التعاون الخليجي أن جميع الترتيبات الأمنية السابقة للمجلس بما فيها قوات ردع الجزيرة التابعة له وكذلك الترتيبات الأمنية الجماعية للدول العربية، تضمن عدم وقوع العدوان مرة أخرى على إحدى هذه الدول بدأت بعض دول الخليج البحث عن ترتيبات أمنية جديدة تستطيع ردع العدوان وأصبح واضحا أن مشكلة الأمن في منطقة الخليج تتجه إلى صيغة تقوم بموجبها قوى دولية وبالذات الولايات المتحدة بحماية الأمن.

فبرغم من أن الخطر العراقي على أمن الخليج قد تضائل بعد تدمير القوة العسكرية العراقية. إلا إن مهددات الأمن الخليجي ظلت قائمة، خصوصا في ظل استمرار التهديد الإيراني، مما دفع دول الخليج للإسراع في البحث عن صيغة جديدة لتحقيق الأمن الإقليمي الخليجي. و لم يكن من بديل إلا الاعتماد على الحماية الغربية والأمريكية تحديدا.

لكن الولايات المتحدة فضلت صيغة التحالفات الثنائية على غرار ما كانت تقوم به بريطانيا في السابق مع إجراء المصالحة، وتم توقيع اتفاق مع المملكة العربية السعودية في سبتمبر من العام 1991، تلاه اتفاق كان بين السعودية وبريطانيا وكان مع فرنسا وبالمثيل قامت البحرين في الشهر بتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة[3].

وأدت تداعيات حرب الخليج الثانية والفترة التالية لها إلى تحويل كبير في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الوسط، ومنطقة الخليج تحديدا في اتجاهين:

---

[1] نفس المرجع، ص 204-217

[2] نايف علي عبيد، **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة : بين النظرية والتطبيق**، بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،2004 ، ص 274-276.

[3] إدريس محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز إن الوحدة العربية، 2000، ص 541 – 542.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد ومحطات وموانئ ومطارات ومعسكرات ومراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة.

الثاني: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها.

وبشكل عام كان انهيار التوازن الاستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي التداعي الأكثر مركزية لحرب الخليج الثانية، وكان انتعاش الاستقطاب الإقليمي، وتجلى التداعي الثالث للحرب في عودة الموازن الخارجي كخيار متداول على صعيد مقاربة أمن الخليج.

المطلب الرابع: إحتلال العراق والتداعيات الإقليمية.

1- سياسة إحتواء العراق:

وهي السياسة الأمريكية المشيعة تجاه العراق خلال الفترة من يناير 1993 لغاية دخول القوات الأمريكية إلى العراق خلال الفترة مارس 2003 حيث سعت الولايات المتحدة لإتباع إستراتيجية جديدة من اجل فرض هيمنتها المطلقة على الشرق الأوسط بعد إجراء تغيرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج، فكانت سياسة الاحتواء المزدوج عام 1993 لاحتواء كلا من العراق وإيران، وقد هدفت هذه السياسة عزل العدو في الأساسين لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري ومحاولة تعبئة المعارضة الدولية ضد إيران بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي[1].

إلا أن هذه السياسة سرعان ما فقدت فاعليتها أثبتت فشلها في احتواء الدولتين، فسارعت لإجراء التغييرات الضرورية في استراتيجيها خاصة بالنسبة للعراق من خلال:

أ- **مشروع قانون تحرير العراق:** من خلال المشروع الذي طرحه الرئيس الأمريكي كلينشون " مشروع قانون تحرير العراق " الذي أخره الكونجرس ليصبح نافذ المفعول، معزما للرئيس الأمريكي[2].

---

[1] مجدوب طه، **السياسة الأمريكية في الأوسط خلال القرن العشرين في: الإمبراطورية الأمريكية**، ج1، 2001، القاهرة، مكتبة الشروق، ص 387.

[2] محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق**، ط6، 2006، القاهرة: دار الشروق، ص 137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- نشاطات لجان التفتيش الدولية.

ت- قرارات مجلس الأمن الدولي:

- القرار 699: صدر في 17 يونيو 1991.
- القرار 700: صدر في 17 يونيو 1991 (تحريم بيع الأسلحة للعراق).
- القرار 715: 14 أكتوبر 1991 (المراقبة الدائمة للعراق).
- القرار 1051: في 27 مارس 1996: مراقبة حركة الصادرات والواردات العراقية.
- القرار 1284: صدر في ديسمبر 1999.
- القرار 1441: صدر في نوفمبر 2002 وقد اعتبر بمثابة الفرصة الأخيرة لإشكال عملية إزاحة وإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

د- تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 على توجه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

2-مرحلة المواجهة:

ظلت إدارة الرئيس جورش بوش الابن تؤكد على أن العراق لن تمتثل لمضمون القرار 1441 الصادر عام 2002، بأنه سيواصل عمليات الخداع والإبقاء. لذا جاءت مطالبة التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية لإسقاط نضام الحكم في العراق.

وبدلك كان احتلال العراق في مارس 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق:*

أ- إلقاء الدولة العراقية:

شهد العراق عقب الغزو الأمريكي حالات من التدمير العشوائي والمنظم لمرتكزات الدولة العراق بكل مؤسساتها، بنيتها التحتية فلم يعد لسلطة القانون وجود، بحيث جرى تدمير شامل للدولة وأركانها التي لم يعد يمتلكها جراء سقوط السلطة المركزية، فبرزت تنظيمات وحركات وتجمعات وتيارات وأحزاب السياسية جديدة لم يكن لها وجود في الشارع السياسي[1].

ب- تدمير الاقتصاد العراقي:

إن حالة التدمير الشامل والعشوائي التي تشهدها العراق بين الدولة في الجوانب السياسية والقانونية تزامن معه القضاء على الاقتصاد العراقي عبر تدمير هياكله الصناعية ومؤسساته الإدارية مع استهداف واضح لقطاعات: الخدمات والنقل والاتصالات والطرق.

ت- بناء الحياة السياسية وفقا توجهات فكرة الاحتلال:

مما أدى إلى الانقسامات الطائفية والاستقطاب المذهبي.

ث- التداعيات الإقليمية:

على الرغم من أن خطر النظام العراقي السابق قد تلاشى، فإن أخطارا جديدة محتملة ما تزال مخيمة، أمنية وسياسة واقتصادية وطائفية. ومدى إمكانية أن يصبح العراق بؤرة للإرهاب، وهذا ما يلاحظ على الأرض الواقع العراقي. العامل الشيعي وتأثير في المنطقة وخصوصا في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية و دولة الكويت. العامل السني والشعور بالتهميش والاقتصاد وما يؤديه إلى بروز مشاحنات طائفية ذات صبغة سياسية.

وأبرز تأثير هو اختلال ميزان القوة لصالح إيران، وهذا ما عبر عنه صراحة حكام المنطقة.

---

* للاضطلاع أكثر على القرارات: عن نافعة ومصطفي نادية محمود (محرورن)، **العدوان على العراق خريطة أزمة، مستقبل أمة**، القاهرة: مركز الجوت والدراسات السياسية، 2003.

[1] الجاسور ناظمة عبد الواحد، "عراق ما بعد الحرب: قراءة الخريطة الحربية"، **السياسة الدولية**، العدد 159، يناير 2005، ص 138.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تركيا وإسرائيل: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي.

تعتبر تركيا وإسرائيل أطراف رئيسية بالنسبة إلى أمن الشرق الأوسط والخليج العربي. وتتأتى الإستراتيجيات الفردية لكل واحدة منهما فيما يتعلق بهذا الأمر بديناميات السياسة الداخلية لكل منها وبتوازن القوة المتغير بينها. ولهذا الواقع انعكاسات مهمة على الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط بشكل عام وفي الخليج العربي بشكل خاص. وبما أن مصادر الطاقة في الخليج العربي لها دلالات إستراتيجية بالنسبة إلى المجتمع الدولي الأوسع، فإن الاستقرار في الشرق الأوسط يتصف بأهمية عالمية.

وعليه يستمر معالجة والتطرف لدور كل واحدة في المنظمة الإقليمية الخليجية.

المطلب الأول: تركيا والدور الإقليمي في المنظومة الخليجية.

إن العلاقات الخليجية التركية لا تفتقر إلى الجذور التاريخية، بل إنها تنقطع رغم كل التبادلات والتغيرات الإقليمية والدولية.

إن هذه العلاقات كما أنها لا تجري بمغزل عن سياق المحتوى التاريخي المتجدد شكلا ونوعا وحجما، وفق ما يستجد في البيئة المحلية والإقليمية فإنها تستجيب أيضا إلى البيئة والمحيط الدوليين بخطى مسارعة، وبشكل خالص مع وجود العوامل الدافعة إلى قيام التأثيرات الفاعلة في مسار هذه العلاقات، وأهمها الموقع الاستراتيجي، والإمكانيات الفعلية.

وينطلق هذا المطلب من أن الخليج العربي لم يعد في المنظور التركي تلك المنطقة والجوانب الاقتصادية الأخرى ذات التأثير الإقليمي والاهتمام الدولي المتزايد. كما لم تعد تركيا في منظور دول الخليج العربي الدولة التي كانت يوما ما إمبراطورية واسعة، بل الدولة الحديثة سياسيا وعسكريا، والتواقة إلى تأمين حاجاتها الاقتصادية من خلال علاقاتها بدول الخليج وهي الدولة ذات الطموح في الانتشار الإقليمي، وبخلفية استناد غربية تؤمنها عضويتها في حلف سياسي عسكري (حلف الناتو).

1- التوجه التركي الجديد نحو أقطار الخليج.

لقد قامت السياسة الخارجية التركية بعد تأسيس الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائي الصراع، تم تطورت في الحرب الباردة خاصة بعد أن أصبحت عضوا في حلف الناتو لتجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفيتي وحلقة ضرورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الإستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والوقوف أمام محاولات الإتحاد السوفياتي مد نفوذه جنوبا إلا أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسرا بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. أي جسرا بين أوروبا الموحدة نحو أسيا والشرق الأوسط ونافذة لشعوب الشرق و وسط أسيا على أوروبا.

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي في مطلع تسعينات القرن الماضي بدأت تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي " NATO " عملية تقييم لدورها في ضوء موازي القوى الجديدة. ومند ذلك الوقت أخذت تحدد دورها وكرسم سياستها الخارجية، انطلاقا من قناعتها بأن لها دورا مهما في الاستقرار في منطقة القوقاز ووسط أسيا ومنطقة الشرق الأوسط وفي الاستقرار العالمي عموما دورا يتجاوز بكثير مفهوم الحبر.

وفي هذا السياق يؤكد أحمد داوود أوغلوا، كبير مستشار مع رئيس الوزراء التركي والمنظر الأساسي للرؤية التركية الجديدة، أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقد << ضائعا >> بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبنى الأخيرة خلاله تصورا متكاملا مكتفية بسياسة " ردود الأفعال" أو " الاستجابة للأزمات ". وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها[1].

إذن وفقا لهذه الرؤية أعاد حزب العدالة والتنمية، صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزا إقليميا بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لشمل إضافة إلى الغرب عددا أكبر من الدوائي، لاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتكية ثقافية وتاريخية. وفي هذا الإطار يقول رجب طيب أردوغان: " لقد انتهى عهد التفكر الضيق ولانطوائية بالنسبة لتركيا، ومن الآن فصاعدا لتفكر تركيا بشكل أوسع وأكبر، ستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيواستراتيجية ورسالتها التاريخية"[2].

2- أسباب وعوامل التحولات الجديدة لدور التركي:

أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء التغيرات التي طالت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ويتمثل أهم هذه العوامل في ما يلي:

---

[1] على جلال معوض، "الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهر: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ص 106.

[2] برنامج ما وراء الخبر: **أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا**، قناة الجزيرة، 2009/02/04

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- تفاقم الأزمات في الشرق الأوسط ورغبة تركيا في لعب دور في حل هذه الأزمات: من الممكن أن تكون هذه الأزمات انعكاساتها السلبية على تركيا نفسها ومن أخطر هذه الأزمات النتائج التي تركبت على الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، حيث أدى ذلك إلى تفكك هذه الدولة المركزية التي كانت تشكل قاعدة أساسية للتوازن والاستقرار في المنطقة، وحدوث حالة من النهوض ساعدت على تنامي نشاط (حزب العمال الكردستاني) في شمال العراق وتصاعد النزعة الانفصالية لأكراد العراق .

ب- المصالح الإستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط: تمثل منطقة الشرق الأوسط عمقا حضاريا واقتصاديا وإستراتيجيا لتركيا، ونشير هنا على سبيل المثال إلى أن الدول العربية تعتبر ثالث شريك تجاري لتركيا بعد الإتحاد الأوروبي ومجموعة (الكومنولث) كما يمثل العرب ثاني أهم مورد سياسي لتركيا بعد السياحة الأوروبية.

ت- التوجهات الخاصة " بحزب العدالة و التنمية": شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول (حزب العدالة والتنمية) إلى الحكم، تغيرات عدة في التوجهات والتحركات إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز في السياسة الدولية، بعد ما كانت تعيش على أطراف حلف الناتو

ث- تعتر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي: حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي مند العام 1453 حيث تري أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها هذا من جهة ومن جهة أخرى يتخوف الإتحاد الأوروبي من انضمام تركيا ليجعل للاتحاد الأوروبي حدودا مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق وسوريا) و يقحمه في سياساتها[1].

ج- تمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط. وتكفى هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران ماليا إيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول

[1] إسلام جوهر،شادي عبد الوهاب،" سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 43 (جانفي 2009)، ص 152.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما. المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير.

3- العلاقات التركية – الخليجية في إطار مجلس التعاون الخليجي.

أ- الدور التركي في منطقة الخليج [1]:

تبدو تركيا من جانبها مهتمة بالعلاقة مع دول الخليج العربية من منطلقات سياسية وأمنية واقتصادية، حيث تحتاج إلى الاستثمارات الخليجية في اقتصادها الوطني، وتنظر إلى المنطقة على أنها سوق مهمة للمنتجات التركية، فضلا عن أنها تستورد 90 في المائة من احتياجاتها النفطية، وتقدم نفسها على أنها مصدر ممكن للمياه إلى منطقة الخليج من خلال مشروع (أنابيب السلام)، الذي طرح بعد عام 1991 ويقضي بتزويد بلدان الجزيرة العربية والخليج بالمياه التركية عبر أنبوب طوله 56500. وقد أسهمت مبادرة إسطنبول للتعاون بين حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير، التي انطلقت في عام 2004 وأعطت الأولوية للانضمام إليها لدول مجلس التعاون الخليجي، في تعزيز دور تركيا الأمني في المنطقة باعتبارها عضوا في الحلف.

ويجيء اهتمام تركيا لمنطقة الخليج وحرصها على تطوير العلاقة معها ضمن اهتمامها بتعميق روابطها الشرق أوسطية والإسلامية كجزء من إستراتيجية التحرك الخارجي لحزب العدالة والتنمية، الذي يرى أن العمق الإسلامي لتركيا مهم ولا يتعارض مع سعيها إلى الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي أو حتى علاقتها مع إسرائيل. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى طلب تركيا الانضمام إلى الجامعة العربية بصفة مراقب وحضور رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لفعاليات القمة العربية التي عقدت في مارس 2005

ومن تم اكتسبت مذكرة التفاهم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، والتي تم توقيعها في جدة في الثاني من سبتمبر 2008 أهمية كبيرة نظرا لأسباب عدة:

أولا: تمثل نقلة نوعية في العلاقات الخليجية – التركية لاسيما أن هذه المذكرة تؤسس لحوار منتظم بين الجانبين.

[1] شريف شعبان مبروك، الدور الإقليمي الجديد تركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، **مجلة أراء حول الخليج الإمارات:** مركز الخليج الامارات' العدد 55(أفريل 2009)، ص 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: إن التوقيع على هذه المذكرة من شأنه أن يمثل دفعة قوية للحوار الاقتصادي بين الجانبين، والذي بدأ مند التوقيع في ماي 2005، على اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين، وأهم الحوار الذي لا يزال مستمرا ولم يصل إلى نهايته بعد.

ثالث: التوقيع على المذكرة جاءت في الوقت الذي تتحرك فيه تركيا بقوة تجاه منطقة الشرق الأوسط، ويتعاظم دورها الإقليمي بشكل ملحوظ، ولعل انخراطها بالوساطة بين إسرائيل وسوريا في مفاوضات السلام بخبر المباشر، ودورها في حلف البرنامج النووي الإيراني، كلها مؤشرات إلى تعاظم هذا الدور. ويبدو أن تركيا ترى أن الظروف مهيأة من أجل لعب هذا الدور على خلفية القلق الخليجي من المعنى النووي الإيراني وغياب القوة الإقليمية العربية.

4- العلاقات التركية – الإيرانية:

تمثل إيران إحدى القوى الإقليمية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وتدرك أنقرة هذه الحقيقة المهمة. ومن هنا سعت أنقرة إلى إحداث نقلة في العلاقات المشتركة بينهما، حيث استقبلت تركيا في 2008 الرئيس الإيراني محمد أحمد نجاد، وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على جملة اتفاقيات أكدت أن هذه الزيارة لم تكن شكلية، وإنما كانت بغرض إيجاد شركة تعاونية بين الطرفين، حيث وقع الطرفان اتفاقيات عدة للتعاون الأمني، وفي مجالات البيئة والنقل والسياحة، والتعاون بين المكتبة الوطنية والأرشيف في البلدين. ومن هنا فإنه يمكن النظر إلى هذه الزيارة على أنها بداية التحولات مهمة في العلاقات يبن الطرفين في ضوء رغبة إيرانية قوية في تطوير العلاقات مع تركيا وفي هذا الصدر يؤكد محللون أن المسعى الإيراني لتطوير العلاقات مع تركيا خلفه عامل رئيسي يتمثل في إدراك طهران أن تركيا أصبحت طرف أو هي في طريقها لتصبح طرفا في المعادلة الإقليمية، والخيار الاستراتيجي الإيراني بهذا الخصوص هو جعل هذا الدور التركي الإقليمي شريكا وليس منافسا. لأنه من الصعب أن يبقى محايدا في ظل الملفات المتشابكة والساخنة التي أخذت تفرض نفسها سريعا على تركيا، مند أن قررت أن تلقي بنفسها في ساحة الشرق الأوسط. كما تهدف إيران من تطور علاقاتها مع تركيا إلى الإبقاء على قناة اتصال حيوية مع الأمريكيين عبر تركيا.

وفي كل الأحوال، هناك جملة من العوامل التي تدفع في سبيل تعميق هذه العلاقات وإيجاد شركة قوية بين الطرفين، ومنها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين: ترتبط كل من تركيا وإيران بمصالح ثنائية قوية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ثمانية مليارات دولارات وتعتبر إيران أهم سوق للصناعات التركية، كما أنها ثاني مزود للغاز بالنسبة لتركيا.

ب- الوضع العراقي وتطوراته في المستقبل: يحظى التطورات الخارجية على الساحة العراقية بإتمام خاص من قبل كل من طهران وأنقرة، وكذلك دمشق، بالنظر إلى ما تفرزه هذه التطورات من تأثيرات في دول.

ت- الملف النووي الإيراني: برزت وساطة تركية تحاول الاستفادة من العلاقات التركية الإيجابية مع كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لترجيح الخيار الدبلوماسي في التعامل مع هذا الملف.

ث- مواجهة النشاط الانفصالي ل << حزب العمال الكردستاني>> سواء في المناطق الجبلية في شمال العراق أو داخل البلدي: هناك مخاوف لدى كل من تركيا وإيران من إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وهذا الأمر يشكل هاجسا لدى الطرفين وكذلك إقليميا.

ج- التطورات الخاصة بعملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي والوضع في لبنان.

5- العلاقات التركية – العراقية:[1]

أ- المنظور التاريخي لتطور العلاقات بين البلدين:[2]

منذ تأسيس تركيا الحديثة عام 923، إلى حد الآن اتسمت العلاقات العراقية – التركية بطبيعتها المتغيرة، إذ تأثرت خلال المرحلة الأولى 1923 – 1945، بعدم حسم قضية الحدود المشتركة بين العراق وتركيا بسبب مطالبة تركيا بولاية الموصل << نينوى حاليا>> بذريعة احتلالها من قبل القوات البريطانية بعد توقيع اتفاقية الهدنة بين الحلفاء من جهة ودول المحور من جهة أخرى وقد أحيلة قضية الموصل إلى عصبة الأمة التي أصدرت القرار (16/ت في 1925/01/16) بضم الموصل للعراق ونتيجة لهذه التطورات تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين العراق وتركيا في عام 1928، وتميزت العلاقات العراقية التركية خلال هذه الفترة بالتعاون وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، فيما تأثرت وتيرة المرحلة الثانية << 1946 – 1958>>,

[1] للاضطلاع أكثر: أحمد شكارة، **إيران، العراق و تركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

[2] بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والأفاق المستقبلية**، مركز الخليج للابحاث، 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتغيرات التي عصفت بالعلاقات الدولية، كنتيجة للحرب العالمية الثانية، وبخصوص العراق: كان احد مؤسسي جامعة الدول العربية في عام 1945، وشارك بعد ظهور <<إسرائيل>> عام 1948 بجيش قوامة (1800) جندي للدفاع عن مناطق جنين ونابلس وطولكوم في فلسطين وبشأن تركيا: فقد شهد هذه المرحلة تأسيس اتفاقية حلف الناتو في عام 1952 .

و أصبحت تركيا احد أعضاء الحلف وأعقب ذلك تأسيس تركيا حلف مع العراق في 1952/2/24والذي شكل لاحقا نواة لحلف بغداد. فيها شهدت المرحلة الثالثة <<1958 – 2003>> عقب قيام ثورة 1958 في العراق، وتهيأت تركيا للتدخل العسكري، إلا أنها تراجعت بعد نصيحة بريطانية، ومن ثم استمرت علاقاتها بالفتور مع العراق، إلا أنها تطورت لاحقا وخاصة في عقدي السبعينيات والثمانيات وفي كافة الميادين السياسية والاقتصادية وغيرها.

ب- العوامل المؤثرة في التعاون بين العراق وتركيا:

1- المشكلات الأمنية وتتمحور في القضية الكردية:

تواجه تركيا ومند سنوات طويلة التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، والتي ينطلق قسم منها من المناطق الحدودية المشتركة مع العراق، مما يؤدي إلى قيام تركيا بين الحين والأخر بتدخل تركيا في شؤون العراق مما يولد التوتر بينهما.

2- **المياه المشتركة:** بدأت مشكلة المياه بين تركيا والعراق مع بداية تسعينيات القرن الماضي عندما بدأت تركيا بتأسيس مشروع "الكاب" والذي بدأ بحجز كميات كبيرة من مياه نهرتن دجلة والفرات عقب بنائها (22) سنة. وتزايد التوتر حول موضوع المياه عقب مشاركة تركيا وسوريا في الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991.

وفي عام 2008 وافقت كل من تركيا وسوريا والعراق على تنشيط عمل اللجنة الثلاثية المشتركة لتدارس موضوع إدارة الموارد المائية بين الدول الثلاث، وخلال عام 2009 وأفقت تركيا على زيادة تدفق مياه الفرات مقابل زيادة العراق لتجارته النفطية مع تركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- النفط الخام والغاز الطبيعي:

تمثل الاتفاقية الموقعة بين العراق وتركيا في عام 1973 بناء خط أنبوب لنقل النفط الخام بطول (345) كم ولي خطوات التعاون في حفل النفط بين الدولتين، ونصت الاتفاقية على تزويد تركيا بكمية قدرها 10 ملايين طن في سنة التشغيل التي بدأت في عام 1977 على أن تتضاعف في السنوات اللاحقة، وفي عام 1984، أنجز مشروع خط الأنابيب الثاني ويطول 981 كم. وتسن إهمال تشغيل الأنابيب بين العراق وتركيا لسبب الحصار وإطراءات الاحتلال الأمريكي في انخفاض كمية المصدرة.

المطلب الثاني : المنظور الإسرائيلي للأمن الإقليمي الخليجي.

إن حركة " إسرائيل" تجاه منطقة الخليج العربي لم تكن محض مصادفة، بل تقع ضمن تصور إستراتيجي صهيوني للمنطقة له جذوره التاريخية في الفكر الصهيوني، وعبر المشاريع الداعية في بعض منها، إلى ضم المنطقة لحدود ما يدعى ب " إسرائيل الكبرى" في حين يقترح البعض الأخر إقامة "إسرائيل" في منطقة الخليج العربي تبع لتصوراتهم التاريخية و الدينية، كما نبع الاهتمام الإسرائيلي للمنطقة في نفس الوقت إلى أهمية المنطقة التي تتمتع بها إضافة إلى أهداف أخرى متمثلة بتطويق العراق اكبر دولة خليجية[1].

1- المقاربة الإسرائيلية للخليج العربي:

تعد دول الخليج (المصدر العجيب للقوة الإستراتجية وإحدى أكثر الثروات في التاريخ). فقد كان وجود هذه الثروات والمواقع الإستراتيجي للخليج البيت الأكبر الذي استندت عليه السياسة الأمريكية المعاصرة في هذا الجزء من الوطن العربي، والدفع الأكبر لتبرير وجودها في المنطقة، وهو نفس الأساس الذي استندت إليه إسرائيل " في تطلعها نحوه[2]، فطبيعة المنطقة، خصائصها جعلت إسرائيل " ترنو بنظرها للمستقبل[3]، كما أكد ذلك الدكتور حامد ربيع (لا يمكن أن تظل صامتة أمام الذهب الأسود، التي لا يفصلها عنها سوى الصحراء ومنطقة شرق الأردن، فهل هناك حاجة إلى بعض الخيال لتصور ذراع يمتد شرق إلى الخليج

---

[1] للإطلاع أكثر: عبد اللطيف المياح، حنان علي الطائي، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، ط1،عمان: دار مجد لاوي، 2002.

[2] وهيم طالب محمد، **التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي**، ط1، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982، ص14

[3] حامد ربيع، **الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي** ، الكويت: مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1983، ص 186.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي وجنوبا إلى الغرب شمالي من الشاطئ الشرق للبحر الأحمر[1]، وهو ما يشكل الخريطة الإدراكية لإطماع إسرائيل الاقتصادية في المنطقة العربية مستقبلا، والذي جاء متوافقا مع رؤية الخبراء الاقتصاد والسياسة، بأن الحل الأساسي للاقتصاد الإسرائيلي يكمن في الانتشار وتوسع الإقليمي في المنطقة العربية، التي تشكل منطقة الخليج الثقل الأساسي فيها، وتنال المنطقة الأهمية الأكبر لدى "إسرائيل" لتمتعها بموقع يعد من المواقع الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، إضافة لكونها منطقة تجارية ومالية واسعة، مصدرا مهما للموارد الأولية وبالأخص إنتاجها واحتياطها الهائل من النفط، كما أن مساهمتها الكبرى والفعالة في دعم الدول المواجهة العربية في تقديم الدعم المالي، أهمية أخرى في نظر إسرائيل، وهذا ما يعكس الآمال الكبير التي تبنيها إسرائيل للأهمية المالية لدول الخليج، الأمر الذي جعل الدافع، الاقتصادي للسلوك "الإسرائيلي" تجاه دول الخليج، منفردا أو مجتمعة، يأخذ مسار أولهما، إيجاد موطئ قدم لها في أسواق الخليج، الثاني تكون فيه إسرائيل مركز لاستثمار العوائد البترولية الخليجية، و يؤكد " شيمون بيرس " ذلك عندما تتحدث عن الشركة الاقتصادية والسوق المشتركة[2]، تتحدث عن الخليج كسوق للصادرات الإسرائيلية. ورغم أن التطلعات الاقتصادية تبدو أكثر وضوحا إلا أن إسرائيل لا تستطيع إغفال الجانب الإستراتيجي والأمني، بحكم ترابط المنطقة شكل وثيق بين البحرين المتوسط والأحمر والمحيط الهندي، وبالتالي فالهيمنة على الخليج ستجعل "إسرائيل" تشرف إشرافا مباشرا على أهم الطرق الرئيسية للملاحة الدولية، خاصة وأن مصالح إسرائيل عديدة.

- **التصور الإسرائيلي لأمن الخليج العربي:**

أمن الخليج طبقا للمنظور الإسرائيلي لا يخرج عن نطاق الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية التي تتبناها تجاه المنطقة والفكر الإستراتيجي الإسرائيلي الذي يضع المنطقة ضمن الاعتبارات خاصة لمصالح إسرائيل وتنص هذه الأهداف بتهديد منابع النفط وإبعاد المساندة الخليج للقضية الفلسطينية وخاصة بعد استخدام سلاح النفط، عقب حرب 1973 وقد عد النفط الخليجي من ضمن إحدى أهداف الإستراتيجية التي تبنها تجاه المنطقة، باعتبار أن مصالح أمن إسرائيل تتأثر بمنطقة الخليج العربي ككل بما فيها العراق. ولا يمثل المظهر العسكري سوى جزء من المشكلة، فالمشكلة في نظرها هو إضعاف هذه الدول، و الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي يؤكد ضرورة تعزيز التفوق الإسرائيلي على دول هذه المنطقة. وتعد أحد المصادر الأساسية لعدم

[1] نفس المرجع، ص 186.

[2] بيرس شعيون، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة. دار الجليل، ط2، عمان: دار الجليل للدر إسكان والنشر: 1996، ص88.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار في المنطقة، بما تمثله من تهديد لأمن الخليج العربي، بخاصة وإنما تملك قدرة عسكرية تمكنها من الوصول إلى إي الموقع في الخليج، كما هو الحال في ضرب المفاعل النووي العراقي من خلال خرقها لأجواء الخليج (العربية السعودية)، إضافة إلى إنها كانت أحد مصادر المساندة الأساسية لنظام "الشاه" في إيران، و اعتبرت مصدر أساسي تزويد إيران، بالسلاح لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية.

2- إسرائيل وبرنامج النووي الإيراني:

تولى القيادة الإسرائيلية المشروع النووي الإيراني أهمية قصوى. إذا تمكنت إيران من تطوير مشروعها النووي والحصول على القنبلة النووية، كما تدعي إسرائيل، فإن المنطقة للتعرف واقعا جيوستراتيجيا جديدا يتمثل في النقاط التالية:

1- وضع حد لاحتكار إسرائيل السلاح النووي.

2- تهديد وجود إسرائيل وإحداث تغيير إستراتيجي في ميزان القوى في الشرق الأوسط، بصورة جذرية وغير مسبوقة.

3- خلق واقع جديد تصبح فيه إيران دولة إقليمية قوية للغاية وذات مكانة وتأثير ونفود في المنطقة، ستصبح فيه محورا قوي وهاما جدا في مواجهة السياسة الإسرائيلية.

4- خلق حالة من الخوف والهلع داخل المجتمع الإسرائيلي، الذي من الممكن أن يقود في المراحل الأولى إلى وقف الهجرة إلى إسرائيل وزيادة الهجرة المعاكسة، وانخفاض الاستثمارات في إسرائيل.

5- يشكل بروز إيران النووية ضغط على العديد من الدول خاصة مصر والسعودية وسوريا وتركيا والجزائر ودافعا لها إلى محاولة اللحاق بها.

3- إسرائيل والعدوان على العراق:

من المؤكد أن إسرائيل هي الطرف الإقليمي الأكثر استفادة من التغيير الذي حصل في العراق بعد احتلاله فقد كان لهذا الحدث أبعادا إيجابية في خدمة المصالح الإسرائيلية الآتية والمستقبلية وحقيقة الأمر فإن تأثير اللوبي الإسرائيلي داخل مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية كان أحد العوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسية والمحركة التي دفعت تلك المؤسسات إلى صيانة مواقف واتخاذ قرارات باتجاه شن الحرب على العراق.

وبإحتلال العراق تكون إسرائيل قد حققت أحد أهم ضمانات أمنها القومي من خلال تحجيم قوة العراق وتأكيد عدم تعرضها لهجوم وتهديد مستقبلي.

المبحث الرابع: المحددات الإقليمية ودورها في تأسيس مجلس التعاون الخليجي

نقصد بالمحددات الإقليمية مجموعة الأدوار وموازين القوى، التي حكمت منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي قبل حرب الخليج الثانية، والتي كانت تسعى في ظلها معظم دول الخليج العربي لإيجاد صيغة لخلق أو إنشاء تكتل أو تكامل أو مجلس يجمع بينها للوقوف أمام التحديات التي كانت تواجهها المنطقة آنذاك، والتي كانت تسعى في ظلها معظم دول المنطقة إلى تعظيم مكاسبها الإستراتيجية، والاقتصادية في المنطقة.

حيث ظهرت في هذه الفترة إسرائيل كعامل أساسي في سلم القوى الإقليمية خصوصا بعد حرب لبنان، وما لعبته إسرائيل من تكسير وتعرية لنظام الإقليمي العربي الذي أصبح فاشل وغير قادر على مواكبة التحديات التي واجهتها المنطقة آنذاك والتي انعكست عليه بتصدعه وانشقاقه وفقدان الثقة فيه من طرف أعضائه.

كما أن إيران التي انتقلت من حكم الشاه الإمبراطوري إلى حكم الدولة الإسلامية استمرت في ممارسة علاقات طردية يتخللها عدم الاستقرار مع الدول العربية المجاورة، بالإضافة إلى حربها مع العراق (حرب الخليج الأولى) التي دامت 8 سنوات.

وفي وسط هذه المتغيرات والتفاعلات الإقليمية التي شهدتها المنطقة كانت الدول الخليجية تمر بمرحلة حرجة من خلال ما كانت تواجه هذه الدول من تحديات كبرى، أدت بها إيجاد صنيعة لتعاون و التكامل والتي تمثلث في مجلس التعاون الخليجي، و الذي سنسعى من خلال مطلبنا هذا البحث عن مدى تأثير هذه المتغيرات والتفاعلات الإقليمية في ميلاده ونشأته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: تصدع النظام الإقليمي العربي

ثمة اتفاق عام في الرأي بين محللي تطور النظام العربي منذ نشأته الرسمية وحتى الآن،على أن جل هذا التطور يقع في مرحلتين رئيسيتين:

الأولى: مرحلة المد القومي، وتمتد بين منتصف الخمسينات إلى نهاية الستينات.

الثانية:مرحلة الانحسار القومي، وتمتد بين منتصف السبعينات ونهاية الثمانينات، مع وجود سنوات انتقال بينهما، قد تكون هي السنوات الواقعة بين الحربين العربيتين – الإسرائيلية في 1967 – 1973، كما توجد المرحلة السابقة عليها منذ نشأة الجامعة العربية 1956.

وفي مرحلة المد القومي حقق النظام العربي انجازات بارزة في معركة الاستقلال العربي، فتمكن من إحباط المحاولات المثارة لربطيه بنظام التحالفات الغربي، وحقق في معارك متتالية الخلاص من الاستعمار التقليدي، كما كان الشأن في كل من الجزائر وجنوب اليمن، ورغم ذلك ظل هناك إخفاقا رئيسيا على صعيد الاستقلال العربي في تلك المرحلة ويتعلق الأمر بفلسطين التي فشل فيها النظام الإقليمي العربي في مواجهة الاحتلال الصهيوني، بل انه لا يخفي أن نقطة النهاية في مرحلة المد القومي كانت هي هزيمة1967 التي كانت إيذانا باحتلال إسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى في سيناء والجولان[1].

وعلى صعيد الوحدة العربية تحققت في مرحلة المد القومي عدة انجازات منها الوحدة المصرية السورية، ورغم السلبيات التي طبعت هذه التجربة إلا أنها يمكن أن تمثل خبرة غنية لأية تجربة وحدوية عربية معاصرة.

وقد تداعت على النظام العربي اعتبارا من منتصف 1967 مجموعة من المتغيرات التي ضربت قدراته في الصميم وعصفت بتماسكه، وغيرت موازين القوى داخله على نحو غير موات لمتطلبات التغيير إلى الأمام، ففي البدء جاءت هزيمة 1967 التي مثلت نقطة انكسار للنظام العربي، ورغم فداحتها لم تتمكن من إحداث آثار فورية مباشر على النظام العربي في أعقب الهزيمة مباشرة استطاع النظام العربي أن يتوصل إلى صنيعة صحيحة في مؤتمر الخرطوم في أغسطس 1967، يمكن القول أنها تعطي أولوية هدف البقاء على هدف التغيير، فشاركت دول الخليج ودول عربية أخرى في دعم مالي يمكن دول المواجهة من الصمود و

[1] أحمد يوسف أحمد، **النظام العربي وأزمة الخليج الانعكاسات الدولية والإقليمية**، دط. مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1991، ص 226.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استعادة زمام المبادرة، وهو ما تم في حرب 1973 التي مثلت نقطة الذروة في استعادة النظام العربي لتماسكه وقدراته في أعقاب حرب 1967. ومع ذلك فان التطورات التي لحقتها مباشرة بدأت كما لو كانت محصلة مؤجلة لتلك الهزيمة، فمن جانب أدت السياسات التي اتبعتها القيادة المصرية في أعقاب الحرب إلى انقسام مصري – عربي حول سبل تسوية الصراع مع إسرائيل، ومن جانب آخر تكلفت الطفرة في أسعار النفط التي تواكبت مع الحرب بإحداث تحولات في ميزان القوى داخل النظام العربي بدى معها وكأن مركز الثقل قد تحول من الثورة إلى الثروة، أي من البلدان التي تمثل الاتجاه الثوري وسط البلدان العربية إلى البلدان الغنية فيها، و تسببت الحرب العراقية – الإيرانية في استنزاف هائل لموارد النظام العربي وفي هذه الظروف أتت التحولات الدولية لتفضي إلى علاقات وفاق حقيقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، سواء بسبب النظرة المشكلات السوفيتية الجديدة للشؤون الدولية، أو بسبب تفاقم المشكلات السوفيتية الداخلية مما يعني مزيد من القيود على حرية الحركة السوفيتية في الساحة الدولية، وهذا يعني اختفاء الصراع والتوتر على مستوى القمة الدولية ولو إلى حين، ومن ثم اختفاء هامش الحركة الذي كان نتيجة هذا الصراع والتوتر للنظم الفرعية والوحدات المكونة لها ومنها النظام العربي، ومما زاد في الأبعاد السلبية لهذه التأثيرات تطبيق السوفيتية الجديدة لحل الصراعات الدولية والقائلة بتوازن المصالح لا توازن القوى على الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما يعني خسارة مؤكدة للعرب الذين أظهروا أقصى مرونة ممكنة لخصوص الاعتراف بالمصالح الإسرائيلية بينما لم تظهر إسرائيل ولو بادرة واحدة على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والعربية[1].

وفي ظل وجود خلل واضح في ميزان القوى العربي لصالح إسرائيل بسبب انقسام العرب يصبح الحديث السابق عن خسارة عربية لشيء مؤكد، إذا ما طبق مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى.

ويمكن القول أن الشقاق العربي هو الثغرة التي نفذت منها قوى أجنبية طامعة في ثروات العالم العربي. ضف إلى ذلك الحالة التي لحقت بجامعة الدول العربية آنذاك والفشل الذي تميزت به في تسيير بعض الأزمات ومن أمثلة نذكر:[2]

---

[1] جمال عي زهران، **العمل الوحدوي العربي وصراع البقاء في نهاية القرن العشرين**، د ط، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1996. ص 117.

[2] محمد بن أحمد بن إبراهيم، **النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية**، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، 98/97. ص41

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الأزمة اليمنية 1948:

نشبت هذه الأزمة عقب اغتيال الإمام يحي حميد الدين 17 فبراير 1948 وإعلان عبد الله بن الوزير نفسه الخليفة على العرش ويلاحظ أن الجامعة، لم تتقدم بأي مقترحات لتسوية هذه الأزمة، و الشيء الذي يمكن ملاحظته في هده الأزمة أن الدول العربية برهنت على قبولها لدور الجامعة كمنظمة إقليمية من أهدافها تسوية النزاعات سلميا.

ب- النزاع المصري – السوداني عام 1958 :

إن جامعة الدول العربية أظهرت قدرا واضحا من اللا كفاءة في تسوية هذا النزاع الذي نشأ حول تخطيط الحدود بين الدولتين في فبراير 1958. فقد أخفقت الدبلوماسية العربية على المستوى التنائي وعلى المستوى الجماعي، في تسوية النزاع، فعندما قدم مندوب السودان مذكرته إلى الأمين العام بجامعة الدول العربية، لم يحاول هذا الأخير أن يطلب عقب مجلس الجامعة، لبحث أسباب هذا النزاع وتسويته. الشيء الذي يمكن أن نلاحظه من خلال هذه الأزمة هو أنه كان هناك إصرار من السودان على عرض النزاع على الجامعة ولكن لم يبادر الأمين العام إلى عقد مجلس الجامعة، وذلك راجع إلى أنه ما بين 1956 – 1970 كانت العلاقات التي ربطت الأمانة العامة للجامعة بالدبلوماسية المصرية علاقة جد وثيقة، حيث كان المقر في مصر، والأمين العام من مصر، وكانت مصر (آنذاك) في أوج نفوذها الإقليمي.

كما يمكن أن نذكر بعض النزاعات العربية – العربية التي فشلت الجامعة في حلها مثل:

- النزاع السوري – اللبناني سنة 1949.
- النزاع الأردني – الفلسطيني سبتمبر 1970.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 02/ 03 يوضح : أنماط الصراعات المسلحة بين الدول العربية

نمط الصراع الدول الأطراف	صراعات مرتبطة بخلافات سياسية	صراعات مرتبطة بخلافات حدودية	صراعات مرتبطة بمطالب إقليمية شاملة (هوية الدولة – النظام)
الأطراف المباشرة	النزاع السوري اللبناني – 1949. النزاع المصري السوري – 1961 صدامات الحدود بين اليمن الشمالي و اليمن الجنوبي – 1972. الصدام بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية – 1973 صدام الحدود المصري الليبي – 1977. حرب الحدود بين اليمن الشمالي و اليمن الجنوبي – 1979. الصداع المسلح بين القوات السورية و الفلسطينية – 1983. النزاع السوداني الليبي 1983 – 1984. النزاع الليبي التونسي – 1985. الاشتباكات المستمرة بين المغرب و الجزائر 1964 – 1984. الاشتباكات المتكررة بين عمان و اليمن الجنوبي 1972 – 1982. الاشتباكات المحدودة بين السعودية و اليمن الشمالي 1979.	النزاع المصري السوداني 1958. حرب الحدود بين المغرب والجزائر 1963. النزاع الليبي الجزائري 1967. النزاع العراقي الكويتي 1973. النزاع القطري البحريني 1986 – 1991. النزاع السعودي القطري 1992. النزاع المصري السوداني 1992.	النزاع العراقي الكويتي 1961. حرب الصحراء الغربية 1976 – 1990. الغزو العراقي للكويت 1990 حرب شمال وجنوب اليمن 1994.
المجموع	12	7	4

المصدر: محمد بن أحمد إبراهيم، **النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية**، مرجع سابق، ص 41.

كان لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وقع على الوطن العربي، حيث تنادت الدول الراديكالية في ذلك الوقت لإخراج مصر من الصف العربي، ونقل إلى العراق الذي أراد جبهة الصمود والتصدي التي كان لها دور كبير في تصدع الوطن العربي وتحزبه وفقدت دول الخليج وفقدت غيرها من العرب الثقة في نظام الأمن العربي بعد حرب أكتوبر 1973 وزال بهجة النصر فقد اشتغلت الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وتدخلت أطراف عدة لصب الزيت على اللهب، و فشلت جهود من حاول إخماد الحريق، واجتاحت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دبابات إسرائيل كل ادعاءات الأمن القومي العربي في بيروت عام 1982. وفي أقصى المغرب العربي ثار غبار النزاع في الصحراء الغربية.

جاءت كل هذه الظروف والمتغيرات لتؤكد للخليجيين ضرورة البحث عن عمال أمن آخر.

المطلب الثاني: الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه (جانفي 1979).

لقد عرفت منطقة الخليج العربي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أحداثا هامة كانت كافية لدفع الدول الخليجية الأميرية نحو التكتل والإسراع بإنشاء إطار إقليمي يجمعها من أجل التصدي للانعكاسات التي يمكن أن تنجر عنها. ومن أهم هذه الأحداث الثورة الإيرانية.

يزيد عدد سكان إيران عن مليون نسمة ويتكون حوالي 90 %منهم من الشيعة الأمامية، يشكلون نسبة كبيرة من هذه الطائفة في العالم الإسلامي والتي تبلغ مئة نسمة تقريبا، وهي هذه الناحية مهمة بثقلها السكني في ذاته وبالنسبة للعالم الإسلامي.

ومن الناحية التاريخية تعود العلاقات العربية الإيرانية إلى عدة قرون سابقة حيث تجسدت من خلال اندماج الشعوب الإيرانية في الحضارة الإسلامية، وتشكل منطقة الخليج نقطة الخليج نقطة الاحتكاك الأساسية بين العرب وإيران، إذ يبدأ الصراع من التسمية نفسها حيث يستعمل الإيرانيون تسمية الخليج الفارسي في حين أن العرب يقولون الخليج العربي، ويرى الإيرانيون خاصة في عهد الشاه أن سيطرة إيران على منطقة " الخليج الفارسي: سياسيا وأمنيا هي مسألة طبيعية تقتضيها سيادة إيران ومكانتها الدولية في مواجهة القوى الفاعلة في النظام الدولي حيث يصرح الشاه في هذا المجال قائلا: " إن السيطرة الإيرانية على الخليج الفارسي هي أمر طبيعي، نحن نمتلك تفوقا الآن ويجب أن نعززه في المستقبل " من هنا كان توجه سياسة الشاه في إقامة نفوذ في البلاد العربية المجاورة، تحقيقا للتصور الخاص الذي يحمله عن طبيعة الدور الإقليمي الذي يمكن أن يلعبه ليفرض نفسه كشريك فعال في عملية صياغة السياسة العالمية التي تتناول شؤون المنطقة[1].

وقد سارع الشاه في فترة مبكرة من حكمة إلى بناء هياكل مرفئية أساسية على الخليج مثل ميناء نبدر عباس في 1964، وميناء بوشهر في عام 1965 وذلك بهدف استغلال سواحل إيران المطلة على

[1] أنظر في هذا الشأن: **الخليج: تحديات المستقبل**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج والمقدرة ب 1300 كلم في عمليات الاستيراد والتصدير، ومن أجل مراقبة أي تحركات عسكرية معادية في المنطقة من خلال تطوير قوة بحرية تمتلك القدرة على التدخل والحركة وقد حاول الشاه استعمال الجاليات الإيرانية الموجودة في دول الخليج كورقة تأثير تسمح له بتقوية نفوذه فيها أو التدخل فيها وذلك بتشجيع الهجرة الإيرانية نحو هذه الدول، أين أصبح الإيرانيون تدريجيا يشكلون أقليات معتبرة خاصة في البحرين ودبي والكويت وقطر. وتكمن عناصر القوة التي سمحت لإيران بالقيام بهذا الدور في منطقة الخليج في عدة عوامل أهمها العامل الديمغرافي حيث يشكل الإيرانيون كتلة بشرية كبيرة تبلغ ثلاثة أضعاف سكان العراق (إيران 54 مليون والعراق 17 مليون) في حين يشكل عدد سكان إيران لستة أضعاف عدد سكان السعودية، والعراق والسعودية هما الدولتين المنافستين بصورة أساسية لإيران في المنطقة [1] . بالإضافة للعامل الديمغرافي هناك العامل الإيديولوجي حيث الإيمان بالقومية الفارسية الوسيلة التي استعملها الحكم الشاهنشا هي من أجل دفع الشعب " الفارسي" إلى تأييد ومساندة التوجهات التي يقوم بها، وعندما قامت الثورة الإسلامية سنة 1979 ثم التركيز على البعد الإسلامي كمحرك للشعب الإيراني حيث استبدل المحفز السابق بقناعة جديدة أكثر قوة وهي القناعة الدينية القائلة بضرورة قيام الدولة الإسلامية من خلال توحيد العالم الإسلامي [2].

بالإضافة للعامل الديمغرافي والإيديولوجي يمكن ذكر العامل العسكري حيث تملك إيران مند عهد الشاه، قوة عسكرية على قدر كبير من الأهمية في الشرق الأوسط وقد استطاع الشاه بواسطة هذه القوة أن يجعل من إيران القوة الإقليمية الأساسية في الخليج وأن يحتوي كلا من السعودية والعراق ويمنعهما من الإتيان بمعارضة راديكالية لتوجهاته في منطقة الخليج العربي، وبالإضافة للقوة العسكرية تعتبر إيران قوة اقتصادية ومالية في منطقة الشرق الأوسط حيث في عام 1979 مثلا كانت إيران تعتبر ثاني دولة مصدرة للنفط بعد السعودية، وكانت ثاني أكبر دولة في العالم مالكة الاحتياطات الغاز الطبيعي[3]. و قد كانت علاقة إيران مع العالم العربي في عهد الشاه مضطربة ومتميزة بالعديد من النزاعات فمن جهة قامت إيران في 1971/11/29 ومباشرة بعد خروج البريطانيين من الإمارات العربية المتحدة باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزء من جزيرة أبو موسى، كما أن العراق كان مجالا للعديد من المحاولات الانقلابية

---

[1] فول مراد، **البعد الأمني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، 1995، ص 44.

[2] الخليج: **تحديات المستقبل**، مرجع سابق، ص 181.

[3] نفس المرجع، ص 181.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدعومة من إيران فضلا عن دعم الحركة الكردية المتمردة والتي كانت إيران تمولها بشكل رئيسي قبل اتفاقية الجزائر 1975[1] .

لقد كان لقيام الجمهورية الإسلامية في إيران أثرا كبيرا في العالم العربي وخاصة في منطقة الخليج العربي، خاصة وأن قادة الثورة الإسلامية في إيران أبدوا منذ اللحظة الأولى رغبتهم في تصدير تجربة الثورة المنتصرة إلى بقية العالم الإسلامي، وهو ما أثار تخوفات الدول العربية المجاورة خاصة السعودية التي رأت في عزم القيادة الجديدة في إيران على تصدير تجربة الثورة الإسلامية إلى العالم العربي والعالم الإسلامي دليلا على عدم تخلي طهران على خيارات الهيمنة التي عمل بها نظام الشاه، وهو ما أدى بها لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة من خلال الإعلان عن تحويل العلاقات بين دول الخليج العربي إلى تنظيم اتحادي إقليمي هو مجلس التعاون الخليجي.

لقد شكلت الثورة الإيرانية في بدايتها بالنسبة لدول الخليج في عمومها مصدرا حقيقيا للقلق من أن تؤدي إلى انتشار الاضطرابات الداخلية في مجتمعاتها من خلال الأقليات الشعبية المحلية التي تتمتع بوزن ديمغرافي معين وكان العراق، هو أكثر البلدان العربية شعورا بالتهديدات الإيرانية التي أوفرتها الثورة الإسلامية، نظرا لكون الشيعة هم الأغلبية فيه، في الوقت الذي يشكل حزب البعث الحاكم بشكل أساسي من السنة وهكذا قامت القوات العراقية باجتياز الحدود الدولية مع إيران يوم 28 سبتمبر 1980 معلنة بذلك الحرب التي دامت ثماني سنوات [2] .

هذا الحرب التي كان لها وقع خطير ومهدد لدول العربية والتي من بين أهم العوامل والمحددات التي أدت لميلاد ونشأه التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي وفي النقطة الموالية سوف نحلل انعكاسات هذه الحرب على الأوضاع في المنطقة.

---

[1] Abd el aziz djerad, **dualite du monde arabe**, Alger, P 58.

[2] صامت عبد القاد، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، دبلوم الدراسات العربية العليا في العلوم السياسية، (غير منشورة)، 2004. ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى).

في سبتمبر 1980، اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية وألغى الطرفان اتفاقات الحدود بينهما حيث ألغى العراق اتفاق الجزائر لعام 1975، وألغت إيران مند 1969 اتفاق 1937[1].

ولما كان هذا الصراع بين أقوى دولتين في الخليج، وهو صراع تاريخي، فقد شكل مرحلة جديدة وخطيرة في تاريخ المنطقة، وأدى إلى تزايد قلق وخوف الدول الخليجية الأخرى من انعكاسات هذه الحرب على أمنها واستقرار المنطقة.

لقد جاءت حرب الخليج – التي أثبتت مجرياتها الفعلية فيما بعد أنها واحدة من أطول حروب الاستنزاف الإقليمية وأكثرها تكلفة – لتغير بدورها الحسابات والمعادلات السياسية والعسكرية التي سادت في المرحلة السابقة عليها، مما دفع المحللين إلى طرح العديد من التساؤلات حولها :

ما هي النتائج الإستراتيجية التي يحتمل أن تتشخص عنها الحرب وما سلوك القوتين العظميين المحتمل في الخليج بعد انتهاء الحرب ؟ وكيف سيكون ميزان القوى والعلاقات الأخرى المؤهلة لأن تمارس دورا قياديا بديلا لهما في المنطقة ؟ وإلى أي مدى سيكون ذلك الدور الجديد مواتيا لمصلح هذه القوى العظمى أو تلك ؟

كان أمام دول الخليج العربية النفطية في موقفها من الحرب العراق – الإيرانية خيارين أساسيين: إما خيار الحياد، أو خيار الانحياز للعراق الذي يقوم على تقديم المساعدة له ضمن الحدود التي لا تستغرق الطرف الآخر إيران ولا تدفعه إلى توسع نطاق الحرب نجذب أطراف جدد إليها.

واستقرت مواقف دول الخليج العربية النفطية على الخيار الثاني لأنه كان ينسجم مع طبيعة العلاقة مع العراق كدولة عربية، ولأنه يؤمن لهذه الدول نوع من الغطاء الدفاعي ضد نظام طهران و ضد النزعة التوسيعية السوفياتية في المنطقة.

والمؤكد أن العراق لم يكن في مقدوره مواصلة الحرب التي انتهت عام 1988، إلا بفضل المساعدات المالية التي قدمتها العديد من الدول الخليجية النفطية السعودية والكويت على وجه الخصوص[1].

[1] نبيل السمات، **آل سعود أمريكا الاحتلال**، الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص 85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ أن موقف الدول الخليجية النفطية من الحرب وطرفيها قد تطور مراحلها وآثارها واتساع أبعادها وتعثر محاولات تسويتها، بينما أحدثت هده الحرب شقاقا في مواقف الدول العربية. فدول كالأردن واليمن الشمالي والمغرب والسودان وتونس ومصر ساندت العراق وساعدتها في حربها ضد إيران أما سوريا وليبيا فقد وقفتا كلية إلى جانب إيران لاعتبارات سياسية، وراحت الجزائر في البداية تساند أيضا إيران حفاظا على فرصها للعب دور الوساطة.

من جهة ساهمت الحرب العراقية – الإيرانية في دفع بلدان الخليج إلى الإدراك المتواصل لأخطاء الأصولية الإسلامية والتهديد الذي تشكله النزعة التوسيعية للقومية الفارسية في إيران. غير أن الدول الخليجية كانت تخشى أكثر من تحرز أي من العراق أو إيران نصرا كاملا في الحرب. فلم تكن ترحب بنصر عسكري عراقي حاسم بقدر عدم ترحيبها بنصر إيراني مماثل لأن ذلك يهدد أنظمتها.

وكانت الدول الخليجية دائما تعتبر ضمنيا على الأقل بأن العراق بلد عربيا راديكاليا موليا للسوفيات ويشكل مصدرا محتملا للقلق والمشاكل الإقليمية علما بأن العراق لم يتخل، في نظر هذه البلدان حتى الآن، عن مطالبته بالكويت كجزء من أراضيه. نفس الأمر ينطبق على إيران حيث رأت الدول الخليجية أن احتمال تحقيق إيران لنصر شامل وحاسم في الحرب سيؤدي إلى فرض شروط سياسية وإستراتيجية بالغة القسوة على البلد الخليجية برمتها.

إضافة إلى ما سيشكله هذا النصر من تقوية نفوذ التيارات الإسلامية الأصولية المعارضة لأنظمة الحكم في المنطقة[2].

وهكذا أثبت أن قيام الثورة الإيرانية (جانفي 1979) واندلاع الحرب العراق – الإيرانية (سبتمبر 1980) كانت من أهم الاعتبارات والعوامل التي زادت من حدة إحساس حكام الخليج بالافتقار إلى الأمن، وشكلت بالمقابل حافزا لعملية التنسيق السياسي بينها، وتغلبت دوافع تشكل منظمة إقليمية للقضاء على المعارضة التقليدية الداخلية وضمان الاستقرار والوضع الراهن في المنطقة من منطلق الإدراك المتنامي لدى حكام الخليج بأن يقفوا معا أو يسقطوا فرادى.

المطلب الرابع: الخطر الإسرائيلـــي.

---

[1] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 475.

[2] أنظر في هذا: أحمد محمد كمال، **انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة التاريخ**، دط. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991، ص 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأتي إسرائيل في مقدمة الأخطار الخارجية التي تهدد أمن الخليج في الإدراك الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي – فمباشرة بعد قيام المجلس أكد هذا الأخير في أول اجتماع لقادته في أبوظبي (27/26 ماي 1981) في بيانه الختامي هذا الطرح حيث جاء فيه: " أن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الامر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلا عادلا يؤمن الحقوق المشرعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف، وقد تكرر الربط بين ضمان الاستقرار في الخليج وتحقيق السلام في الشرق الأوسط في كل البيانات الختامية اللاحقة".

وللعلم فإن الخطر الإسرائيلي سرعات ما عرف اهتماما بالغا من قبل دول مجلس خاصة بعد اختراق طائرات الاستطلاع الإسرائيلية للأجواء السعودية وقنبلة المفاعل النووي العراقي الأمر الذي جعل قادة المجلس يرددون جميعا إن الكيان الصهيوني هو الخطر الرئيسي الذي يتهددهم بأنهم يشكلون الهدف المقبل للاعتداءات الإسرائيلية[1] .

وعن ردة فعل إسرائيل اتجاه حرب الخليج الأولى، غذ أنه بعد أيام اندلاع الحرب اجتمع الكنيست الإسرائيلي وبحث هده الحرب في عدة ساعات، أصدر بعدها الكنيست قرارا يعبر فيه عن ارتياحه لقيام هذه الحرب، وأكد أن هذه الحرب ما قامت إلا لتستمر[2].

أمن الخليج طبقا للمنظور " الإسرائيلي" لا يخرج عن نطاق الأهداف الإستراتيجية " الإسرائيلية " التي تتبناها تجاه المنطقة والفكر الاستراتيجي " الإسرائيلي" الذي يضع المنطقة ضمن اعتبارات خاصة بمصالح " إسرائيل"، وتتخلص هذه الأهداف بتهديد منابع النفط وأبعاد المساندة الخليجية للقضية الفلسطينية وخاصة بعد استخدام سلاح النفط، عقب حرب 1973. وقد عد النفط الخليجي من ضمن إحدى أهداف الإستراتيجية التي تبنتها " إسرائيل" تجاه المنطقة، باعتبار أن مصالح أمن إسرائيل يتأثر بمنطقة الخليج العربي ككل بما فيها العراق، نتيجة الارتباط العسكري لدول الخليج العربي بالنزاع العربي – الإسرائيلي إضافة إلى الدعم المالي، الذي تقدمه دول الخليج إلى دول المواجهة العربية. ولا يمثل المظهر العسكري سوى جزء من المشكلة، فالمشكلة في نظر إسرائيل هو إضعاف هده الدول، والفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يؤكد

[1] عبد الطيف على المياح وحنان علي الطائي، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، ط1. عمان: دار مجدلاوي، 2002. ص 33-35.

[2] أحمد محمد كمال، **انفجار الخليج العراق المغبون و كلمة للتاريخ**، دط، القاهرة: مكتبة المدبولي. ص 30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة تعزيز التفوق الإسرائيلي على دول هده المنطقة (لما تشكله بعض دول الخليج من تهديد كبير لإسرائيل خاصة السعودية).

وتعد إسرائيل أحد أهم المصادر الأساسية لعدم الاستقرار في المنطقة لما تمثله من تهديد لأمن الخليج العربي، بخاصة وأنها تمتلك قدرة عسكرية يمكنها من الوصول إلى أي موقع في الخليج، كما هو الحال في ضرب المفاعل النووي العراقي من خلال خرقها لأجواء الخليج، إضافة إلى أنها كانت أحد مصادر المساندة الأساسية لنظام "الشاه" في إيران، واعتبرت مصدر أساسي لتزويد إيران بالسلاح لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية [1].

والخلاصة لهذا الفصل نرى أنه ثمة حاجة إلى مقارنة جماعية لأمن منطقة الخليج، إذ أن غياب مثل هذه المقاربة لسبب مشكلات لدول المنطقة. إذ أن التعايش السلمي الإقليمي هو الضمان الوحيد لمستقبل المنطقة، إذ لا يمكن لشعوب المنطقة أن تعيش في رفاهية مستدامة من دونه، فلأحداث التي عصفت بالمنطقة منذ نهاية السبعينيات تبرز الحاجة إلى بناء نظام أمني إقليمي يشمل دول الجوار ويحد من إحتمالات المواجهة التي ميزت المنطقة على مدى أكثر من عقدين من الزمن. فالتعايش الإقليمي يتطلب بناء مجموعة من الإستراتيجيات المترابطة التي تضمن ترسيخ مفهوم التعايش وذلك على المستوى الوطني والإقليمـــي.

[1] السيد عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي**، ط1،القاهرة: مكتبة المدبولي، 1998، ص 109 – 112.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع:

المحددات الدولية للأمن في منطقة الخليج.

- المبحث الأول: البعد التاريخي للإستراتيجيات الدولية تجاه منطقة الخليج.
- المبحث الثاني: موقع منطقة الخليج في الإستراتيجية الروسية.
- المبحث الثالث: البعد الإستراتيجي لسياسة الأمريكية في منطقة الخليج.
- المبحث الرابع: الإقتراب الأوروبي لأمن منطقة الخليج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعت القوى الكبرى منذ أمد بعيد إلى ملاحقة مصالحها الإستراتيجية وممارسة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عموما. ولكن منذ إكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في أوائل القرن العشرين، إزداد إرتباط القوى الكبرى بالمنطقة. وقد شهدت المنطقة أنظمة تترسخ وأخرى تسقط، كما شهدت قوى متنافسة متصارعة وقوى أخرى تضطر إلى التقهقر، وشهدت أيضا قيام تحالفات وإنهيار تحالفات أخرى.

ورأينا في العقد الأخير من القرن العشرين، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها يشنون حربا من أجل طرد القوات العراقية من دولة الكويت، فيما شهدنا في مطلع القرن الحادي والعشرين دخول الولايات المتحدة وشركائها في التحالف في حرب أخرى في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: البعد التاريخي للإستراتيجيات الدولية تجاه منطقة الخليج.

سوف نركز في هذا المبحث على دراسة العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي الخليجي لمعرفة الدور الذي يقوم به النظام الدولي كمحدد رئيسي في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، وطبيعة ومستوى تأثيره في هذه التفاعلات ووسائل وأشكال هذا التأثير.

إن العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي و النظام الدولي هي علاقة إجبارية ومقيدة، نظرا لأن النظام الخليجي منفتح كليا على الخارج لدرجة الإختراق.

المطلب الأول: مرحلة التواجد الدولي (ما قبل الإستقلال)

1) الإستعمار الأوروبي:

مع بداية القرن السادس عشر الميلادي تعرضت منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية عموما للتصدع والتفكك، بسبب التغلغل الأجنبي وظهور التنافس الإستعماري في ساحل الخليج العربي وسواحل البحر الأحمر، حينما شنت البرتغال حملة بحرية تهدف إلى الهيمنة على المنطقة، دامت أكثر من قرن.

وخلال فترة الحكم البرتغالي لم يرضخ عرب الخليج للتسلط البرتغالي الذي إتصف بروح التعصب الديني، والتنكيل بالسكان، والسيطرة على إقتصاديات البلاد.

وعلى الرغم من قيام عرب الخليج بثورات على البرتغاليين في عامي 1521 و1526، فإن المنطقة بقيت ترزخ تحت عبئ الإستعمار البرتغالي، حتى بدء التدهور البرتغالي في نهاية القرن السادس عشر، بعد أن ضمت إلى إسبانيا في العام 1580، حينها قيض لشعوب الخليج أن تحرر بلادها من السيطرة البرتغالية، ولو لفترة قصيرة.[1]

وكان هدف البرتغاليين من التوسع، السيطرة العسكرية على أراضي الشعوب، وذلك من أجل الحصول على المكاسب الإقتصادية والمواد الخام الأخرى، لكن حينما بدء الهولنديون والإنجليزل في الظهور على مسرح الأحداث في المحيط الهندي كان هدفهم الأول التجارة، ثم تلا ذلك إستخدام القوة الحربية لحماية التجارة البحرية. وقد تم ذلك في أوائل القرن السابع عشر، حيث أقام الهولنديون والإنجليز شركات تجارية، إحتكارية مساهمة تكفلت برعاية الاستعماريين الهولنديين والإنجليز وحماية مصالحهم.[2]

---

[1]. معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986، ص 155.

[2]. نفس المرجع، ص 155 – 156.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستقر النفوذ الهولندي في الخليج العربي قرابة قرن من الزمان، حيث إنتهى في العام 1750 في إثر ظهور النفوذ البريطاني.[1]

في هذه الأثناء ظهرت فرنسا في الخليج العربي، وأخذت تمهد لإقامة علاقات تجارية وسياسية مع عرب الخليج. وقد أسس الفرنسيون الشركة الفرنسية لجزر الهند الشرقية في العام 1664، إلا أن وجودهم في الخليج كان سياسيا أكثر منه تجاريا.[2]

وتعد الفترة الواقعة بين عامي 1793 و1809، التي إتسمت بالصراع الفرنسي – البريطاني، فترة مهمة في تاريخ الخليج العربي، ففي نهايتها إكتسبت بريطانيا إمتيازات سياسية مهمة، وتدهورت مكانة فرنسا السياسية في الخليج.[3]

وعلى الرغم من إنتهاء دور فرنسا السياسي في منطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإنها إستطاعت أن تحصل في مؤتمر سان ريمو عام 1920 على حصص في إمتيازات إستثمار النفط في المنطقة.[4]

مهما يكن فقد إستطاعت بريطانيا بالفعل أن تقضي على النفوذ الفرنسي الوليد في نهاية القرن الثامن عشر، كما شرعت في مطلع القرن التاسع عشر في تقليص النفوذ العثماني. لذا، يعتبر مطلع القرن التاسع عشر بداية تثبيت نفوذ بريطانيا السياسي والإقتصادي في منطقة الخليج.

2) النفوذ البريطاني:

أ. المعاهدات البحرية المعقودة بين عامي 1806 و1853

تشمل المعاهدات البحرية المعاهدات الخاصة بالقضاء على الغارات البحرية ومكافحة تجارة الرقيق والمحافظة على السلم والاستقرار في الخليج.[5]

---

[1]. التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.

[2]. صبري فارس الهيتي، **الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية**، ط 2، بغداد، وزارة الإعلام والثقافة، 1981، ص 39.

[3]. صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، 1983، ص 63 – 65.

[4]. صبري فارس الهيتي، المصدر نفسه، ص 39.

[5]. أنظر : معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مصدر سابق، ص 162 – 163.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من تلك الإتفاقيات المعقودة بين عامي 1820 و1853 أنها تقضي بفرض إنشاء تحالف عسكري بين الحكومة البريطانية من جهة وحكام منطقة الخليج العربي من جهة أخرى، ولكنها تعترف ضمنيا بسيادة الحكام وإستقلال الإمارات في تصريف شؤونها الداخلية.[1]

ب. الإتفاقيات السياسية المعقودة بين عامي 1861 و1916

كانت أول إتفاقية ذات طابع سياسي بحت عقدت مع أمير البحرين، وذلك في عام 1880، وقد تعهد بموجبها بألا يتفاوض أو يدخل في أي إتفاق مع أي دولة إلا بإذن من الحكومة البريطانية. ثم أبرمت إتفاقية ثانية مع البحرين عام 1892، حيث تعهد فيها حاكم البحرين، وكذلك حكام إمارات الخليج العربي، بعدم التنازل عن أي جزء من أراضيهم أو رهنها أو تأجيرها إلا بإذن الحكومة البريطانية، كما تعهدوا بعدم إعتماد ممثلين للدول الأجنبية في بلادهم. وسميت هذه الإتفاقيات « الإتفاقيات المانعة».

إن تلك الإتفاقيات المانعة وقفت سدا منيعا أمام مد نفوذ فرنسا وتركيا وروسيا وألمانيا، التي كانت تطمح بأن يكون لها نصيب في الخليج. وكانت تلك الإتفاقيات تهدف إلى فرض رقابة ضد أي إمتداد لنفوذ حكام الجزيرة العربية آنذاك.

ج. الإتفاقيات الإقتصادية المتعددة بين عامي 1902 – 1923

لقد إلتزم حكام الإمارات الخليجية بموجب الإتفاقيات الإقتصادية، بأن يتنازلوا للحكومة البريطانية عن الإمتيازات والحقوق في ما يتعلق بالنفط المستخرج من أراضيهم. وهذه الإتفاقيات تتضمن أيضا إمتيازات الخدمات البريدية والإتصالات السلكية واللاسلكية، وهي تمثل مرحلة ثالثة من تاريخ العلاقات البريطانية بإمارات الخليج العربي. وأدى هذا الإتجاه البريطاني التجاري والإقتصادي الجديد، إلى أن تمد بريطانيا نفوذها إلى الشؤون الداخلية، فضلا عن سيطرتها على العلاقات الخارجية لتلك الدول والإمارات.[2]

وفي الجزيرة العربية نجح البريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما سقط العراق في حيز نفوذهم، بإبرام معاهدتي عامي 1922 و1930. ونتيجة للتدهور الإقتصادي الذي أصاب بريطانيا في فترة منتصف الحرب العالمية الأولى، لم تتمكن من الحفاظ على مواقعها، فقد ضعفت السيطرة الفعلية على العراق في عام

---

[1]. نفس المرجع، ص 164.

[2]. حسني محمد البحارنة، دول **الخليج العربي الحديثة: علاقتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، بيروت: شركة التنمية والتطوير، 1873، ص 37 – 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1932، كما أرغمت القوات البريطانيا على الإنسحاب من إيران، وحصلت المملكة العربية السعودية على الإستقلال عام 1927.

وكان تفكك الإمبراطورية البريطانية، نتيجة تورطها في الحرب العالمية الثانية، علامة بارزة على نهاية الهيمنة والوجود البريطانيين المتبقي في الخليج. وقد بلغ هذا التفكك نهايته في عام 1971، وذلك بعد تخلي بريطانيا عن مصالحها الإستعمارية في الهند وإعلان إستقلال الكويت عام 1961، وعدن 1967، والإمارات العربية المتحدة عام 1971. وبذلك يشهد عام 1971 نهاية النفوذ والوجود البريطانيين في المنطقة، وبروز الكيانات السياسية المستقلة، تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ منطقة الخليج.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

سوف نركز في هذا المطلب بدرجة خاصة على سياسات الدول الأوروبية، نتيجة لأن السايسة الامريكية والسوفياتية تم تخصيص لهما المطلب الثالث.

أدت الأزمة النفطية التي أحدثها حظر النفط العربي عن الدول التي ساندت إسرائيل في حرب أكتوبر 1973، إضافة إلى الأحداث الإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج، دورا أساسيا في تحديد السياسات الأوروبية تجاه منطقة الخليج. كما تعرض أمن أوروبا الإقتصادي لخطر مباشر، عندما قررت البلدان العربية الأعضاء في منظمة (أوبك) في 16 أكتوبر 1973 خفض إنتاجها من النفط، وفرض حظرا على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا.[1]

ويتركز الإهتمام الأوروبي بأمن إمدادات الطاقة، فبدون إمكانية الوصول إلى تدفق مستمر للنفط والغاز بأسعار معقولة وثابتة للإقتصاديات الأوروبية والمستوى المعيشي لشعوبها يكون ذلك موضع مخاطرة. ويمكن تصنيف المصالح الإقتصادية أو المادية الأوروبية في الخليج إلى ثلاثة مجالات، وهي: الطاقة، التجارة، الإستثمار.

وبصورة مختصرة تتلخص المصالح الأوروبية الأساسية في الخليج في تأكيد الوصول على النفط بأسعار معقولة، وتوفير ظروف جيدة للتجارة والإستثمار. وهذه المصالح هي التي تجعل أوروبا تؤكد على حصتها من أمن الخليج.

---

[1]. أنظر: على الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 135 – 140.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. موقف الدولة الأوروبية من الحرب العراقية – الإيرانية

إنطلق الموقف الأوروبي تجاه الحرب العراقية – الإيرانية من الخشية الأوروبية من تزايد قوة النظام الإسلامي في طهران، واراد أن يحول دون إنتصار إيران في الحرب. لذلك عملت بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، على إمداد العراق بالأسلحة والمعدات العسكرية.

ب. موقفها من الغزو العراقي للكويت

أدى إحتلال العراق للكويت إلى جعل 20 في المئة من النفط العالمي تحت سيطرة الحكومة العراقية، وخشيت الدول الغربية من إستمرار سيطرة العراق على نفط الكويت قد يؤدي إلى تهديد مصالحها الحيوية في المنطقة بوجه عام، وفي منطقة الخليج العربي بوجه خاص الأمر الذي دفع ببعض الدول الأوروبية إلى الدخول في التحالف الدولي ضد العراق.

ج. الموقف الأوروبي من غزو العراق

إنقسم الغرب من جراء الأزمة إلى معسكر مناصر للحرب على العراق في عام 2003، وآخر معارض لها، وأبرز هذين الموقفين يتمثل بالموقف الفرنسي – الألماني المعارض للحرب من جانب، والموقف البريطاني – الإيطالي المناصر لهذه الحرب، أما الموقف الفرنسي فقد إتسم، كما يرى بعض المحللين السياسيين، بالرؤية الفرنسية لبناء نظام متعدد الأقطاب مبني على إحترام القانون الدولي والعمل في إطار الأهم المتحدة وفض المنازعات سلميا، ليس فقط لكبح جماح الإنفرادية الأمريكية بل لإرساء قواعد تعامل دولي يطبقها الجميع.

وإنطلق الموقف الألماني من رغبة برلين التخلي عن دور الممول لعمليات قررها الغير، خاصة أنه بعد تغيير الوضع الأمني العالمي لم تعد مجبرة على تحمل أعباء عمليات تقررها واشنطن.

تسعى ألمانيا لتأدية دور في صناعة وإتخاذ القرار الدولي ترى في الأزمة العراقية فرصة لإسماع صوتها وإثبات إستقلالية قراراتها، وتدعوا أيضا إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب وتتمسك بدور أوروبي حقيقي لا ينحصر فقط في التمويل بعد الحسم العسكري.

وعلى الرغم من هذا الموقف، حافظت فرنسا وألمانيا على حد أدنى من التضامن الغربي، فالأمر لم يبلغ حد القطيعة، وهو ما يدخل في إطار تقاسم الأدوار بين الحلفاء الغربيين رغم الخلاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب الباردة (الأحادية القطبية).

1. في سنوات الحرب الباردة كان الصراع الأمريكي – السوفياتي وإحتمال إندلاع حرب كونية يشكلان محور إهتمام الإستراتيجيات الأمنية الأمريكية والسوفياتية. وكان هذا الوضع يستدعي أن تركز كل من القواتين العظميين إهتماماتها لاحتواء محاولات مساعي السيطرة التي تقوم بها كل منهما على المستوى العالمي. وفي هذا المناخ كانت التطورات التي تجري، حتى في أقصى المناطق النائية، تؤثر في المكانة العالمية للولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. ولم يكن إقليم الخليج منطقة نائية، بل كان بؤرة للصراع الكوني والصراع حول المصالح بين المعسكرين، وإنعكس هذا الوضع على تفاعلات القوى اللدولية في منطقة الخليج في السنوات التي سبقت إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي.

وتسعى الولايات المتحدة الامريكية، منذ إنتهائها من حرب عاصفة الصحراء، إلى فرض هيمنتها وتفردها الكامل على إقليم الخليج، إنطلاقا من أنها القوة الأعظم الأوحد في العالم، وأنها المعينة بالحفاظ على الإستقرار العالمي.

ولقد وصل غرور القوة بالولايات المتحدة إلى حد التلميح بتجاوز الأمم المتحدة للدفاع عن مصالح أمريكية مهددة.

2. سمات التدخل الدولي في منطقة الخليج (ما بعد الحرب الباردة)

من الصعب في ظل تلك التطورات، تصور وجود سياسات للقوى الدولية خاصة بالنظام الإقليمي الخليجي بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي حرصت على إقصاء أي قوة دولية عن الخليج، مستفيدة إلى أقصى حد، من الغياب السوفياتي، ولكن هذا لا يعني أن القوى الدولية الأخرى قد تخلت عن مصاحها في الخليج، فأهمية الخليج كمصدر للنفط بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية في تزايد مستمر علاوة على شعور بالتوجس تجاه مساعي السيطرة الأمريكية على الخليج، والنظر إلى هذه المساعي بإعتبارها محاولات للضغط من جانب الولايات المتحدة بالتحكم في المصدر الرئيسي للطاقة.[1]

لذلك فإن القوى الدولية المختلفة، وإن لم تكن لها حاليا سياسات رسمية خاصة بالخليج، فإنها تستخدم وسائل متنوعة للحفاظ على مصالحها والحد من الهيمنة الأمريكية.[2]

---

[1]. محمد السيد سليم، **النظام العالمي الجديد**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 35 – 33.

[2]. عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 202 – 203.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الولايات المتحدة التي وضعت لنفسها هدفا أساسيا هو السيطرة الكاملة على إقليم الخليج عسكريا وإقتصاديا وسياسيا، فإنها وضعت نصب أعينها مجموعة متكاملة من المصالح، مواصلة الحصول على النفط بأسعار مستقرة ومعقولة، والإبقاء على حرية وصول متميزة إلى الأسواق الخليجية، ومنع بروز أي قوى إقليمية يكون في مقدورها تهديد أو منافسة النفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج، والحفاظ على الإستقرار في المنطقة.

ولمواجهة أي تهديدات محتملة ميزت الولايات المتحدة بين أربع سياسات:

(1)إعطاء أولوية لاستخدام القوة والتدخل المباشر

(2)الإحتواء المزدوج للعراق وإيران.

(3)سياسة الإعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من إقليم الشرق الأوسط، أي بين الخليج والمشرق العربي.

(4)القيام بجهود نشطة لكبح إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

المبحث الثاني: موقع منطقة الخليج في الإستراتيجة الروسية.

يعود دور الإتحاد السوفياتي في الخليج إلى أيام الثورة الروسية عام 1917، إذ يرى الباحثون الغربيون بشكل خاص أن الروس لم يبدلوا أهدافهم التقليدية في الوصول إلى المياه الدافئة.

لقد كان العامل الأساسي في السياسة السوفياتية تجاه الخليج في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يقوم على القرب الجغرافي لمنطقة الخليج من الحدود السوفياتية، الأمر الذي جعله حساسا لما يدور في المنطقة، وما يمكن أن تتمخض عن ذلك من مضاعفات تؤثر في مصالحة وأمنه القومي.

وقد ركزت السياسات السوفياتية على محاولة تجنب الإنزلاق إلى مخاطر الإشتباك أو المواجهة العسكرية المسلحة مع الغرب في المنطقة لإدراك السوفيات العميق أن منطقة الخليج منطقة حيوية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية والغربية.

المطلب الأول: أشكال التدخل السوفياتي في منطقة الخليج.

إن الدور السوفياتي في منطقة الخليج يرجع إلى إدراك صانعي السياسات السوفياتية لثلاث حقائق أساسية تحكم الدور السوفياتي في الخليج هي:[1]

[1]. حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الموقف العربي، 1984، ص 443 – 447.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن إقليم الخليج منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية. ولذلك لم تعمد السياسة السوفياتية، ولفترة طويلة، إلى تصعيد الصراع فيها ضد الغرب أبعد من الحدود الضرورية التي يقتضيها الدفاع عن الأمن السوفياتي.

وقد إنطبق هذا الحرص بشكل خاص على السياسات السوفياتية في الخليج طوال عقد السبعينات إلى ما قبل التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان في نهاية عام 1979[1]، وكان هذا التحول في السياسة السوفياتي إمتداد للتحولات في مسار الصراع الدولي السوفياتي – الامريكي من الوفاق إلى الحرب الباردة الجديدة.

إن إقليم الخليج يعتبر منطقة حدودية بالنسبة للإتحاد السوفياتي ويتلاحم معه في غير إتجاه حساس للغاية للتأثيرات الأمنية المباشرة وغير المباشرة التي تعكسها عليه مجريات الأحداث وتفاعلاتها في الخليج. فالأجزاء الجنوبية من الإتحاد السوفياتي تلاصق إيران وأفغانستان وتركيا، ولا تبعد بعض من تلك الاجزاء من الخليج أكثر من 200 كلم.[2]

إن خصائص إقليم الخليج التي جعل أغلب دوله أكثر قابلية للنفوذ الغربي وأكثر عدوانية للسياسات السوفياتية تعرض ضرورة الوعي بأهمية تجنب الدخول في صراع مكشوف على النفوذ مع الغرب والولايات المتحدة، وبصفة خاصة في الخليج.

ولقد جاءت السياسات السوفياتية في الخليج إستجابة دقيقة لهذه الحقائق الثلاث. ويمكننا التميز بين ثلاث سياسات هي : خطة لشبيلوف، مبدأ بريجنيف، مبدأ غورباتشوف.

1) خطة لشبيلوف

على الرغم من أن هذه الخطة ترجع إلى المجابهة مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس إيزنهاور، فإن المبادئ التي تضمنتها ظلت تحكم السياسة السوفياتية في الخليج طيلة عقد السبعينات. ففي فيفري 1957 قدمت الحكومة السوفياتية مذكرة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت فيها مناقشة تهديدات السلام التي إنطوى عليها مبدأ إيزنهاور. وتبين من هذه الخطة أنها كانت ترمي إلى تحقيق مجموعة أهداف أبرزها:

أ. إلغاء الأحلاف العسكرية في المنطقة، وهي غربية بالأساس.

ب. إنهاء الوجود البريطاني والامريكي في المنطقة.

---

[1]. صبري إسماعيل مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1983، ص 53.

[2]. آلان ودومنيك فيدال غريش، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة، إبراهيم العريس، ليما سول: درا قرطبة، 1991، ص 183.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. فتح المجال للتدخل السوفياتي في المنطقة.

ومع إعلان بريطانيا عزمها الإنسحاب من الخليج عام 1971 ظل الإتحاد السوفياتي ملتزما بالمبادئ الأساسية لتلك الخطة، ووضع لنفسه أهداف. وهذه الأهداف هي: تقليل مستوى التهديد الغربي للأمن السوفياتي إنطلاقا من منطقة الخليج، وعرقلة محاولات توسيع النفوذ الأمريكي، ولتحقيق هذه الأهداف إستخدم وسائل متعددة ومتنوعة شملت العلاقات الإقتصادية، وبخاصة في مجال الطاقة مع إيران والعراق، ومبيعات الأسلحة، ومساندة الحركات الوطنية التحريرية.[1]

كما سعى إلى إقامة علاقات وثيقة قدر الإمكان، مع كل من إيران والعراق، ودعم النظم التقدمية (اليمن الجنوبي) والحركات الراديكالية في المنطقة.

وإذا كان التوتر هو الطابع العام للعلاقات الايرانية السوفياتية طيلة عقد الخمسينات بسبب إنخراط إيران في التحالفات الغربية في المنطقة، فإنه مع أوائل الستينات بدأت العلاقات تتحسن بين البلدين بعد تراجع حدة الحرب الباردة بين القوتين العظمتين، ولرغبة إيران في محاصرة تنامي العلاقات السوفياتية – العراقية.[2]

2) مبدأ بريجنيف

في بداية عام 1979 إنهار نظام الشاه في إيران، وفي ديسمبر 1979 تدخل السوفيات عسكريا في أفغانستان، وفي سبتمبر 1980 نشبت الحرب بين العراق وإيران لتضع الإتحاد السوفياتي في مأزق الإختيار بين حليف يعتمد عليه في المنطقة هو العراق وهدف مأمول ينبغي كسبه وإحتواءه هو إيران.

وفي هذه الأجواء كان لا بد من طرح رؤية سوفياتية محددة تتضمن حدود الدور السوفياتي في الخليج والمحيط الهندي وتوضح الرؤية السوفياتية لأمن النظام الاقليمي الخليجي.

وقد جاء الاعلان عن التوجه الإستراتيجي السوفياتي على لسان الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في العاشر من ديسمبر 1980 في خطابه أمام البرلمان الهندي.[3]

---

[1]. روح الله رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1984، ص 78 – 79.

[2]. نفس المرجع، ص 62 – 63.

[3]. محمد السعيد إدريس، « مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي»، **السياسة الدولية**، السنة السابعة، العدد 64، افريل 1981، ص 173.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم إعتماد " مبدأ بريجنيف" رسميا في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في فيفري 1981،[1] والذي رسم معالم الاستراتيجية السوفياتية في الخليج وحدد ثلاثة أهداف للسياسة السوفياتية في المنطقة، هي:

- **الأول:** العمل على الحد من النفوذ الغربي ومنع إستمرار السيطرة الكاملة للغرب، وبخاصة الولايات المتحدة.
- **الثاني:** كسر الإحتكار الأمريكي للمنطقة وتمكين الإتحاد السوفياتي من الدخول كطرف شريك في أي معادلة أمنية للمنطقة.
- **الثالث:** وضع أسس جديدة لمعادلة الأمن الخليجي بديلة لأسس التي إرتكز عليها المفهوم الامريكي لأمن الخليج.

3) مبدأ غورباتشوف

إبتداءا من منتصف الثمانينات وبتولي ميخائيل غورباتشوف مقاليد السلطة بدأ عهد جديد في مسيرة الإتحاد السوفياتي ودوره كقوة عظمى. فقد أخذ هذا الدور يتراجع في شكل إنسحاب من قيادة النظام الدولي بإعترافه بعدم القدرة على الإستمرار في سباق التسلح، وتقديم تنازلات في بعض الصراعات الإقليمية، والاعلان عن بعض التغيرات الايديولوجية.

وقد ارتبطت هذه التراجعات بالتحولات الإقتصادية والسياسة الداخلية في الإتحاد السوفياتي في شكل إنحسار وتراجع الدور السوفياتي في الصراعات الاقليمية. وفي الوقت نفسه بدء غورباتشوف يعطي الأولوية للإصلاحات الإقتصادية الداخلية، ومن ثم إتخاذ مواقف براغماتية من قضايا العالم الثالث على حساب الإلتزامات الايديولوجية السابقة.

وابرز الإقتراحات التي تضمنتها «مبدأ غورباتشوف» هم:

- تخفيض الحظر العسكري في المحيط والمناطق المتاخمة.
- عقد إتفاقات متعددة الأطراف لضمان أمن الطرق البحرية والجوية حول المحيط الهندي.
- إقامة مفاوضات متعددة الأطراف بين كل البلدان التي تستخدم المحيط الهندي.
- ضمان سيادة المنطقة على ثرواتها الطبيعية.

وهكذا تبين من تحليل السياسات السوفياتية في الخليج أنها إلتزمت بمجموعة من الثوابت أهمها:[1]

[1]. حسن علي إبراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1982، ص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإقتراب غير المباشر في المنطقة الشديدة الحساس بالنسبة للمصالح الامريكية.
- العمل على تجنب تحريك الأوضاع أو دفعها في أي إتجاه يحمل معنى إستثارة تلك المصالح.
- التأكيد على الطبيعة السلمية للنيات السوفياتية تجاه دول الخليج.

المطلب الثاني: موقف الإتحاد السوفياتي من أبرز القضايا الإقليمية.

1) موقف الإتحاد السوفياتي من الحرب العراقية – الإيرانية

إنطلق السوفيات في تحديد موقفهم من الحرب العراقية الإيرانية من أن هذه الحرب تؤثر في حالة إستمرارها، في أمن الخليج وأمن المنطقة وأمنه القومي عموما بالسلب، وفي الطرفين المتحاربين بإضعافهما، لذلك فإن وقف الحرب برأيهم كان ضرورة حتمية، ومن ثم فقد شجع السوفيات جهود الوساطة من جانب جميع المنظمات الدولية والإقليمية لإنهاء هذه الحرب فورا، وحرص السوفيات على إظهار الموقف الوسط والمتوازن حتى لا يخسر صداقة أي من الطرفين المتحاربين، أي بعبارة أخرى فإن الإتحاد السوفياتي إتخذ موقف الحياد، وأيد جهود الوساطة وسعى لوقف الحرب.[2] وفي الوقت نفسه ظل التحالف الإستراتيجي بين العراق والإتحاد السوفياتي قائما حتى الغزو العراقي للكويت عام 1990.

2) موقف الإتحاد السوفياتي من التدخل العراقي في الكويت.

برزت أزمة الخليج الثانية في فترة كان الإتحاد السوفياتي يواجه فيها أزمة داخلية، ويعاني مازق في السياسة الخارجية في عهد الزعيم غورباتشوف. فقد سار الإتحاد السوفياتي في طريق العقوبات الإقتصادية التي قررتها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن ضد العراق، وساير الولايات المتحدة في سعيها نحو حصار العراق وإدانته في تصرفه بغزو الكويت، ولكن الإتحاد السوفياتي رفض مسايرة الولايات المتحدة في فكرة إستخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الخروج من الكويت، وقد تأكدت السياسة السوفياتية إزاء أزمة الخليج بإنتهاج طريق الحل السلمي، ونبذ فكرة إستخدام القوة العسكرية، طوال الأزمة منذ بدايتها وخلال الأشهر الأربعة الأولى. وقد ترجم هذا الموقف السوفياتي في لقاء قمة هلسنكي في 09 سنتمبر 1990 بين خورباتشوف وبوش، حيث سعي الأخير إلى الحصول على موافقة السوفيات على الخيار العسكري، إلا أن جورباتشوف رفض ذلك. وتم التوصل إلى حل وسط يقضي بإستمرار العمل من أجل حل الأزمة بالوسائل

---

[1]. صبري إسماعيل مقلد، مرجع سابق، ص 241 – 242.

[2]. جمال علي زهران، « الدور الروسي في توازن أمن الخليج»، **السياسة الدولية**، العدد 122، أكتوبر 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلمية، كما رفض غورباتشوف المشاركة بالتحالف الدولي ضد العراق، وقد تجلى الموقف السوفياتي في عدم سحب الخبراء السوفيات من العراق قبل إنتهاء مدة تعاقدهم.[1]

وفي 10نوفمبر 1990 وللمرة الأولى يعلن إدوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفياتي علنا أن الإتحاد السوفياتي يواقف على إستخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت من قوات الإحتلال العراقي في حال فشل الجهود السلمية، ولكن السوفيات أكدوا أن قرار إستخدام القوة يجب أن يتم من جانب الأمم المتحدة.[2]

كما وافق السوفيات على قرارات الأمم المتحدة بفرض العقوبات الإقتصادية ضد العراق، إضافة على انهم أكدوا أهمية الجهود العربية لاحتواء الأزمة سلميا وفي إطار عربي. إلا أن عدم مرونة العراق مع الأفكار السياسة، وجهود الإتحاد السوفياتي ذاته، دفعت به في النهاية على التقارب مع السعي الأمريكي لإتخاذ قرار جديد من مجلس الأمن يعد بمنزلة إنذار للعراق، حتى يستجيب للضغوط السياسية ويوافق على تطبيق القرارات الدولية.[3]

المطلب الثالث: منطقة الخليج في الإستراتيجية الروسية.

في أعقاب إنهيار الإتحاد السوفياتي، واصلت روسيا زيادة دورها في منطقة الخليج، ومع ذلك مازالت خططها متواضعة لإدراك المسؤولين الروس أن روسيا غير قادرة على المشاركة في شؤون المنطقة على مستوى الدول الغربية، التي لها تاريخ طويل من العلاقات الإقتصادية والسياسة والأمنية مع دول منطقة الخليج. إن أجندة روسيا السياسة تجاه منطقة الخليج تحركها في المقام مصالحها الإقتصادية، وهي تتمثل بما يلي:

1. توفير ظروف ملائمة تسمح بتوسيع أنشطة الشركات الإنشائية والهندسية الروسية التي تعمل في مجال النفط والمجالات الأخرى المتصلة به في منطقة الخليج.
2. تعزيز حصة روسيا من عقود مبيعات الأسلحة والإمدادات العسكرية لدول المنطقة.
3. تعزيز نشاط الشركات الروسية العاملة في إيران وبخاصة تلك التي لها صلة بوزارة الطاقة النووية الروسية .
4. تطوير الروابط التجارية والإقتصادية بين روسيا ودول المنطقة.[4]

---

[1]. نفس المرجع.

[2]. نفس المرجع.

[3]. نفس المرجع، ص 52 – 54.

[4]. **الخليج في عام 2004**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا حاولت روسيا دخول الأسواق التي تسيطر عليها الشركات الغربية وإحياء مبيعاتها من الأسلحة.[1]

وتعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الروسي الأسبق فيكتور تشرنوميردين لعدد من دول الخليج ذات اهمية بالغة، إذ تم التركيز فيها على تطوير الصلات الثنائية، وكذلك جرى بحث سبل حل المشكلات الإقليمية والدولية المهمة وإنشاء منظومة للأمن الجماعي في منطقة الخليج.[2]

من ناحية أخرى، أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والأحداث التي شهدها عام 2003 على زيادة الحاجة إلى تعاون متبادل بين روسيا ودول منطقة الخليج. وتجسدت أهم جوانب الإهتمام في مسألة تنسيق المواقف حول العراق والرؤي المتعلقة بالحرب ومرحلة ما بعد الحرب. كما إحتلت مسالة مكافحة الإرهاب الدولي والصراع العربي – الإسرائيلي حيزا مهما ضمن قائمة الإهتمامات المشتركة.

1- الموقف الروسي من غزو العراق عام 2003

على الرغم من أن الإتحاد الروسي لم يستعد دوره كقوى عظمى، فإنه يحرص على تأكيد دوره الرئيسي في النظام الدولي، ويعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب للتقليل من الهيمنة الأمريكية، ورأت روسيا في الأزمة العراقية فرصة للدفع نحو هذا الإتجاه بالتعاون مع فرنسا وألمانيا ودول أخرى مثل الصين، وليست هذه المرة الأولى التى تواجه فيها روسيا تحركا خارج إطار مجلس الأمن، فقد تحركت الدول الغربية في أزمة كوسوفو خارجة تجنبا للنقض الروسي.

وهي ترى في الحشد الأمريكي في منطقة الخليج حلقة في سلسلة بدأت بتوسيع حلف الناتو شرقا، مرورا بالإنتشار في أفغانستان وفي تخومها الجغرافية.

2- روسيا والمتغير الإيراني

روسيا لا ترفع إيران إلى درجة الحليف ولا تنزلها بنفس الوقت منزلة العدو، وتقبل على التعاون معها من جهة، وتبقى بالمقابل الأمور مرتبطة بحالة السياسة الدولية من جهة أخرى.

ولا تتفق إيران وروسيا على شيء في العقيدة السياسية وليس بينهما تبادل تجاري كبير، لكنهما تلقيان في وسط الطريق بين الهيمنة الغربية والطموح الايراني. وتلتقيان في تقاطع الملفات الساخنة، وهنا يتم عادة

---

[1]. نايف علي عبيد، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص 200 – 201.

[2]. لمى مضر جرئ الإمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 146 – 151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترحيل التوتر بين هذه الملفات بما يسمح لموسكو بالإستثمار في ضغائن دولية وفقا ما يسمح لها بالضغط في مفاصل دولية أخرى.

ويمكن القول أن الملف النووي الإيراني، هو الذي إذا إستهلك سيغير التكافؤ ويوقف التفاعل الحالي في منطقة الشرق الأدنى، وعنده ستجد روسيا نفسها مضطرة للبحث عن معادلات جديدة.

المبحث الثالث: البعد الإستراتيجي لسياسة الأمريكية في منطقة الخليج.

لقد صاغت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها الأمنية في الخليج، إنطلاقا من مصالحها الحيوية المتمثلة في ضمان تدفق النفط من الحقول النفطية، من دون أي معوقات بأسعار معقولة. فقد باتت الولايات المتحدة الآن القوة المهيمنة في الخليج، كما أنها بفضل قواعدها قادرة على المحافظة على هذه الهيمنة في المستقبل المنظور.

المطلب الأول: أشكال التدخل الأمريكي في الخليج: خلفية تاريخية.

يمكننا التمييز بين أربع سياسات أمريكية خلال الفترة من عام 1971 وحتى عام 1990 شهدت سنوات حكم الرؤساء نيكسون وكارتر وريغان وبوش.

1- مبدا نيكسون

مرت السياسة الأمريكية في الفترة من عام 1971 على عام 1977، بمرحلتين: كانت الأولى صدى للإنسحاب البريطاني من الخليج ولردود الفعل الأمريكية الإنكماشية في السياسة الخارجية والتراجع عن سياسة التدخل العسكري المباشر في الصرعات الاقليمية. اما الثانية فكانت صدى لإستخذام الدول العربية لقرارات حظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا ورفع أسعاره ضمن إطار الحرب العربية – الإسرائيلية في أكتوبر 1973.

في المرحلة الأولى التزمت السياسة الأمريكية في الخليج بجوهر « مبدا نيكسون» الذي تم إعلانه عام 1969 كمبدأ حاكم السياسة الخارجية الأمريكية. وقد تضمن عزم الولايات المتحدة على إتباع سياسة جديدة ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة، أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور الأمريكي المباشر. وهذا يتطلب تزويد الدول الحليفة بدرع واق وتقديم المساعدات العسكرية والإقتصادية المطلوبة.[1]

[1]. زهير شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982، ص 57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن واقع منطقة الخليج وخصوصيته إنعكسا على شكل تطبيق مبدأ نيكسون.[1] فحيث إن النظم الصديقة للولايات المتحدة ومعظمها دول نفطية وتمتلك كميات كبيرة من الفوائض المالية، فإن الدعم الامريكي ركز على الدعم العسكري الكبير للقوتين الاقليميتين، إيران والسعودية، فيها عرف بسياسة الدعامتين أو الركيزتين.[2]

لم يكن الإختيار الأمريكي لإيران والعربية السعودية إعتباطيا فهما أقوى قوتين حليفتين في إقليم الخليج، حيث تقف القوة الثالثة، أي العراق، على الجانب الآخر المعادي بإرتباطاتها القوية مع الإتحاد السوفياتي، كما أن إيران هي الصديق الأقوى عسكريا، والعربية السعودية هي صاحبة النفوذ السياسي والمكانة الدينية المميزة بين الدول العربية الخليجية. والقوتان بهاتين الخاصيتين تشكلان « ركيزتين على درجة كبيرة من الأهمية في حماية الأمن الإقليمي والدفاع عن المصالح الأمريكية».[3]

لقد تم في أكتوبر 1971، أي قبيل الإنسحاب البريطاني الرسمي من الخليج بأيام، الإتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة وإيران على « أن يتم دفع إيران لتكون أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط خلال فترة أربع سنوات». وكان الضوء الأخضر لإيران كي تحتل الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى).

أما في المرحلة الثانية التي أعقبت قرارات الخطر النفطي، فقد حدثت بعض التطورات التي أخذت تضغط على صانع القرار الامريكي، ولو جزئيا، عن الحذر الأكثر من اللازم بخصوص عدم التورط العسكري الأمريكي المباشر في الخليج، وضرورة التحرك لحماية المصالح الأمريكية النفطية التي تواجه تهديدات خطيرة إقليمية ومن الإتحاد السوفياتي.[4]

ولمواجهة تلك الأخطار بدأت الولايات المتحدة تعدل من سياستها السابقة، وذلك بالعمل على جبهتين:

- **الأولى:** السعي لإعادة إمتلاك السيطرة على القرار النفطي في السوق العالمية، فقد تعاملت الولايات المتحدة مع النفط العربي، كملكية أمريكية مطلقة.

---

1. روح الله رمضاني، **الخليج ومضيق هرمز**، مرجع سابق، ص 72 – 78.
2. أسامة الغزالي حرب ، « الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 38، 1982، ص 39.
4. عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت: دار النهار للنشر، 1997، ص 354.
3. أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إبراهيم ادريس، « الأمن والصراع في الخليج العربي»، **السياسة الدولية**، العدد 62، 1980، ص 20.
4. عمر الخطيب، « مستقبل الخليج العربي كمورد للنفط في الفكر الإستراتيجي الامريكي»، **المستقبل العربي**، العدد 70، ديسمبر 1984، ص 85 –99.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الثانية:** التلويح بالتدخل العسكري المباشر لحماية أمن النفط، ووصل الأمر إلى درجة التهديد بإحتلال آبار النفط العربية.[1]

2- مبدا كارتر

ساهمت مجموعة من الأحداث والتطورات في تعميق هذا التحول في الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالخليج بالتخلي عن سياسة الركيزتين والمضامين السياسية والعسكرية لمبدا نيكسون، والأخذ بتوجهات سياسية جديدة أقدر على مواجهة التحديات والمخاطر التي أفرزتها تلك الأحداث والتطورات، وأهمها الخطر السوفياتي على الأمن الاقليمي الخليجي بمفهومه ومضاهينة الامريكية،[2] كانت أهم هذه التطورات هي:

أ- التطورات العاصفة في جنوب غربي الجزيرة العربية إثر سقوط حكم الرئيس سالم ربيع علي في اليمن الديمقراطية، وتعزيز النظام الجديد علاقاته مع الإتحاد السوفياتي وإثيوبيا، ثم حدوث مواجهة عسكرية بين شطري اليمن تمكنت خلالها قوات اليمن الديمقراطية من التقدم والسيطرة على أجزاء من أراضي الجمهورية العربية اليمنية، مما أثار مخاوف سعودية وأمريكية، وأخيرا نجاح العراق في امتلاك زمام القيادة العربية وفرض مواقف متشددة على العربية السعودية والدول العربية الخليجية الأخرى ضد مصر والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عقب توقيع مصر لإتفاقية السلام مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت تشهد فيه العلاقات العراقية – السوفياتية تطورات إيجابية.[3]

ب- سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام ثوري إسلامي مناهض للسياسة الأمريكية وللنظم التقليدية االحاكمة في دول الخليج ومعاد لإسرائل.

ج- التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان في 27 ديسمبر 1979. فقد نظر الإستراتيجيون الأمريكيون إلى هذا التدخل على أنه برهان ساطع على حقيقة النيات العدوانية السوفياتية، وعلى حقيقة الأطماع السوفياتية في الخليج وتهديد المصالح الأمريكية.

---

[1]. أحمد عبد الرزاق شكارة، **الدور الإستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات**، العين، الامارات العربية المتحدة: مطبعة كاظم، 1985، ص 116.

[2]. زهير شكر، مرجع سابق، ص 86.

[3]. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، **سلسلة عالم المعرفة**، 158، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992، ص 79 – 84.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- إندلاع الحرب العراقية – الايرانية في سبتمبر 1980، وعلى الرغم من سلبية رد الفعل الامريكي على هذه الحرب، نظرا لما تمثله هذه الحرب من إنهاك وتدمير للقدرات العسكرية والإقتصادية للبلدين المناوئين للوجود الامريكي في الخليج.[1]

مجمل هذه التحولات الإستراتيجية الخطيرة في الخليج شكلت الدافع نحو الإنقلاب الكلي في مفاهيم الرئيس كارتر وتحوله إلى صف المنادين بإعتماد سياسة تقوم على المصالح الأمريكية في العالم.

كان المعني المباشر لهذه التوجهات أن الولايات المتحدة باتت معنية بالقيام بدور مباشر لتحقيق الأمن الإقليمي الذي يحفظ مصالحها في الخليج حتى لو إضطرت إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع الإتحاد السوفياتي في المنطقة.[2] والتصور الامريكي لأمن الخليج الذي إستخلصته الإستراتيجية الامريكية من تلك التوجهات تضمن العناصر الأربعة التالية:

- على رغم إدراك الإستراتيجية الأمريكية للعلاقات بين منطقة الخليج وبقية الوطن العربي، فقد سعت إلى الفصل بين أمن الخليج وحل القضية الفلسطينية والصراع العربي – الاسرائيلي.
- التلويح المستمر بالخطر والتهديد العسكري السوفياتي لمصادر النفط
- التأكيد على الجوانب والتهديدات العسكري لأمن الخليج. وتصدير قضية الأمن على أنها قضية عسكرية في المقام الأول.
- إن ضمان أمن الخليج يكون في مزيد من التنسيق العسكري والتحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة.

3) عهد ريغان

لم يبتدع الرئيس رونالد ريغان مبدأ جديدا للسياسة الخارجية الامريكية، لكنه إنطلق من مبدأ كارتر وسعى إلى تطويره في إتجاه أكثر حسما في المواجهة مع الإتحاد السوفياتي في الخليج وغيره من مناطق العالم.

وكان التحول من إستراتيجية « التدخل غير المباشر» إلى إستراتيجية « حافة التدخل المباشر» هو السمة الأساسية للسياسة الأمريكية في الخليج في عهد ريغان. وكان ذلك بدافع من ثلاثة عوامل هي:

(أ) عودة مناخ الحرب الباردة

---

[1]. صبري إسماعيل مقلد، مرجع سابق، ص 201 – 205.

[2]. أحمد عبد الرازق شكارة، مرجع سابق، ص 133.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أدى إختفاء عصر الإنفراج بين القوتين العظميتين مع أواخر السبعينات إلى ظهور أجواء مرحلة حرب باردة جديدة بينهما نتيجة للخلل الذي حدث في الرادع التوازني النووي في غير صالح الولايات المتحدة.[1]

(ب) تجدد الأزمة النفطية العالمية في أعقاب ارتفاع أسعار النفط عام 1980 بسبب تراجع صادرات النفط الإيراني وتفجر الحرب العراقية – الايرانية

(ج) تداعيات الحرب العراقية – الايرانية بعد إضطرار العراق سحب قواته من الاراضي الإيرانية حتى الحدود الدولية في 1982، وتزايد الخطر الايراني على دول الخليج الأخرى وعلى سلامة الملاحة في الخليج.

هذه العوامل الثلاث هي التي دفعت الولايات المتحدة في عهد ريغان إلى التحول إلى إستراتيجية التدخل المباشر الفعلي.

4) عهد بوش

تزامن وصول الرئيس جورج بوش إلى الحكم بإنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية وظهور العراق كقوة إقليمية ذات قدرات متطورة.

كما تزامن مع عودة مناخ الوفاق بين القوتين العظميتين على مستوى الصراع الكوني وإنحسار الدور السوفياتي على مستوى دعم حركات التحرر الوطني والقوى المناهضة للغرب، ثم الإنسحاب من أفغانستان، نتيجة لنهج التهدئة الذي إتبعه غورباتشوف منذ وصوله إلى الحكم في عام 1985. وقد ترتب على هذين التطورين حدوث تغير بارز في توجهات السياسة الأمريكية في الخليج، حيث تراجعت أولوية التصدي لمخاطر غزو سوفياتي للخليج وبرزت أولوية التصدي لطموحات أي قوة إقليمية تسعى للسيطرة على الخليج، وبخاصة العراق وإيران.

ومن ثم أصبح هدف قيام قوة إقليمية كبرى في الخليج الهدف الغالب على التخطيط الإستراتيجي الأمريكي في عهد بوش.[2]

---

[1]. فردهاليداي، **السياسة السوفياتية في « قوس الأزمة»**، ترجمة، عفيف الرزاز، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982، ص 19.

[2]. عبد الجليل زيدهرهون، مرجع سابق، ص 359.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإبتداءا من عام 1990 بدأت الولايات المتحدة في وضع إستراتيجية عسكرية جديدة في إقليم الخليج قوامها الإفادة من تراجع حدة الإستقطاب الدولي مع الإتحاد السوفياتي لصالح دور عسكري أمريكي تدخلي أكثر مباشرة في المنطقة.

والتبرير الذي قدمه المسؤولون الأمريكيون لهذه الاستراتيجية الجديدة تضمن أمرين: الأول : تقليدي وهو ضمان إمدادات النفط. والثاني مستجد وهو مواجهة ما وصف بحد أية تهديدات إقليمية في المنطقة.

وإذا كانت هذه السياسات تكشف عن حرص أمريكي بالتفرد في الخليج ورفض أي منافس دولي أو إقليمي للنفوذ الامريكي، فإن التطورات التي حدثت في الخليج بعد أقل من ثلاثة أشهر من رسالة الرئيس بوش، وبالتحديد في الثاني من أغسطس 1990 عندما قام العراق بغزو الكويت، جاءت لتمكن الولايات المتحدة من فرض السيطرة الأمريكية المطلقة في إقليم الخليج.

المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية لمصادر التهديد في الخليج بعد الحرب الباردة

تخلط الرؤية الأمريكية بشكل واضح بين المصادر التي تعتقد أنها تمثل تهديدا لأمن الخليج وتلك التي تمثل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لمصالحها في المنطقة،[1] ففي سبعينات القرن الماضي كان مصدر التهديد الرئيسي لأمن الخليج هو المد الشيوعي، ومع نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، برزت إيران بإعتبارها مصدر التهديد الرئيسي لأمن الخليج أو بالاحرى للمصالح الأمريكية، خاصة بعد النهج العدائي الذي تبناه النظام الإسلامي الجديد تجاه واشنطن، وتركزت المخاوف آنذاك من إحتمال إقدام طهران على الإعتداء على أي من دول الخليج، ومن ثم تهديد الإمدادت النفطية من الوصول إلى الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي تسعينات القرن الماضي برز العراق كمصدر التهديد لمصالح الأمريكية في منطقة الخليج بعد غزو الكويت، حيث رأت الولايات المتحدة أن ذلك يمثل تهديدا رئيسيا لمصالحها في المنطقة، لأن ذلك كان يعني سيطرة العراق على مخزون هائل من النفط ولما يعنيه ذلك من تهديد أمن الطاقة العالمي.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إحتلت منطقة الخليج أهمية كبيرة في المنظور الامريكي للحرب ضد « الإرهاب» وتحولت في التفكير الإستراتيجي الأمريكي من نظام يصدر النفط الخام إلى نظام يصدر الإرهاب.

[1]. فتوح أبو دهب هيكل، "الرؤية الأمريكية لأمن الخليج"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 37، 2004، ص 90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذا لم يعد أمن الخليج يعني فقط الحفاظ على تدفق النفط بل أيضا يتضمن تجفيف منابع العنف والإرهاب الذي أصبح يمثل الخطر الإستراتيجي الجديد على أمن الولايات المتحدة وأمن الخليج.[1]

لكن هذه الرؤية لم تتجاهل مصادر التهديد الإقليمية لأمن الخليج والمتمثلة بالأساس في العراق وإيران وتموضعهما من جانب الولايات المتحدة في ماأسمته بلائحة محور الشر، في أول خطاب للرئيس الامريكي جورش بوش بعد هجمات سبتمبر في يناير 2002، بإعتبارهما من مصادر تهديد الأمن القومي الامريكي.

ورغم أن مصطلح « محور الشر» جاء في إطار الحرب الأمريكية ضد « الإرهاب» إلا أنه إنطوى على أبعاد سياسية، حيث يقصد به الدول التي لا تتفق معها في توجهاتها وتحركاتها نحو إعادة صياغة أسس جديدة للنظام الدولي على وقع شعار « الحرب ضد الإرهاب». والعراق وإيران يندرجان ضمن هذه الدول.

وعلى هذا تركزت الرؤية الأمريكية لمصادر التهديد التي تواجه مصالحها في منطقة الخليج بعد أحداث سبتمبر 2001 بالاساس في :

1. العراق في ظل نظام صدام حسين، سواء لعلاقته المزعومة بأسلحة الدمار الشامل، أو تنظيم القاعدة، أو بسبب معارضته لعملية السلام بالشرق الاوسط، وهي المبررات التي إنطلقت منها السياسة الأمريكية إزاء العراق.

   ومن ثم زعمت أن تغيير النظام العراقي من شأنه تدشين بيئة أمنية أكثر إستقرار في الخليج.
2. إيران: تمثل تهديدا لمصالحها في منطقة الخليج، لأكثر من عامل سواء لتصميمها على تطوير برنامجا لحيازة السلاح النووي، أو لدعمها للإرهاب الدولي، أو بسبب معارضتها للتوصل إلى تسوية للصراع العربي – الاسرائيلي عبر دعمها المالي لجماعات المقاومة (حماس وحزب الله) المدرجة في لوائح الإرهاب الأمريكية. ومن ثم فإن أهداف السياسة الأمريكية إزاء إيران بعد أحداث سبتمبر 2001 تمثلت في دفعها للتخلي طواعية عن برنامجها النووي، والتخلي عن معارضتها لعملية سلام الشرق الأوسط ووقف دعمها لجماعات المقاومة.
3. الأوضاع الداخلية في دول مجلس التعاون، حيث ترى الولايات المتحدة أن الإضطرابات الداخلية التي قد تشهدها دول المجلس، سواء نتيجة لتصاعد المد الأصولي في هذه الدول، أو بسبب

[1]. فتوح أبو دهب هيكل، المرجع السابق، ص 90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاوضاع السياسية الجامدة فيها تمثل خطرا على مصالحها في المنطقة،[1] لأن هذه الأوضاع تفرز الجماعات الراديكالية التي تستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة.

4. التنافس الدولي من جانب بعض القوى، وفي مقدمتها روسيا والصين، على إكتساب نفوذ في منطقة الخليج، من خلال التوجه نحو إقامة علاقات عسكرية وأمنية وإقتصادية مع بعض دول المنطقة، وذلك في محاولة لإيجاد موطئ قدم لها في الخليج ينافس النفوذ الامريكي.

وترى أمريكا أن التواجد الروسي والصيني في الخليج قد يعرقل سياستها في المنطقة، وخاصة تجاه إيران التي ترتبط بعلاقات إقتصادية وتجارية قوية مع موسكو وبكين، ومن ثم فقد كان من أهداف الولايات المتحدة هو العمل على عزل الدولتين عن المنطقة.

وعلى أية حال، فقد شكلت هذه الرؤية الأمريكية لمصادر التهديد أحد المحددات المهمة لسياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج، وفي تحديد السياسات والإستراتيجيات المثلى للتعامل معها، سواء بشكل أحادي أو تعددي، أو من خلال أدوات القوة الصلبة أو الناعمة.

المطلب الثالث: إفرازات التدخل الأمريكي في منطقة الخليج.

أخرجت السياسة الأمريكية إزاء النظام الإقليمي الخليجي بيئة أمنية جديدة تتسم بعدم الإستقرار، ويطغى البعد الصراعي على تفاعلات أطرافها.

1. أزمات صعبة الحل: الأوضاع الأمنية في العراق، أزمة الملف النووي الإيراني، فالعراق أضحى أزمة معقدة بمفرداتها الأمنية والسياسية والإقتصادية. كما سقطت الفرضية التي إنطلقت منها السياسة الأمريكية، والتي صورت بغداد ما بعد السقوط جنة للديمقراطية والنموذج الذي سيعمم في المنطقة، بدلا من ذلك، تحولت إلى بؤرة للتطرف والإرهاب، تتجاوز النطاق المحلي إلى الدول المجاورة، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي باتت أكثر تأثرا بحالة الإنفلات الأمني، كما سقطت الفرضية الخاصة بتماسك الداخل والتفافه لبناء العراق الجديد حول مشروع واحد، وأضحى الصراع هو الغالب في تفاعلات القوى السياسية العراقية، ونتيجة لذلك تعددت المشاريع والرؤى المتباينة لكيفية إدارة الدولة، وكما فشلت الولايات المتحدة في عملية بناء الدولة العراقية، فإن القوى السياسية هي الأخرى فشلت في إدارة العملية السياسية بالبلاد.

[1]. كينيث بولاك، "أمن الخليج"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 115، 2004، ص 85 – 86.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما فشلت السياسة الأمريكية في تقييم البعد الإقليمي للمسألة العراقية، وهو البعد الذي لم يتم التعاطي معه بقدره، حيث إنطلق من نظرة إستعلائية للقوى الإقليمية، وتحديدا إيران، بإعتبارها لا تقوى على صد الإستراتيجية الامريكية الجديدة في المنطقة، ومن مصلحتها أن تسير وفق ما ترسمه الولايات المتحدة وليس وفق مصالحها، وهو ما أضاف دوافع ورغبات إقليمية جديدة لإفشال النموذج الذي حاولت واشنطن زرعه في العراق، بل ووصل الأمر إلى حد التدخل من جانب طهران لتعطيله.

وإضافة إلى المأزق الذي يشكله دور طهران في العراق، فإن برنامجها النووي شكل أزمة سياسية أكثر تعقيدا للولايات المتحدة.

1) خارطة جديدة لتوازن القوى: أخرجت السياسة الأمريكية واقعا جديدا لميزان القوى في منطقة الخليج، ومعادلة أمنية جديدة، فتدمير العراق لم يعد قوة إقليمية كبرى بعد حل الجيش والمؤسسات الأمنية. إلا أنه على الجانب الآخر تبرز إيران كقوة إقليمية في المنطقة مقارنة بالعراق من جانب ودول المجلس من جانب آخر. وهذه المعادلة الأمنية المختلة قد لا تحقق الأمن والإستقرار في المنطقة.

وبالتالي، فإن تدمير العراق، قد حققت مكسبا إستراتيجيا مهما لإيران في ظل التاريخ الطويل من العداوة والصراعات المسلحة بين الجانبين، خاصة أن تصاعد دور الشيعة في العراق تزامن معه زيادة فرص التأثير الإيراني في الساحة العراقية.[1]

2) سيطرة طابع التوتر على العلاقات بين أطراف هذا النظام بعد تحول الولايات المتحدة الى طرف رئيسي في هذا النظام بعد غزو العراق، أي تحول النظام الإقليمي الخليجي من ثلاثة أطراف (العراق – مجلس لباعاون – إيران) إلى أربعة يطغى الجانب الصراعي في تفاعلاتها.

3) تدويل الأزمات الأمنية في المنطقة: القضية العراقية، أزمة الملف النووي الإيراني، وهذا يرتبط بفشل السياسة الأمريكية، وعجزها عن تحمل إدارة هذه الأزمات بمفردها، فإذا كانت نجحت في إستخدام القوة العسكرية ضد العراق بشكل منفرد، إلا أنها فشلت في إدارة مرحلة ما بعد الغزو، ما إضطرها إلى الإستعانة بحلفائها الإقليميين والدوليين لمشاركتها في أعباء الحالة العراقية، وبالمثل إستفادة الولايات المتحدة من فشل سياستها في العراق في إسناد إدارة أزمة الملف النووي الإيراني إلى أطراف دولية.

---

[1]. أحمد السيد النجار، محرر، **نكبة العراق، الاثار السياسية والإقتصادية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003، ص 176 – 177.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (1-4) مؤشرات تطور الأوضاع في العراق (2003 – 2007) [1]

المؤشرات	مايو 2003	مايو 2004	مايو 2005	مايو 2006	مايو 2007
أعدادالقوات الأمريكية في العراق(بالآلاف)	150	138	138	132	150
أعدداالقواتالأجنبيةالأخرى (بالآلاف)	23	24	23	20	12
أعدادالقتلىفيصفوف القوات الأمريكية	37	80	79	69	123
أعداد القتلى في صفوف القوات الأمريكية من القبائل المصنوعة محليا (%)	0	26	41	52	65
أعداد قوات الأمن العراقية (بالآلاف)	0	136	168	266	349
أعدادالقتلى في صفوف قوات الأمن العراقية	50	100	259	150	198
معدلالهجمات الشهري ضد قوات الاحتلال والمدنيين	150	170	190	350	420
أعداد القتلى في صفوف المنيين العراقيين	500	1.025	1.000	2.670	2.750
أعداد المدنيين العراقيين المشردين بسبب العنف (بالآلاف)	10	20	30	100	80
أعداد القتلى بواسطة التفجيرات المتعددة	0	9	36	56	42
إنتاج النفط(بملايين البراميل يوميا؛ قبل الحرب : 2.5)	0.3	1.9	2.1	2.1	2.0
إمدادات الوقود المتوفرة للمواطنين العراقيين	10	73	93	82	56
إنتاج الكهرباء (ميجاوات المتوسط؛ قبل الحرب: 4.000)	500	3.900	3.700	3.900	3.700
معدل البطالة (%)	60	38	34	33	33
المشتركون في الهاتف (بالملايين؛ قبل الحرب: 0.8)	0.3	1.2	3.5	7.5	10.0
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%)	0	0.4	4	4	4
رؤية العراقيين للأوضاع السياسية في البلاد، وهل تسير في الإتجاه الصحيح (%)	70	51	55	39	36

[1] .The Stata of Iraq : , The New York Times, June 10, 2007, **(http://www.brookings.Edu/views/op-ed/ohanlon/20070610.ht)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: الإقتراب الأوروبي لأمن منطقة الخليج.

سوف نركز في هذا المبحث عن المنظور والرؤية الأوروبية لأمن الخليج العربي وما هو الدور الذي لعبته ولازالت في علاقاتها مع الأطراف المكونة لنظام الأقليم الخليجي.

وذلك من خلال مطلبين، الأول يوصف المشهد الراهن والثاني يبرز المنظور والرؤية الأوروبية لأمن الخليج.

المطلب الأول: توصيف المشهد الأمن الخليجي الراهن.

سوف يستمر الإهتمام الكبير الذي تبديه أوروبا بمنطقة الخليج، وسيتواصل إعتماد القارة الأوروبية على مصادر المنطقة من الطاقة لسنوات طويلة قادمة، وربما يزداد هذا الإعتماد. وتتنامى في الوقت نفسه، الهواجس بشأن أمن المنطقة الخليج، ويتم تصور هذه الأخطار الإقليمية – على نحو متزايد – بإعتبارها أخطارا محتملة على الأمن الأوروبي أيضا. ولكن بصرف النظر عن سبل التقارب بين أوروبا ودول الخليج، فإن قدرات الإتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، على تحسين الوضع الأمني في منطقة الخليج تبدو في تناقص مستمر.

لقد إكتسبت قضية الأمن الإقليمي أبعادا جديدة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وسقوط نظام صدام حسين في عام 2003 وما تبعته من تدهور في الوضع الأمني في العراق. لذلك، لم يعد من الممكن تصور أمن الخليج ضمن الإطار المحدود للعلاقات بين دولة وأخرى.

وبسقوط نظام صدام حسين في العراق، إنهار توازن القوى الإقليمي الذي كان قائما بين العراق وإيران. ومنذ أوائل التسعينات من القرن العشرين، ظهرت الولايات المتحدة كأهم « موازن خارجي». ويعتبر الغرب أن إيران، وخصوصا بسبب برنامجها النووي، تمثل التهديد الأمني الأهم، وأن هذا التهديد لا يقتصر على منطقة الخليج فحسب وإنها يتعدها إلى مناطق أخرى أيضا. وفي الوقت ذاته، تعتبر إيران. أن الوجود الأمريكي هو السبب الرئيسي وراء عدم الإستقرار في المنطقة. وقد أدى العداء الأمريكي – الإيراني إلى تداعيات من بينها الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لبناء تحالف ضد إيران مع ما تسمى الدول العربية المعتدلة، وهي جهود تجلت في عقد مؤتمر أنا بوليس للسلام في نوفمبر 2007.

من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي لن تتخلى عن الدرع الأمنية الأمريكية لبعض الوقت. لكن ذلك الموقف لا يلقى دعما شعبيا، وستكون له نتائج عكسية فيما يتصل بالبعد الأمني للعلاقات بين الدولة والمجتمع. ولا يمثل الوجود الأمريكي، بطبيعة الحال، سوى عامل واحد فقط من العوامل التي تؤدي إلى إضطراب العلاقات التقليدية بين الدولة والمجتمع. ويتمثل عامل آخر في التغيرات الجذرية النابعة من الديمغرافيا، والهجرة والدور المتنامي للأقليات العرقية والدينية، والسعي للمشاركة السياسية، ويمكن لتلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغيرات التي تفاقمت بفعل الإنقسام السني – الشيعي، أن تغذي النزعات المتطرفة، بما يجعلها في مقدمة الهواجس الأمنية.

ويتمثل تأثير العولمة العامل الثالث من بين العوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان ضمن أي صياغة لأمن الخليج. ويرتبط هذا التأثير بالمشكلات الأمنية، سواء على مستوى الدول أو على مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة.

المطلب الثاني: طبيعة الدور الأوروبي لأمن الخليج

1. موقع أوروبا في صياغة المعادلة الأمنية الخليجية فيما يتعلق بالسياسة والإستقرار في منطقة الخليج.

تجد أوروبا نفسها في وضع متناقض نسبيا، فمن ناحية سيتزايد إعتمادها على الطاقة الواردة من المنطقة، ومن ناحية أخرى، تواجه أوروبا منافسة أكثر من أي وقت مضى كما يشير إليه تحول التجارة من المنطقة إلى آسيا، بالإضافة إلى أن تأثير الدور الأوروبي في المنطقة آخذ في التناقص. وعلى الرغم من الصلات التي تربط بعض الدول الأوروبية بمنطقة الخليج، وإهتمام أوروبا المتزايد بالإستقرار فيها، فإن الإتحاد الأوروبي لا يوجد لديه مفهوم متماسك بشأن أمن الخليج، ومن غير المحتمل أن يطور مثل هذا المفهوم في السنوات القليلة القادمة. وقد كان الإرتباط الأوروبي بأمن الخليج على أساس ثنائي أساسا، أي بين دول أوروبية ودول خليجية. وكانت التجارة، وليس السياسة، هي الدافع الأساسي لهذا الإهتمام بأمن الخليج. وبالنسبة لألمانيا بصورة خاصة، لا يعد من باب المبالغة القول إنها لم تكن لديها سياسة شرق أوسطية بالمرة تتعدى الصراع العربي – الإسرائيلي من جهة، وعلاقتها بإيران من جهة أخرى.[1]

بيد ان السياسة الأوروبية إزاء إيران لم تكن مدفوعة، ولا تزال غير مدفوعة، بالمصالح التجارية وحدها. وقد كان ذلك هو الإفتراض السائد لدى الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك لدى قطاع عريض ضمن الرأي العام الأوروبي منذ إنطلاق « الحوار النقدي» بين الإتحاد الأوروبي وإيران في عام 1992. [2]ويعتبر هذا الحوار، إلى جانب « الحوار البناء » الذي إنطلاق بدءا من عام 1998، تعبيرا عن التوجه الأوروبي الذي كان مناقضا تماما لسياسة الاحتواء، ولاستخدام القوة بإعتبارها الوسيلة الوحيدة للتصدى للتهديدات العسكرية.

[1] . christoph Moosbauer, **Relations withe the persian gulf states**, in Volker perthes (ed), Germany and the middle east, Berlin: Meinrich – boll- stiftumg, 2002, P108 – 129.

[2] . Johannes reissner, **Europe's critical Dialague withe Iran**, in Richard N.HAASS and Meghaml. O'sullivan (Eds), Money and vinegr: IN CENTIVES? Sanctions, and Foreign policy, wachington, DC: Brookings institution press, 2000, p47 – 71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ تسعينات القرن العشرين إلى يومنا هذا، تأثرت السياسة الأوروبية تجاه إيران بالعداء القائم بين الولايات المتحدة وإيران، وهوما يعتبره الأوروبيون أمرا غير مقبول. فمن المنظور الأوروبي، يجب أن تعكس السياسة تجاه الخليج، وكذلك تجاه الشرق الأدنى، السياسة عبر الأطلسيه في الوقت ذاته. ولم تسفر الجهود مجموعة الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) إعتبارا من أكتوبر 2003 فصاعدا، والرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي لملف إيران النووي عن النتائج المرجوة، ففي ديسمبر 2006، أحيل الملف على مجلس الأمن الدولي.

2.إستراتيجية أوروبية لأمن منطقة الخليج

شهد الإهتمام الأوروبي بأمن الخليج تطورا مهما من خلال قرار الإتحاد الأوروبي إقامة شراكة إستراتيجية مع دول البحر المتوسط والشوق الأوسط، بتاريخ 23 يونيو 2004.[1] ولم تلق هذه الشراكة صدى واسعا لدى الرأي العام بسبب هيمنة المبادرة التي أطلقتها الولايات المتحدة، وهي مبادرة الشرق الأوسط الكبير، والتي تمت المصادقة عليها خلال قمة دول الثماني التي إنعقدت في جزيرة سي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية، سنة 2004، تحت إسم مبادرة الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا.

كانت المرة الأولى التي تبدي فيها جميع دول الإتحاد الأوروبي إلتزاما بالعمل على تعزيز شراكتها مع دول الخليج، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران.

وتأتي الشراكة الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي نتيجة لعملية تاريخية شملت أهم خطواتها إتفاق التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي عام 1989، وعملية برشلونة لشراكة الأورومتوسطية عام 1995، وإستراتيجية الأمن الأوروبي التي أعلن عنها في ديسمبر 2003.[2]

ولا تنص وثيقة الشراكة الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي على أهداف محددة، ولكنها تورد بعض المبادئ وتشير إلى مجالات لسياسة العمل. وبذلك، فهي تقدم صورة منصفة ليس للتوجهات الأوروبية تجاه التنمية والأمن الإقليميين فحسب، بل أيضا لكيفية تقيم الأوروبيين للدور الذي يمكن أن يلعبوه في تحقيق شيء مفيد بشأن الهموم المشتركة.

---

[1] . European comission, EU strategic partnership withe the mediterranean and the middle East, Brussel 2004,
http ://ec.europa.eu/comm/escternal_relations/euromed/publication/2004/euromed_report_78_eu.pdf

[2] . '' A secure Europe in a bettre world":
http://www.consilium,Europa.eu/uedocs/cmsupload/78367.pdf .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل المجالات المختلفة لأجندة السياسات المقترحة، ضمن الشراكة الإستراتيجية، فيما يلي:

- عملية السلام في الشرق الأوسط
- الحوار السياسي بخصوص حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- منع إنتشار اسلحة الدمار الشامل، والحوار الأمني، ومكافحة الإرهاب.
- الهجرة.
- الإصلاحات الإقتصادية.
- التنمية الإجتماعية (التعليم ودور المرأة).
- الحوار الثقافي.

3.ما مدى إمكانية بناء نظام أمني متعدد الأطراف في الخليج.

في سياق النقاش المثار بشأن أمن الخليج، حينما تطرح فكرة عقد مؤتمر على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أو إنشاء مؤسسة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنه يتم عموما إغفال حقيقيتين أساسيتين، الحقيقة الأولى أن تحديات الأمن الاقليمي لا يمكن صياغتها على أساس تكتلات سياسية وأيديولوجية معادية، أما الحقيقة الثانية فهي أن التقارب الإستراتيجي الذي كان موجودا بين أوروبا والولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة لم يعد موجودا الآن. ولا يمكن إنكار أن الميل نحو إنشاء (أو إعادة إنشاء) الخطوط القائمة للصراع، وتحويلها إلى تركيبات واضحة التناقض ، لايزال يلعب دورا مهما، وخصوصا عندما يرتبط الأمر بالشرق الأوسط، كما أنه لا يزال من الممارسات الشائعة اللعب على وتر العرب/الإسلاميين « المعتدلين» في مقابل « الراديكاليين». إلا ان بناء أي مفهوم أمني بمعنى الكلمة على هذا الاساس لن يكون أمرا عبثيا فحسب بل خطرا ايضا. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لا يزال مرتبطا في الأذهان بإنهيار النظام السياسي والإجتماعي للكتلة الشرقية السابقة. وعلى خلفية نموذج كهذا، فإن أي جهد لبناء نظام أمني لمنطقة الخليج أو الشرق الأوسط محكوم عليه بالفشل من بدايته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(I) رؤية كل من الجانبين الخليجي والأوروبي لمجمل القضايا السياسية والأمنية ومواقفها[1]:

القضايا السياسية والأمنية	رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربي G.C.C	رؤية الاتحاد الأوروبي E.U
عملية السلام في الشرق الأوسط	– حرص الدبلوماسية الخليجية على أهمية استمرار عملية السلام. – عدم حدوث تطور ملموس لموضوع مسيرة السلام الشرق الأوسط. –عدم الخلط بين الكفاح المشروع ضد الاحتلال والعمليات الإرهابية. – التدهور المستمر للناحية الأمنية في الأراضي الفلسطينية نتيجة العنف الإسرائيلي ضد المدنيين العزل من السلاح. – عدم إلقاء اللوم على القيادة الفلسطينية خاصة في مجال حفظ الأمن داخل الأراضي الفلسطينية. –مسؤولية الأعمال الانتحارية على مرتكبيها	– أن عمليات العنف المستمرة في فلسطين تشكل نكسة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط. – السلام لن يتحقق إلا بتطبيق القرارين 242 و 383. – رفض تدمير البنية التحتية الفلسطينية. – التأكيد على عمل مشترك بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا وروسيا والدول العربية من أجل استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط. – التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة تبعا للاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك.

[1].الموقع الالكتروني : http://www.gcc-sg.org/prief3.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أزمة العراق قبل وبعد الاحتلال الأمريكي	**قبل الاحتلال** – الإشادة بالموقف الأوروبي تجاه مسألة تطبيق العراق للقرارات الدولية. – ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة القرارات الدولية. – احترام سيادة واستقلال الكويت الدولية. – ضرورة تعاون العراق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية والمنسق الدولي لشؤون الأسرى واعادة الممتلكات. – دعوة العراق والأمين العام للأمين العام للأمم المتحدة لاستئناف الحوار وفق أسس يتمكن بموجبها مجلس الأمن رفع العقوبات الاقتصادية. – احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل بشؤونه. – تباين الدول الخليجية حول الموقف من ضرب العراق أو شن عملية عسكرية عليه من جانب الولايات المتحدة. **بعد الاحتلال** – ضرورة عودة الأمن والاستقرار للعراق ومساعدة الشعب العراقي لتجاوز مرحلة ما بعد صدام. – للشعب العراقي الحق في اختيار شكل النظام السياسي الذي يقوم وحقه في العيش بسلام وتحقيق الديمقراطية. – الاختلاف حول وجود قوات الاحتلال في العراق وحول مشاريع الإعمار الأمريكية.	**قبل الاحتلال** – لايزال العراق يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة. – قلق الاتحاد الأوروبي من نوايا العراق وبالأخص في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل. – ضرورة تنفيذ العراق للقرارات الدولية، خاصة 1284 و 678. – القلق تجاه مسألة حقوق الانسان في العراق. – الاهتمام الأوروبي بالوضع الإنساني في العراق والمطالبة بتخفيف قيود العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي بشكل أو بأخر. **بعد الاحتلال** – تباينت أراء دول الاتحاد الأوروبي حيال الأزمة العراقية، فوفقت فرنسا وألمانيا وبلجيكا ضد ضرب العراق ،بينما تحيزت بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا عسكريا بالحرب ضد العراق – الدعوة لعودة الاستقرار والأمن للعراق وسرعة خروج قوات التحالف منه وقيام عراق مستقل وحر. – الاعتراض على مشاريع الإعمار التي انفردت بها الولايات المتحدة. – تأييد مجلس الانتقالي وتهنئة **تسمية الرئيس العراقي الجديد**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران	- استمرار احتلال ايران لجزر الإمارتية. - قيام ايران بإحداث تغيرات ديمغرافية في الجزر. - عدم تجاوب ايران مع النداءات الخليجية والدولية لحل النزاع بالطرق السلمية. - الإشادة بالموقف الأوروبي الرافض لاحتلال أراضي الغير بالقوة. - الترحيب بالقيادة الإيرانية المعتدلة في أفكارها السياسية للمنطقة والممثلة في زعامة محمد الخاتمي.	- للاتحاد الأوروبي ودول المجلس مصلحة مشتركة للحوار حول ايران. - تأييد الإجراءات الإصلاحية داخل ايران. - يرى الاتحاد الأوروبي بالخاتمي الرجل المناسب لاستتباب الأمن والاستقرار في ايران والمنطقة. - تأييد كل الحلول السلمية لحل مشكلة الجزر بين الإمارات وإيران. - لإيران مواقف راديكالية بخصوص قضايا الشرق الأوسط، خاصة بالنسبة للعملية السلمية. - هناك حوار إيراني أوروبي شامل للوصول الى اتفاقية تجارية بين الطرفين.
الأزمة الهندية الباكستانية	- دول المجلس تشعر بالقلق إزاء تصاعد التوتر القائم بين الهند وباكستان. - ترى دول المجلس ان تدهو الأوضاع هناك سيؤثر على منطقة الخليج سلبا. - تكليف مبعوث خليجي لتهدئة الأمور بين الجانبين. - استعدادات باكستانية لاتخاد خطوات من اجل تخفيف حدة التوتر مع الهند. - على الدولتين الالتزام بكافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية كشمير.	- يتابع الاتحاد الأوروبي بقلق العلاقات الهندية الباكستانية. - يتضامن الاتحاد الأوروبي مع الهند، خاصة بعد أحداث البرلمان الهندي. - تضامن الاتحاد الاوروبي مع كافة الجهود المبذولة لوقف التدهور في العلاقات الثنائية بينهما وحل الأزمة سلميا. - ارتياح أوروبي للتدابير التي اتخذها الرئيس الباكستاني لمحاربة الفصائل الإرهابية. - انتقاد الاتحاد الاوروبي للتجارب الصاروخية التي تجريها كلا الدولتين في سباق عسكري محموم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قضية أفغانستان	– دول المجلس تدعم التطورات الإيجابية الأخيرة في أفغانستان. – استعداد دول المجلس بالمساهمة المالية في أفغانستان. – الكويت تساهم بمبلغ 30 مليون دولار، والإمارات بمبلغ 30مليون دولار أيضا. – فتح سفارات سعودية وإمارتية في أفغانستان بعد القضاء على طالبان وتشكل حكومة انتقالية جديدة.	– الاتحاد الاوروبي سعيد بنهاية طالبان. – ضرورة مساعدة أفغانستان في تجديد بنيتها التحتية. – مهتم الاتحاد بالنهوض الاجتماعي في أفغانستان. – قدم الاتحاد الاوروبي مساعدة مالية لأفغانستان بقيمة 600 مليون يورو. – تعيين مبعوث أوروبي خاص لشؤون أفغانستان.
موضوع الإرهاب	– دول المجلس تدين الأعمال الإرهابية. – تؤيد دول المجلس التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. – التحذير من الربط بين الدين الإسلامي والإرهاب. – ضرورة عقد مؤتمر دولي عالمي لتعريف الإرهاب وأنواعه وأشكاله. – الإشادة بالموقف الاوروبي الداعي لعدم الإساءة للمواطنين الأوروبيين ذوي الأصول العربية والإسلامية.	– مكافحة الإرهاب تأتي في قمة أولويات الاتحاد الأوروبي. – الاتحاد الاوروبي يقوم بتحديد علاقاته مع الدول الأخرى بقدر جهودها في مجال مكافحة الإرهاب. – الاتحاد الأوروبي يرفض مقارنة الإرهاب بأي دين أو جنس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الأنسان	– ان حقوق الانسان والروح البشرية أمر مقدس في الدين البشرية. – ضرورة التشاور وتبادل الآراء في هذا المجال بين الجانبين. – تسعى دول المجلس لتفعيل آليات المجتمع المدني. – إن مسالة حقوق الإنسان ليست حكرا على حضارة معينة. – يجب حصر موضوع حقوق الانسان في إطار الأمم المتحدة وليس في حوارات ثنائية.	– مسألة حماية حقوق الانسان من أولويات الاتحاد الأوروبي. – أحداث 11 سبتمبر فتحت مجال واسع لحماية حقوق الانسان. – حقوق الانسان مسألة عالمية. – الاتحاد الاوروبي يحث المجتمع الدولي لحماية حقوق الانسان ومنها مكافحة التعذيب وحماية النساء وإيجاد آلية قانونية لمقاضاة الذين يقومون بأعمال التعذيب وتجميد عقوبة الإعدام. – يرى الاتحاد الاوروبي أن التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال حقوق الإنسان سيؤدي الى نتائج مثمرة في تعزيز العلاقات المتبادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق إهتمام القوى الكبرى منذ القدم بمنطقة الخليج، قبل إكشاف النفط بسبب موقعها الجغرافي في الربط بين القارات الثلاث أوروبا وإفريقيا وآسيا. ثم زاد هذا الإهتمام بعد إكتشاف النفط عصب الإقتصاد العالمي، الأمر الذي أثار شهية الدول الكبرى، وكان مسرحا محتملا للمواجهة بين القوى العظمى، أضف إلى ذلك الصراعات الإقليمية. لهذه الأسباب، كان هناك إدراك حقيقي في دول الخليج بضرورة الإستقلال والإستقرار والأمن في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمـــــة:

شهدت قضية الأمن الخليجي متغيرات وأحداث كثيرة وكبيرة قبل وبعد الحرب الباردة، وتشير المعطيات والتفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الخليجية إلى أن هذه المنطقة أصبحت تتسم بإحتكاك وتداخل المصالح الإقليمية والدولية وتقاطعها وتناقضها وغدت بذلك ميدانا للصراع والتنافس والصدام بفعل الإنكشاف الأمني للمنطقة منذ القرن التاسع عشر.

أثر مستوى التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي بعد عام 1990، على العلاقات الدولية، وادى إلى بروز تحالفات وتغيير نمط العلاقات الدولية، وقد تأثر النظام الإقليمي الخليجي: خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب على الإرهاب وإحتلال العراق وأفغانستان، والتي كان لها تأثير رئيسي في أمن إستقرار النظام الاقليمي الخليجي. وهذا ما يؤكد فرضية وجود تأثير في المتغيرات الدولية وما تبعه من تحولات إقليمية ودولية على أمن وإستقرار دول منطقة الخليج.

كما كان للتحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي قبل وبعد الحرب الباردة، إنعكاسات وتداعيات رئيسية أثرت بشكل كبير على التفاعلات البينية لدول النظام الإقليمي الخليجي وخلقت حالة من عدم الإستقرار الإقليمي.

كما يشهد أمن الخليج تداخلا بين أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة تمنحها الخصوصية العالمية. وإذا كان أمن الخليج قد إرتبط عضويا اليوم بأمن الطاقة النفطية، فإنه إرتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الإستراتتجية بين الشرق والغرب.

إن التغيرات التي شهدها النظام العالمي الجديد، وتفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم، وهيمنتها المطلقة على منطقة الخليج، إذ أن الرؤية الأمريكية ترى في الخليج حليفا قويا لها، وترى أيضا أن أمن الخليج من أولويات سياستها في المنطقة، فهي لا تريد أي إمتداد للإرهاب الأصولي الذي تدعمه إيران من وجهة النظر الأمريكية، وتريد أيضا أن توقف أي تهديد نووي قد يعرض إسرائيل للخطر المستقبلي.

إستنتاجات الدراسة

توصلت الدراسة إلى الإستنتاجات التالية:

هناك العديد من التحديات التي تواجه إشكالية الأمن في النظام الإقليمي الخليجي وتتمثل في الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المستوى القطري (الوطني):

أ- الإرهاب: يشكل الإرهاب عنصرا رئيسيا في معادلة الأمن في منطقة الخليج، فهو حاضر بقوة.

وفي ضوء هذا فان التصدي لخطر، الإرهاب يمثل متغيرا مهما في أي تصور لتحقيق الأمن في الخليج، وقد بات في حكم المؤكد أن الحل الأمني لا يكفي بمفرده لتجفيف منابع التطرف والإرهاب، حيث إن ذلك إلا من خلال إستراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية.

ب-الأمن الغذائي

جـ- العامل الديمغرافي

د- العمالة الوافدة : و تداعياتها على الصعيد الإقتصادي و الثقافي، من تشوه لثقافة و تسرب و هدر للموارد.وكذى الحديات السياسية و الامنية الناتجةعنعدم التحكم فيها.

و- المشكلات الحدودية.

أما على المستوى الإقليمي والدولي:

1. جاء إنشاء مجلس التعاون الخليجي على أساس هواجس أمنية والتي كان من شأنها الإضرار بمضمون تفاعلاته، كما أن تفصيله خصيصا للدول الست بنظام عضوية مغلقة، قد أثار حفيظة كل من بغداد وطهران وصنعاء على السواء.
2. تركز دول الخليج الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وبدرجة ثانية بأمن الممرات المائية والمضايق والملاحة البحرية في الخليج، إذ أنهم يعتبرون حمايتها وأمنها مسؤولية دولية مشتركة، ولا يتصرفون كفاعلين مؤثرين أو رئيسيين.
3. تعدد مصادر تهديد أمن النظام الإقليمي الخليجي، فثمة مصادر تهديد خارجية دولية وإقليمية، ومصادر تهديد داخلية قطرية. وقد أدى تعدد مصادر التهديد إلى تعدد في سياسات وإستراتيجيات معالجتها من طرف الفواعل الإقليمية.
4. البيئة الدولية تشكل تهديد وتحدي رئيسيي أمام أي إستراتيجية أمنية إقليمية.
5. إن أمن الخليج لا يرتبط فقط بحماية الثروة النفطية، بل إن الهدف الأمني الحقيقي هو: حماية وتنمية الهوية، وبناء نظام إجتماعي وإقتصادي وسياسي قوي ومتين.
6. النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها هي أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة إقليمية أفرزتها مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، عجلت في قيام هذا الكيان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. بعد خروج إيران من دائرة النفوذ الأمريكي تعزز موقف السعودية كقوة اقتصادية وسياسية هامة وكحليف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط، ومع قيام المجلس التعاون الخليجي تكرست وظيفة الوكيل الإقليمي، وتجلت هذه الصورة بوضوح في حرب الخليج الثانية(1990-1991) على إثر التدخل العراقي في الكويت ثم توقيع الاتفاقات الأمنية الثنائية بين الدول الخليجية و الولايات المتحدة على أساس إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية في المنطقة بعد الآثار التي تركتها أزمة الخليج.
8. الأهمية التي أعطيت للمجلس من قبل الاستراتيجيات الغربية وعلى رأسها الاستراتيجية الأمريكية والتي وجدت فيه البديل الأفضل على ضوء المستجدات التي عرفتها المنطقة خاصة بعد سقوط الشاه، للحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة على اعتبار أنها دول محافظة وموالية للغرب، لذلك عملت على تقويتها عن طريق زيادة قدراتها العسكرية وتقديم كافة الضمانات الكفيلة بردع أية أطماع خارجية من خلال التأكيد على أهمية استقرار هذه الدول والتي تدخل ضمن مصالحها الحيوية والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتنازل عنها لأية قوة معادية.

توصيات الدراســـة

1) إن بناء أي معادلة أو نظرية للأمن الخليجي، لا بد أن تبنى على مفهوم الأمن المشترك الذي يقصد به سعي كافة الدول القاطنة في إطار البيئية الجيوسياسية للمنطقة إلى بناء نظرية الأمن الإقليمي القائمة على ترتيبات توافقية تكاملية.

2) العمل على الحد من الصراعات البينية.

3) بناء نظم لضبط التسلح ونزع السلاح والرقابة على واردات الأسلحة والمشاريع النووية السلمية في المنطقة.

4) بناء منظومة تفاعل جماعية ذات رؤية تكاملية لتعزيز التعاون الإستراتيجي بين دول المنطقة.

5) الحفاظ على الشرعية السياسية من خلال العمل على إطلاق حزمة من الإصلاحات السياسة.

6) إن أهم وسيلة لتعاون سيكون في البداية خلق مصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية مشتركة بين الشعوب مما يشجع عمليات التقارب السياسي والاجتماعي والثقافي.

7) إن عملية حل أو ايجاد الحلول النهائية للمشاكل المطروحة بين دول الخليج تبقى ضرورية في الوقت الحالي، ونخص بالذكر مشاكل الحدود وذلك لما تسببه من نزاعات، وكذا توحيد السياسات والعلاقات الخارجية بشكل جماعي وليس فردي.

8) يمكن القول أن الأمن سيظل هو الهاجس الذي يؤرق دول الخليج العربي، فالتحديات التي واجهها النظام الإقليمي الخليجي وإن اختلفت درجة خطورتها من دولة إلى أخرى، إلا أن معظمها قابل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للانفجار وسيؤثر في تداعياته على الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة. كما أن هذه التحديات أيضا قابلة للتحريك، سواء من جانب قوى إقليمية أو دولية.

9) وعليه أصبح لزاما على دول المنطقة إلى إيجاد إستراتيجية شاملة وموحدة، مقبولة من جميع الأطراف لتتعامل مع هذه التحديات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الوثائق الرسمية:

1. **المواد (34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45)** من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

2. دستور الكويت، **الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999.**

الكتب:

1. إبراهيم العتاني، قانون البحار، ج1، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1985.
2. إبراهيم عرفات: الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى، في هدى منكيس والسيد صدقي عابدين، محرران، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية.
3. أحمد السيد النجار، محرر، نكبة العراق، الاثار السياسية والإقتصادية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003.
4. أحمد بيضون وآخرون،العرب و العالم ما بعد 11 أيلول / سبتمبر، سلسلة كتب المستقبل العربي، 23، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002.
5. أحمد شكارة، إيران، العراق و تركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
6. أحمد عبد الرزاق شكارة، **الدور الإستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات**، العين، الامارات العربية المتحدة: مطبعة كاظم، 1985.
7. أحمد محمد كمال، **انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة التاريخ**، دط. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991.
8. أحمد محمود صييحي، **البحرين ودعوى إيران**، تقديم ومراجعة محمود علي الداود، كفر الدوار: مطبعة عرف الاسكندرية، 1963.
9. أحمد يوسف أحمد، **الصراعات – العربية- العربية 1945-1981: دراسة استطلاعية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
10. أحمد يوسف أحمد، **النظام العربي وأزمة الخليج الانعكاسات الدولية والإقليمية**، دط. مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1991.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

11. إدريس محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز إن الوحدة العربية، 2000.
12. اسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات**، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع 1984.
13. أشرف سعيد العيسوي، **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**، ط01، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007.
14. آلان غريش ودومنيك فيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة: ابراهيم العريس، ليماسول: دار قرطبة، 1991.
15. **الخليج في عام 2004**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 2012.
16. **الخليج: تحديات المستقبل**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
17. السيد عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي**، ط1،القاهرة: مكتبة المدبولي، 1998.
18. السيد نوفل، **الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، ط2. القاهرة: مطبعة المعرفة، 1961.
19. المرهون عبد الجليل، **أمن الخليج و قضية السلاح النووي**، البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007.
20. باقر سليمان النجار، **الديمقراطية العصيبة في الخليج العربي**، لندن: دار الساقي 2008.
21. بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية الأمريكية: في البدء كان النفط** ، ترجمة: سعد هجرس، القاهرة: سينا للنشر، 1991.
22. بيرس شعيون، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة. دار الجليل، ط2، عمان: دارالجليل للدراسات والنشر: 1996.
23. بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والأفاق المستقبلية**، مركز الخليج للابحاث، 2005.
24. جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي، انجازاته وتحدياته**، د. ط، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
25. جمال زكرياء قاسم ويونان لبيب رزق، محرران: **العلاقات العربية الايرانية**، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
26. جمال عي زهران، **العمل الوحدوي العربي وصراع البقاء في نهاية القرن العشرين**، د ط، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1996.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27. جمال مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسة العربية**، ط 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

28. جميل مطر وعلي الدين هلال، محرران: **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996.

29. جون جوردن لوريمر، **دليل الخليج** ، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، ج1، بيروت: دار العربية، 1967-1970.

30. جيفري ستيرن، **تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج والأبحاث، دبي: المركز، 2004.

31. جيمس بيل،**الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج : مستطيل التوتر**، في : جمال سند السويدي " محرر": **ايران و الخليج : البحث عن الاستقرار**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.

32. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1985.

33. حامد ربيع، **الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي** ، الكويت: مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1983.

34. حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الموقف العربي، 1984.

35. حسن حنفي، **الاسلام السياسي بين الفكر والممارسة**، في : **الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.

36. حسن علي إبراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1982.

37. حسن نافعة، مترجما: **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي.

38. حسني محمد البحارنة، دول **الخليج العربي الحديثة: علاقتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، بيروت: شركة التنمية والتطوير، 1873.

39. خالد العزي،**الأطماع الفارسية في المنطقة العربية**، بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، 1981.

40. خالد محمد القاسمي، **آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، د.ط، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

41. رجب يحي حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي – رؤية مستقبلية**، ط1، الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1983.

42. روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن** ، ترجمة : يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

43. روح الله رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1984.

44. رياض الزاوي، **البرنامج النووي الايراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط** ، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع ،2006.

45. ريتشارد دالتون، **كسب السلام في الخليج** ، ترجمة: حسين موسى، بيروت: دار الكنوز الأدبية،1994.

46. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا: دار الرواء، 2002.

47. زبيغنو بريجسنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004،

48. زهير شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982.

49. زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين**، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية 2007.

50. ساعاتي أمين، **مجلس التعاون الخليجي و مستقبله**، (د ط)، القاهرة: الفكر العربي، 1997.

51. سلمان رشيد سلمان، **البعد الاستراتيجي للمعرفة**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003.

52. سمير خيري،**الأمن القومي العربي**، بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983.

53. شعلان العيسى، **التأثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج العربية**، في : مجموعة مؤلفين : **الخليج تحديات المستقبل**، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.

54. صبري إسماعيل مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1983.

55. صبري فارس الهيتي، **الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية**، ط 2، بغداد، وزارة الإعلام والثقافة، 1981.

56. صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، 1983.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

57. صمويل هنتتغتون، **صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيرة ومحمود محمد خلف مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية، 1999.

58. عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت: دار النهار للنشر، 1997.

59. عبد اللطيف المياح، حنان علي الطائي، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، ط1،عمان: دار مجد لاوي، 2002.

60. عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

61. عبد الوهاب عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات، د. ت.

62. على الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

63. علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

64. علي الدين هلال، محررا:**العرب و العالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

65. علي خليفة الكواري، معد ومحرر: **الخليج العربي والديمقراطية: نحور رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

66. عن نافعة ومصطفي نادية محمود (محررون)، **العدوان على العراق خريطة أزمة، مستقبل أمة**، القاهرة: مركز الجوت والدراسات السياسية، 2003.

67. غراهام تشوبين، **طموحات ايران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007.

68. غسان سلامة، **المجتمع و الدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

69. فردهاليداي، **السياسة السوفياتية في « قوس الأزمة»**، ترجمة، عفيف الرزاز، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982.

70. فؤاد زكرياء، **مستقبل الديمقراطية بعد الأزمة**، في: سعد الدين ابراهيم وحسن وجيه " محرران": **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط: رؤى عربية و أمريكية**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، والكويت: دار سعاد الصياح، 1992.

71. قدري قلعجي، **الخليج االعربي بحر الأساطير**، بيروت: شركة المطبوعات، 1992.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

72. لمى مضر جرئ الإمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

73. مجدوب طه، **السياسة الأمريكية في الأوسط خلال القرن العشرين في: الإمبراطورية الأمريكية**، ج1، 2001، القاهرة، مكتبة الشروق.

74. محمد السعيد ادريس، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدةالعربية،2000.

75. محمد السيد سليم، **النظام العالمي الجديد**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

76. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989.

77. محمد حسن العيدروس، **العلاقات العربية الايرانية 1921– 1971**، الكويت: ذات السلاسل، 1985.

78. محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق**، ط6، 2006، القاهرة: دار الشروق.

79. محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج : أوهام القوة و النصر**، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

80. محمد صلاح سالم، **العراق ماذا جرى ... و احتمالات المستقبل**، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003.

81. محمد طه بدوي، **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، ط03، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1976.

82. محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**، نقد العقل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

83. محمد غانم الرميحي،**الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، دراسات في شؤون الخليج والجزيرة العربية، ط2 ، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة 1984.

84. محمد محمود ربيع، **الاديولوجيات السياسية المعاصرة: قضايا ونماذج**، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1979.

85. محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الانساني في العلاقات الدولي**، ط1، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

86. معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986، ص 155.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

87. ناصر الدين الأسد، **أزمة الخليج: محاولة للفهم**، لندن: دار الساقي، 1991.
88. نايف علي عبيد، **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة : بين النظرية والتطبيق**، بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،2004.
89. نايف علي عبيد،**مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
90. نبيل السمات، **آل سعود أمريكا الاحتلال**، الجزائر: شركة الشهاب، 1991.
91. وهيم طالب محمد، **التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي**، ط1، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982.
92. يحي حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية**، ج1، القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997.

المجلات العلمية والدوريات والجرائد:

1. " **الأزمة الإيرانية و انعكاساتها الدولية** " ،**السياسة الدولية** ، العدد55 (يناير 1979).
2. أسامة الغزالي حرب ، « الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 38، 1982.
3. أسامة الغزالي حرب و محمد السعيد إبراهيم ادريس، « الأمن والصراع في الخليج العربي»، **السياسة الدولية**، العدد 62، 1980.
4. أسامة الغزالي حرب، "الحرب العراقية الايرانية: التطور التاريخي ودوافع الحرب"، **السياسة الدولية** ، السنة 17 ، العدد 63 ، 1981.
5. إسلام جوهر،شادي عبد الوهاب،" سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 43 (جانفي 2009).
6. الجاسور ناظمة عبد الواحد، "عراق ما بعد الحرب: قراءة الخريطة الحربية"، **السياسة الدولية**، العدد 159، يناير 2005.
7. بطرس بطرس غالي، "حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية"، **السياسة الدولية**، العدد114، أكتوبر 1993.
8. جمال علي زهران، « الدور الروسي في توازن أمن الخليج»، **السياسة الدولية**، العدد 122، أكتوبر 1999.
9. حسن جوهر و جودت بهجت، "عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: ارهاصات الداخل وضغوط الخارج"، **المستقبل العربي**، العدد211 (سبتمبر 1996).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. حسين فيصل غازي، "المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 244، 1999.
11. خالد السرحاني، "جذور الأزمة بين العراق والكويت"، **السياسة الدولية**، العدد 102، اكتوبر 1990.
12. خديجة محمد عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، **مجلة مفاهيم**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13، السة الثانية، يناير 2006.
13. خضير عباسي النداوي، "مضيق هرمز.....بين الأهمية الاقتصادية والضغوط العسكرية"، **مجلة آراء**، رقم 47، أغسطس 2008، مركز الخليج للأبحاث.
14. روبرتو ألبوني، "البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص " الاقليمية مقابل الكونية "، ترجمة: سلوى حبيب، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 118، أكتوبر 1994.
15. شارلز كاريه، "التحالف الطبيعي بين سوريا وإيران"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 91، يناير 1988.
16. شريف شعبان مبروك، الدور الإقليمي الجديد تركيا في منطقة، الخليج والشرق الأوسط، **مجلة أراء حول الخليج الإمارات**: مركز الخليج الامارات' العدد 55(أفريل 2009).
17. عبد الخالق عبد الله، "التوترات في النظام الاقليمي الخليجي"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 132، أفريل 1998.
18. عبد المنعم المشاط،"الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات العلمية والاستراتيجية، العدد 171، 2008.
19. على جلال معوض، "الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهر: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
20. علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الانساني"، الجزائر: **مجلة العلوم الانسانية**، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04 ماي 2004.
21. علي أسعد وطفة، "العمالة الوافدة و تحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية"، **المستقبل العربي**، السنة 30، العدد 344، أكتوبر 2007.
22. عمر الخطيب، « مستقبل الخليج العربي كمورد للنفط في الفكر الإستراتيجي الامريكي»، **المستقبل العربي**، العدد 70، ديسمبر 1984.
23. فتوح أبو دهب هيكل، "الرؤية الأمريكية لأمن الخليج"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 37، 2004.
24. كينيث بولاك، "أمن الخليج"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 115، 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25. محمد الرميحي، "حركة 1938 الإصلاحية في الكويت و البحرين و دبي"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (1975).

26. محمد السعيد إدريس، « مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي»، **السياسة الدولية**، السنة السابعة، العدد 64، افريل 1981.

27. محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، **عالم المعرفة**، 253، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.

28. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، **سلسلة عالم المعرفة**، 158، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.

29. وليد محمود عبد الناصر، "إيران : نحو الحسم و التصعيد أم الاستمرار ؟"، **السياسة الدولية**، السنة 30، العدد117، يوليو 1994.

30. يوسف الحسن، "دولة الرفاه في الخليج: من الحرمان الى الرفاه الى المشاركة" في: **أوراق استراتيجية خليجية**، العدد 4، الشارقة: مركز الامارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية، 1997.

<u>المذكرات والرسائل الجامعية:</u>

1. أحمد عبد الباقي مقبل، الفقيه، **أزمة الخليج الثانية و موقف السياسة اليمنية منها**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003-2004.

2. القييعير صالح بن عبد العزيز،**السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على الأمن القومي1979 -1995**، أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1988.

3. تاجي طارق، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة دراسة في تطور مفهوم ومجالات الأمن**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.

4. سعيد حمد الحساني، **تطور العلاقات بين دولة الامارات العربية المتحدة و ايران: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث**، أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 1999.

5. صامت عبد القاد، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، دبلوم الدراسات العربية العليا في العلوم السياسية، (غير منشورة)، 2004.

6. علي بن صميخ بريك آل عوير، **أثر التحولات الدولية والاقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1990-1999**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

7. فول مراد، **البعد الأمني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، 1995.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. محمد بن أحمد بن إبراهيم، **النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية**، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، 98/97.
9. مريم سلطان لوتاه: **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، 1991.

الندوات و المؤتمرات الدولية:

1. أحمد جلال الشمري: "**متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية– العربية**"، ورقت قدمت الى ندوة: مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت، الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 26–27 مايو 1997، 1998.
2. التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.
3. توفيق يوسف حصو، **العلاقات الخليجية العربية – الأمريكية، علاقات متنامية غير متكافئة**، ورقة قدمت الى: الخليج العربي والعالم الخارجي: أ'مال الندوة العلمية العالمية الخامسة بمركز دراسات الخليج العربي، 1984/05/1–4/29، البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1987.
4. جهينة سلطان سيف العيسى، **التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة**، ورقة قدمت الى: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط.
5. حسن أبو طالب، **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي**، ورقت قدمت الى: أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس خرج الله، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1998.
6. عبد العزيز الدوري، **العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين**، ورقت دمت إلى: العلاقات العربية الإيرانية الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، بيروت: المركز، 1996.
7. مفيد محمود شهاب، **نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي**، ورقة قدمت إلى: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط2، بيروت: المركز، 1997.
8. نادر فرجاني، **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواقع الإلكترونية:

1. **الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز**، دراسة موجزة منشورة بتاريخ 30 نوفمبر 2009 من خلال موقع جامعة الملك سعود الالكتروني، متوفرة على الرابط التالي:
http // blogs.ksu .edu.sa/noufandaseel / 2009/11/30/147
2. اسماعيل محمد صادق: أمن الخليج العربي ...قراءة في مستقبل مجهول، 2008، من موقع اسلام أون لاين بتاريخ 2008/03/13 على الرابط التالي: **http: // w.w.w.islamoline.net**
3. برنامج ما وراء الخبر: **أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا**، قناة الجزيرة، 2009/02/04
4. .الموقع الالكتروني : **http://www.gcc-sg.org/prief3.html**

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

الكتب:

1. Barry buzan, **people, states, and fear: the national security problem in international relations**, Brighton: harvester wheatsheaf, 1990.
2. Barry buzan, people**: states and fear; the national security problem in international relations**, Chapel Hill, NC: university of North Carolina press, 1983.
3. Bernard Louis. **Faith and power**, oxford: oxford university press, 2010.
4. Christine moss helms, elapu: **Easton found of the Arab World, Washington**: DC, Brookings institution, 1984.
5. christoph Moosbauer, **Relations with the Persian gulf states**, in Volker perthes (ed), Germany and the middle east, Berlin: Meinrich – boll- stiftumg, 2002.
6. Christopher m.davisdson: **the United Arab Emirates**, London: lynue reinner publishers, 2005.
7. Daryle Champion, **the pradoscical kingdom: Saudi Arabia and the moment um of reform**, New York, Columbia university press2007.
8. Gulshan dietl: **through two wars and beyond: a study of gulf cooperation council**, LAN cers books, New Delhi, India, 1991.
9. Ian clarck, **globalization and fragmentation**, international relations the twentieth century, oxford university press, 1997.
10. Jill crystal, **dill and politics in the guff**, rulers and merchan's in Kuwait and Qatar, Cambridge Middle East library, 24, London: Cambridge university press, 1995.
11. Jill crystal: **civil society in the Arabian gulf** in : augus this Richard Norton ,ed ,**civil society in the middle east** (boston,ma,liedeni ;brill,2001),vd.2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. Johannes reissner, **Europe's critical Dialogue with Iran**, in Richard N.HAASS and Meghaml. O'sullivan (Eds), Money and vinegr: IN CENTIVES? Sanctions, and Foreign policy, Washington, DC: Brookings institution press, 2000.
13. John spanie, **games nation play**, 6 the ed, Washington, DC CQ Press: 1987.
14. Lies Graz, **the turbulent guff**, London: New York .i.b tauris, New York, st.martin's press, 1990.
15. Madawi al-rasheed: **contesting the Saudi state, Islamic volces from a new generation,** Cambridge university press, 2007.
16. Makhleh emile, **arab-american relation in the Persian gulf**, d.c.washington, 1976.
17. Michael herb, **all in the family: absolution Revolution, and democracy in the Middle Eastern,** manarchis, sunny series in Middle Eastern studies New York: state university of New York press, 1999.
18. Morton a. Kaplan: **system and process in international politics**, john Wiley New York, 1962.
19. Robert O KEOHANE and Josephs: Nye, Ed: **transnational relations and world politics**, Cambridge: Ma: Harvard University press, 1972.
20. Robert o,freedman, **society policy toward ba'athist Iraq,** in ;robert h,domaldson,ed ,**the soviet in the third world ;successes and failures** ,2nd ed . boulder ,co ;west view press , London ;crom helm ,1981.
21. Truta Parsi, tracheroas alliana: **the secret dealings of Israel –Iran and the US new haven**, CT: Yale university press2007.
22. World développement indicators' 2010(Washington, DC ; world Bank ,2010.

المجلات و الدوريات والمقالات الصحفية:

1. Atefeh méauziar: atefeh maziyars article on Persian Gulf, **daily Tehran**, 26/6/2000.
2. Bernard Louis, freedom and justice in the modern Middle East**, foreign affairs** (May –June 2005).
3. Gawdat Bahgat**: Military security and political, Stability in the Gulf**, ALAB studies Quar terly vol, 17, No, 4) Fall 1995).
4. Graham fuller and Ian lesser: Persian Gulf myths**, foreign, affairs** (may-June 1997).
5. Zat may khalilzad, **the United States and the Persian gulf**, preventing regional hegemony, survival, Val 37 no 2 (summer 1995).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القواميس و الموسوعات:

1. **International encyclopedia of the social sciences**, David sill, editor, 19 vol, new York: Mac Milan, 1968, vol .2,

الندوات والمؤتمرات العلمية:

1. Anthony h: cordesman, **Iran, oil, and the strait of harmuz, center for strategic and international studies**, Washington, March 26, 2007.
2. Barry buzan, institutional **security possible**? Paper presented at: new thinking about strategy and international security (comprehence), edited by ken booth, London: Harper Collins academic, 1991.
3. John l.esposito, **political Islam and gulf security, in published**, paper prepared for the second annual conference of emirates center for strategic studies and research; Abu Dhabi, USA, 5-8 January 1996.
4. Ken booth, **introduction: the interregnum: world politics**, paper presented at: new thinking about strategy and international security.

مواقع الانترنت:

1. '' A secure Europe in a better world":
   http://www.consilium,Europa.eu/uedocs/cmsupload/78367.pdf .
2. European commission, EU strategic partnership with the Mediterranean and the middle East, Brussels 2004.
   http ://ec.europa.eu/comm/escternal_relations/euromed/publication/2004/euromed_report_78_eu.pdf.
3. The State of Iraq: The New York Times, June 10, 2007,
   (http://www.brookings.Edu/views/op-ed/ohanlon/20070610.ht)

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Abed el Aziz djerad, **dualité du mande arabe**,ENAP N , Alger.1994

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

1/فهرس الخرائط و الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح حدود النظام الإقليمي الخليجي	41
(1-1)	الامكانت الجغرافية لدول النظام الاقليمي الخليجي	49
(1-2)	تطور عدد السكان في النظام الاقليمي الخليجي	50
(1-3)	تاريخ إكتشاف النفط في الدول الخليجية	53
(1-4)	القدرات الاقتصادية لدول النظام الخليجي	54
02	خريطة توضح الملامح الجغرافية لمضيق هرمز	59
(1-2)	بعض المؤشرات الحيوية لدول مجلس التعاون (2005)	87
(2-2)	الأهمية النسبية للقطاع النفطي في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي	8
(3-2)	تطور كل من الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد المجلس خلال الفترة 1978-2008	91
(4-2)	تطور نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي لدول المجلس 1978-2008	93
(5-2)	تطور نسب العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال2001-2006	101
(6-2)	مجالات التعاون بين دول الخليج قبل قيام مجلس التعاون الخليجي	112
(3-1)	أنماط الصراعات المسلحة بين الدول العربية	155
(4-1)	مؤشرات تطور الأوضاع في العراق (2003 – 2007)	187

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

2/ فهرس المواضيع

الشكر والتقدير	
الاهداء	
خطة البحث	
مقدمة	7
الفصـل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي	
المبحث الأول: نحو مقاربة مفاهيمية لدراسة الأمن والنظام الإقليمي	18
المطـلـــب الأول: تحديد مفهوم الأمن	18
المطلب الثاني: مستويـــــات الأمن	27
المطلب الثالث: مفهوم النظام الاقليمي، السياسة الاقليمية والدور الاقليمي	33
المبحث الثاني: طبيعة النظام الإقليمي الخليجي	36
المطلب الأول: تعريف النظام الاقليمي الخليجي	36
المطلب الثاني: حدود النظام الاقليمي الخليجي	39
المطلب الثالث: هيكلية النظام الاقليمي الخليجي	43
المبحث الثالث: المكانة الجيو إستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجـــي	45
المطلب الأول : الأهمية الجيوتيمغرافية لمنطقة الخليج العربي	46
المطلب الثاني: المكانة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	51
المطلب الثالث: البعد الاستراتيجي لمضيق هرمز	55
المبحث الرابع: خصائص الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجـــي	9
المطلب الأول: مفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي	60
المطلبالثاني: معالم البيئة الأمنية في منطقة الخليـــــج العربـــي	62
المطلب الثالث: ملامح المشهد الأمني الراهن في منطقة الخليج العربي	64
الفصل الثاني: المحددات الداخلية لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي	
المبحث الأول: التحديات السياسية للنظام الإقليمي الخليجي	70
المطلب الأول: أنظمة الحكم وإشكالية شرعية الحكم	71
المطلب الثاني: إشكالية الحكم الوراثي والنخب	76
المطلب الثالث: موجة التحول الديمقراطي وحركيات العولمة وتأثيرهما على النظام الإقليمي الخليجي	82
المبحث الثاني: الإشكالات الاقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي	86
المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالتبعية الإقتصادية	86
المطلب الثاني: ثلاثية: النمو الإقتصادي، الصناعات التحويلية والتجارة البينية في النظام الإقليمي الخليجي	90
المطلب الثالث: أمن الموارد المائيـــة	94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تهديدات وتحديات: الهوية، العمالة والإرهاب في منطقة الخليج	97
المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالهويـــة	97
المطلب الثاني: العمالة الوافدة والتحدي الأمني	99
المطلب الثالث: إشكالية الإرهاب وأثرها على الأمن الخليجي	103
المبحث الرابع:التفاعلات التعاونية في النظام الإقليمي الخليجي قبل إنشاء مجلس لتعاون	108
المطلب الأول: مشاريع التنسيق والتكامل في مجال الشؤون الإقتصادية	108
المطلب الثاني: مشروعات التعاون المقترحة في مجال الشؤون الأمنية والعسكرية	113
الفصل الثالث: المحددات الإقليمية لإشكالية الأمن في الخليج	
المبحث الأول: التصور الإيراني للأمن الإقليمي الخليجي	118
المطلب الأول: المنظور الكرونولوجي للسياسة الإيرانية في الخليج	118
المطلب الثاني: الطموح النووي الإيراني والبحث عن التفوق الإقليمي	123
المطلب الثالث: البعد الإستراتيجي للدور الإيراني في النظام الإقليمي الخليجي	127
المبحث الثاني: المتغير العراقي في المنظومة الأمنية الإقليمية للخليج العربي	129
المطلب الأول: المنظور التاريخي لبداية الدور العراقي في المنظومة الإقليمية والخليجية	129
المطلب الثاني: الحرب العراقية– الايرانية وصراعات الزعامة الاقليمية	133
المطلب الثالث: حرب الخليج الثانية والترتيبات الأمنية الجديدة	135
المطلب الرابع: إحتلال العراق والتداعيات الإقليمية	138
المبحث الثالث: تركيا وإسرائيل: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي	141
المطلب الأول: تركيا والدور الإقليمي في المنظومةالخليجية	141
المطلب الثاني : المنظور الإسرائيلي للأمن الإقليمي الخليجي	148
المبحث الرابع : المحددات الإقليمية ودورها في نشوء مجلس التعاون الخليجي	151
المطلب الأول: تصدع النظام الإقليمي العربي	152
المطلب الثاني: الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه (جانفي 1979	156
المطلب الثالث: الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى	159
المطلبالرابع: الخطر الإسرائيلـــــــــــــي	161
الفصل الرابع: المحددات الدولية للأمن في منطقة الخليج	
المبحث الأول: البعد التاريخي للإستراتيجيات الدولية تجاه منطقة الخليج	165
المطلب الأول: مرحلة التواجد الدولي (ماقبل الإستقلال	165
المطلب الثاني: مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية	168
المطلب الثالث: مرحلة مابعد الحرب الباردة	170
المبحث الثاني: موقع منطقة الخليج في الإستراتيجية الروسية	171

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: أشكال التدخل السوفياتي في منطقة الخليج	171
المطلب الثاني: موقف الإتحاد السوفياتي من أبرز القضايا الإقليمية	175
المطلب الثالث: منطقة الخليج في الإستراتيجية الروسية	176
المبحث الثالث: البعد الإستراتيجي لسياسة الأمريكية في منطقة الخليج	178
المطلب الأول: أشكال التدخل الأمريكي في الخليج: خلفية تاريخية	178
المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية لمصادر التهديد في الخليج بعد الحرب الباردة	183
المطلب الثالث: إفرازات التدخل الأمريكي في منطقة الخليج	185
المبحث الرابع: الإقتراب الأوروبي لأمن منطقة الخليج	188
المطلب الأول: توصيف المشهد الراهن	188
المطلب الثاني: طبيعة الدور الأوروبي لأمن الخليج	189
خاتمة	199
قائمة المراجع	
فهرس الأشكال و الخرائط	
فهرس المواضيع	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص :

تستأثر منطقة الخليج بإهتمامات متزايدة من قبل الباحثين، بسبب الأهمية الكبيرة للمنطقة في العلاقات الدولية، والتي تنبع من موقعه الجيوإستراتيجي، باعتباره واسطة لنقل الحضارات بين الشعوب الواقعة على سواحله، وكهمزة وصل بين أوروبا وكل من الهند والشرق الأقصى واستراليا لتيسير النقل الاستراتيجي. كما يعتبر ممرا مائيا يحتوي على أهم المضايق الدولية التي تتحكم بنقل النفط ، فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر، وهو بذلك يعد ممرا حيويا له أهميته من الناحية التجارية والعسكرية. كما استحوذت العقود الماضية على كثير من النقاش الخاص بالسبل الكفيلة بإقامة نظام فعّال للأمن في منطقة الخليج.ولقد تغيّرت مضامين هذا النقاش بتغير معطيات البيئة الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

Abstract :

Accounting for the Gulf region growing concerns by researchers because of the great importance of the region in international relations which stems from its geostrategic as a mode of transport between the civilization of people on the cost, and relation between Europe and all of India and the Far East and Australia to facilitate the strategic transportation. It is also a water way contains the most important international straits that control the transfer of oil , it is linked to the strait of Hormuz and the Gulf of Oman and Babe el Mandeb and the Red sea, in thus extends a viral corridor is important form a commercial point of view and the military. Past decades also awaked a lot of private debate ways to ensure the establishment of an effective system of security in the gulf region, the implications of this debate change the geopolicalenvironment changed data at the regional and international levels.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com